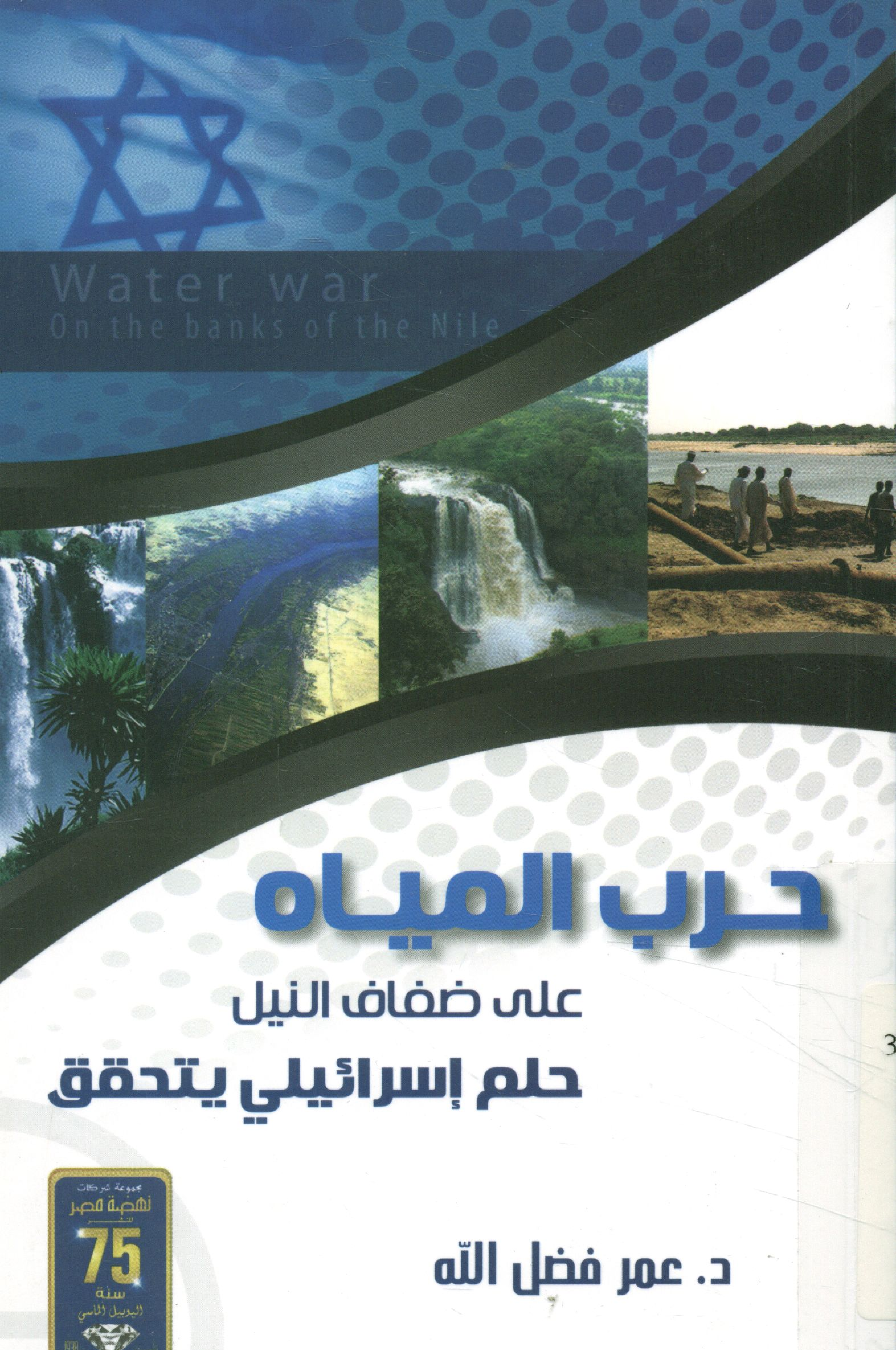


حرب المياه

على ضفاف النيل
حلم إسرائيلي يتحقق

د. عمر فضل الله

حرب المياه على ضفاف النيل

(حلم إسرائيلي يتحقق)

تأليف
د. عمر فضل الله



العنوان:

حرب المياه على ضفاف النيل

(حلم إسرائيلي يتحقق)

تأليف:

د. عمر فضل الله

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 978-977-14-4607-1
رقم الإيداع: 16291 / 2013
الطبعة الأولى: أكتوبر 2013

تليفون: 33466434 - 33472864 02
فاكس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

«فكان الذين في أَسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهمْ، فقالوا: لو أنَّا خَرَقْنا في نَصِيبِنَا خَرقًا ولَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكُوهُمْ وما أَرَادوا هَلَكوا وهَلَكُوا جَميعًا، وإنْ أَخَذُوا على أيدِيهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعًا».

(من حديث رواه البخاري عن النعمان بن بشير)

إهــــداء

لمســة وفاء لامرأة عظيمة أنجَبَتْها وأهدتني إياها مصـــر العظيمة، امــرأة قدمت وظلت ومــا زالت تقدم بلا مَنٍّ ولا أذًى وتدعم بغير حدٍّ ولا عدٍّ ولا ثمنٍ.

إلــى زوجتي الحبيبــة،، الدكتورة/ ماجدة حســن الجمل..

أهدي سطور هذا الكتاب.

د. عمر فضل الله

المقدمة

شبح كارثة مدمرة لحضارة عمرها أكثر من عشرة آلاف سنة يطل برأسه من جديد فوق أرض مصر والسودان ووادي النيل كله. كارثة لم تحدث من قبل في التاريخ إلا مرة واحدة في منطقة مأرب بأرض اليمن في قديم الزمان سجلها التاريخ وحكى عنها القرآن الكريم؛ حادثة زوال حضارة سبأ بانهيار سد مأرب. التاريخ يوشك أن يعيد نفسه ولكن هذه المرة في مصر والسودان. والمهدد ليس جيشًا مدججًا بالأسلحة ومحشودًا على الحدود أو سلاحًا نوويًا متأهبًا للانطلاق، بل هو أخطر من ذلك. إن المهدد هو نهر النيل الذي ظل يهب الحياة والنماء لمصر والسودان بلا حدود وطوال القرون الماضية والذي قامت حول ضفافه أعظم حضارات الدنيا وأكثرها عراقة. مصر «هبة النيل» مهددة بأن تكون «ضحية النيل»، أو ضحية نشاط غير مسئول بقيام منشأة للعبث بماء النيل. والتهديد هذه المرة أشد ما يكون تطرفًا لمصر، فمصر إما أن تموت من العطش حين يتوقف جريان النيل، وإما أن تغرق بفيضان مدمر كارثي يتفجر فجأة فيكتسح كل ما أمامه ليهدم السد العالي ويجرف المدن والقرى والسكان وكل شيء أمامه، يحمله ليدفنه في قاع البحر.

الفقرة السابقة ليست سيناريو لفيلم من أفلام الخيال العلمي أو حلقة من مسلسلات الرعب المجنون، بل إن كل جملة فيها هي حقيقة وواقع نعيشه بالفعل. فما الذي يحدث؟

في يوم الثلاثاء 28 مايو 2013 أعلنت الحكومة الإثيوبية بدء العمل في تحويل مجرى النيل الأزرق، وهو أحد روافد نهر النيل إيذانًا بالبدء الفعلي لعملية بناء «سد النهضة»، وكان «بريخيت سمئون»، المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية، قد صرح للتلفزيون الإثيوبي الرسمي قبلها بيوم واحد، بأن بلاده ستبدأ في اليوم التالي تحويل مجرى النيل الأزرق

قرب موقع بناء «سد النهضة»، وذلك للمرة الأولى في تاريخ نهر النيل. ووصف «سمئون» يوم بدء العمل في تحويل مجرى النيل الأزرق بـ «التاريخي، والذي سينحت في ذاكرة الإثيوبيين»، وأن هذا الحدث يتزامن مع احتفالات الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية (الحزب الحاكم) بمناسبة الذكرى الـ22 لوصول الائتلاف الحاكم إلى السلطة عقب الإطاحة بنظام (منغستو هيلى ماريام) في 28 مايو 1991.

وعقب ذلك قال «سمنياوا بقلي»، مدير مشروع سد النهضة، مصرحًا للتلفزيون الرسمي الإثيوبي: إن جميع الاستعدادات والترتيبات اكتملت لتحويل مجرى نهر النيل. واعتبر أن تلك الخطوة تأتي «إيذانًا بعملية البدء الفعلية في مشروع بناء سد نهضة إثيوبيا»، مشيرًا إلى أن عملية منع المياه من مكان بناء السد هي «مرحلة متقدمة في هذا المشروع».

وكانت مصر وإثيوبيا قد اتفقتا قبل ذلك على «ضرورة مواصلة التنسيق بينهما في ملف مياه نهر النيل، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، واستنادًا إلى التزام كل طرف بمبدأ عدم الإضرار بمصالح الطرف الآخر. ولكن استباق إثيوبيا بتلك الخطوة (البدء في تغيير مجرى النيل الأزرق) لنتائج التقرير المتوقع أن تقدمه اللجنة الثلاثية الدولية المكلفة بتقييم سد النهضة، والذي كان من المزمع الانتهاء منه بنهاية شهر مايو 2013- فجر الأزمة بين مصر وإثيوبيا. وكان علاء الظواهري، عضو اللجنة الفنية الوطنية المصرية لدراسة سد النهضة، قد صرح قبل الإعلان بيومين بأن اللجنة ستوصي في تقريرها بمزيد من الدراسات حول آثار تشغيل السد على (حصتي) مصر والسودان (من مياه النيل)، وأن «الدراسات التي قدمها الجانب الإثيوبي بشأن سد النهضة لم تكن كافية لإثبات عدم الضرر على مصر من بناء السد»، وهو ما سيدفع باللجنة الثلاثية إلى المطالبة بإجراء دراسات إضافية يقوم بها الخبراء الدوليون في اللجنة.

اللجنة الفنية الثلاثية لتقييم سد النهضة كانت مكونة من 6 أعضاء

خبراء في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية، والأعمال الهيدرولوجية، والبيئة، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود. والإعلان الإثيوبي عن تحويل النهر لبناء سد النهضة أشعل فتيل حرب المياه بين دول حوض النيل.

وسوف نتناول في هذا الكتيب باختصار جوانب هذه المسألة المدمرة بالكثير من الحيادية والتعقل لنرى: هل ما تقوم به الحكومة الإثيوبية الآن من مشروع بناء سد النهضة هو مساومات سياسية وورقة للضغط على مصر لتحصل على نصيب لها من مياه النهر وفق اتفاقية قانونية أم أن ما تقوم به هو عمل آخر يصب في استراتيجيات ومصالح جهات أخرى؟ وهل سد النهضة عمل تنموي محكم يخدم الشعب الإثيوبي ودول المنطقة بالفعل أم أنه حلقة أخرى في سلسلة حرب المياه التي كادت جميع حلقاتها تكتمل للسيطرة على أهم روافد الحياة لمصر والسودان؟ وهل سد النهضة هو مشروع إثيوبي وطني حقًّا أم أن وراءه مصالح لجهات ودول أخرى؟ وهل تتفق خطط المياه في كل دولة من دول المنبع والمصب مع الاتفاقيات التاريخية لاستغلال مياه نهر النيل؟ هل تكفي مناسيب مياه النيل الحالية لجميع الدول المشاركة فيه أم أنها تهدد بكارثة قادمة؟ هل الاتفاقيات التاريخية الموقعة قانون يحكم التصرف في مياه النيل أم أن النيل (مشاع) لمن سبق؟ من الذي يتحكم في مياه النيل؟ وهل يحق لأي دولة القيام بعمل انفرادي في أي رافد من روافد نهر النيل دون الرجوع للدول الأخرى؟ وأخيرًا هل حرب المياه مجرد دعاية إعلامية تهويلية ومبالغ فيها أم أنها حرب حقيقية بدأت بالفعل منذ زمان والناس عنها غافلون؟ وماذا يقول الخبراء والمحللون السياسيون؟ وأين هو موقع إسرائيل من كل ما يدور في منطقة حوض النيل وما حولها؟ وهل تقف إسرائيل ببراءة أم أن لها وجودًا فعليًّا مؤثرًا وراء ما يحدث من نزاعات خفية أو معلنة؟

نهر النيل إلى أين؟ دول حوض النيل إلى أين؟ ومصر إلى أين؟

د. عمر فضل الله

حـــرب الميـــاه

المـــاء أقـــوى سـلـطـــة

ورد في القرآن الكريم أن فرعون مصر كان يفخر بامتلاكه سلطتين قويتين هما مصدر قوته: وهما (ملك مصر)، و(الأنهار) التي تجري في أرض مصر وحولها، ولم تكن سلطة فرعون تقف عند حدود مصر وحدها فقد كانت ممتدة تشمل نهر النيل وروافده وما حوله؛ ولهذا فقد قال لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ﴾[1] فقد قرر القرآن الكريم أن فرعون كان يعتبر المناطق المجاورة لمصر والتي تجري فيها الأنهار هي جزء من ملك مصر وأن أمنها امتداد لأمن مصر. وحين قامت العلاقات التجارية المتينة والراسخة في القديم بين مصر الفرعونية ومملكة البنط القديمة عند مضيق باب المندب ومنطقة الصومال الحالية[2] التي كانت منذ القديم هدفًا لقراصنة البحار في تلك المنطقة مما حدا بالملكة حتشبسوت لإرسال الجيوش

---

(1) تفسير البغوي: سورة الزخرف الآية 51 .

(2) كانت الصومال قديمًا أحد أهم مراكز التجارة العالمية بين دول العالم القديم. حيث كان البحارة والتجار الصوماليون الموردين الأساسيين لكل من اللبان (المستكة) ونبات المر والتوابل والتي كانت تعتبر من أقيم المنتجات بالنسبة للمصريين القدماء والفينيقيين والمايسونيين والبابليين، الذين ارتبطت بهم جميعًا القوافل التجارية الصومالية، وأقام الصوم اليون معهم العلاقات التجارية، وبالنسبة للعديد من المؤرخين ومدرسي التاريخ، يرجح أن تكون الصومال في نفس موقع مملكة البنط القديمة والتي كانت تربطها علاقات وثيقة مع مصر الفرعونية خاصة في عهدي الفرعون «ساحورع» من ملوك الأسرة الخامسة عصر الدولة القديمة، والملكة «حتشبسوت» من ملوك الأسرة الثامنة عشرة عصر الدولة الحديثة. ويرجع ذلك التكوينات الهرمية والمعابد والمباني التي تم بناؤها بالجرانيت والرخام والتي يرجع زمانها إلى نفس الفترة التي يرجع إليها مثيلتها من المباني في مصر القديمة. وفي العصر القديم، تنافس العديد من الدويلات التي نشأت في بعض مناطق الصومال مثل شبه جزيرة حافون ورأس قصير ومنطقة مالاو مع جيرانهم من مملكة سبأ والأرشكيين والأكسوميين على التجارة مع ممالك الهند والإغريق والرومان القديمة.

Phoenicia pg 199 The Aromatherapy Book by Jeanne Rose and John Hulburd pg 94 - Egypt: 3000 Years of Civilization Brought to Life By Christine El Mahdy - Ancient perspectives on Egypt By Roger Matthews, Cornelia Roemer, University College, London. - Africa's legacies of urbanization: unfolding saga of a continent By Stefan Goodwin - Civilizations: Culture, Ambition, and the Transformation of Nature By Felipe Armesto Fernandez Man, God and Civilization pg 216 - Oman in history By Peter Vine Page 324

لتحرس المضيق وتؤمن المصالح المصرية هناك. ولا عجب فاسم الصومال نفسه الذي كان يسمى في فترة من الزمان مملكة البنط قد تغير ليحمل الاسم النوبي(صومال)، ومعناه بلاد الحليب (سو مال) بسبب كثرة الأغنام والماشية في تلك الأرض. وقد بقيت جيوش حتشبسوت فترة من الزمان لأن الفراعنة كانوا يعلمون أن أمن بلادهم وبقاء سلطتهم رهين بتأمين روافد النيل وما حوله وأن تلك البلاد والروافد توازي وتعادل ملك مصر كلها.

وقد ظل النيل يشكل سلاحًا وتهديدًا لأمن مصر طوال القرون الماضية، وفي القرن قبل الماضي كان مَنليك ملك الحبشة يلوِّح بتحويل مجرى النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعًا، وقد كان من قبله من حكام الحبشة يسوِّغون مواقفهم تلك بأنها نوع من الانتقام إزاء ما يزعمونه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية في مصر، وكان منليك ملك الحبشة يهدد بتحويل مجرى النهر ليصب في البحر الأحمر ويجعل مصر واحة مفقودة، وذلك بإيعاز من القوى الخارجية[1].

وبعد كل هذه الآلاف من السنين فقد تبين جليًّا للعالم أن من يملك السلطة على مصادر المياه هو الذي يتحكم في مصائر الشعوب وأن الأرض لا قيمة لها دون المياه، فجزء كبير من الكرة الأرضية غير مأهولة لكونها صحاري حيث تشغل الصحاري بكافة أنواعها (الباردة، والمعتدلة، والحارة) نحو 45.5 مليون كم^2، وقد نعجب إن علمنا أن 98٪ من مساحة ليبيا مثلًا صحراء غير صالحة للسكن، بينما تشكل الصحراء 96٪ من مساحة مصر، و95٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية، و88٪ من مساحة باكستان، و11٪ من مساحة الهند.

ولهذا فإن الماء هو عصب الحياة في كل مكان في الكرة الأرضية. ومصر ليست استثناء، فالنيل يحيل مصر الصحراوية عبر الأزمان إلى أرض الحضارات والمدنية والخضرة؛ ولهذا فلا عجب أن مقالة هيرودوت «مصر هبة النيل» هي مقولة صحيحة مائة بالمائة.

(1) د. يوسف فضل حسن: الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، ص31.

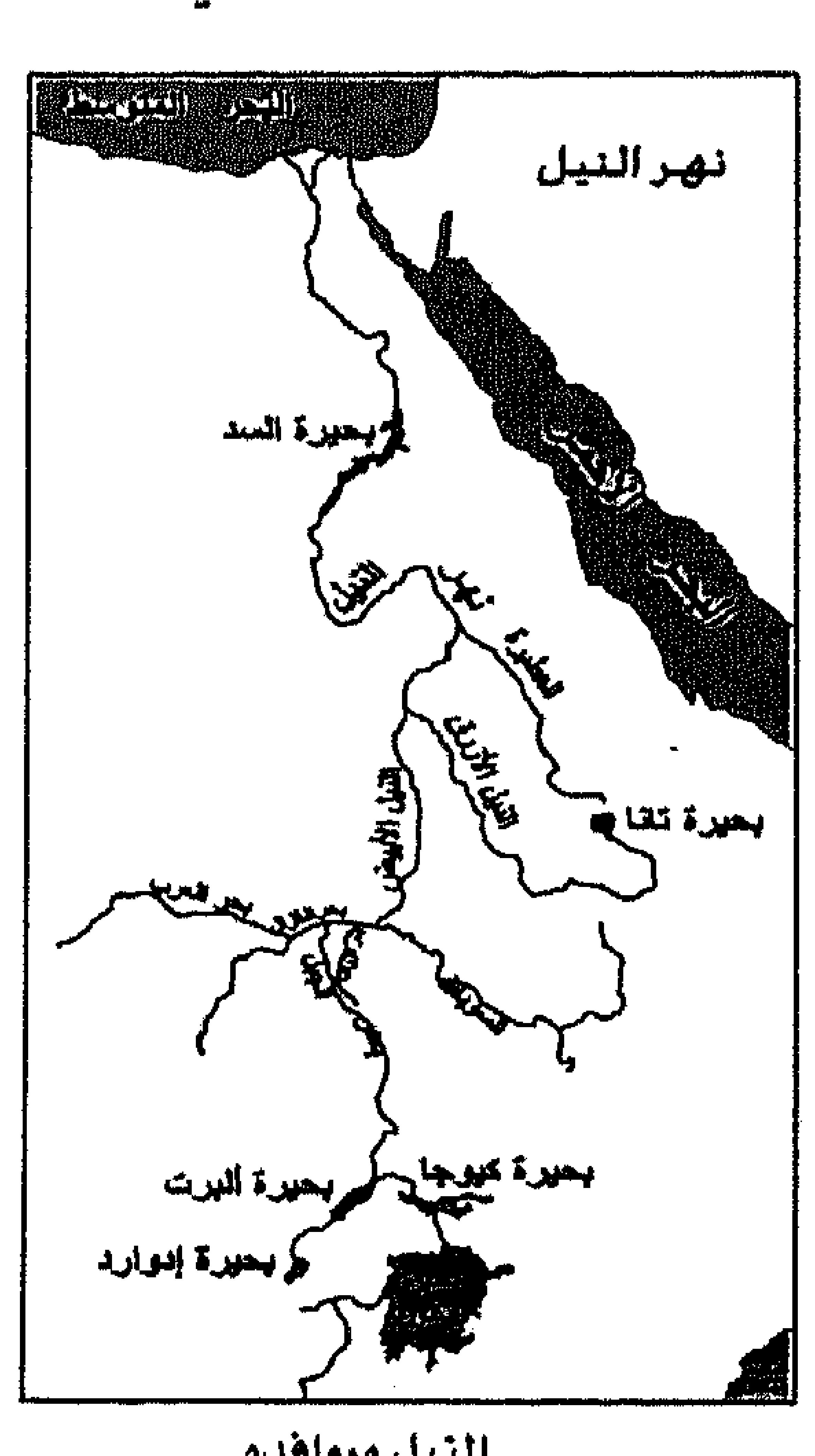
النيل من أعظم أنهار الدنيا

نهر النيل هو أطول أنهار العالم، وعلى خلاف العديد من الأنهار فهو ينساب من الجنوب إلى الشمال. وله رافدان رئيسيان هما: النيل الأبيض الذي ينبع في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا،بدءًا من جنوب رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فكتوريا، إلى أوغندا ثم جنوب السودان، ثم السودان حيث يلتقي مع النيل الأزرق الذي يبدأ في بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي وينتهي في العاصمة الخرطوم مقترنًا بالنيل الأبيض، وبدءًا من المقرن في شمال الخرطوم يحمل النهر مسمى نهر النيل.

إجمالي طول النهر 6650 كيلومترًا أو ما يعادل 4132 ميلًا، ويغطي حوض النيل مساحة 3.4 مليون كيلومتر مربع، ويمر بعشر دول إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل. وهي بوروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، جنوب السودان، السودان، ومصر. بينما تعتبر إريتريا مراقبًا ضمن هذه المجموعة. من هذه الدول تتشارك تنزانيا وكينيا وأوغندا بحيرة فكتوريا التي هي المصدر الأساسي للنيل الأبيض. أكبر روافد بحيرة فكتوريا هو نهر كاغيرا الذي ينبع في بوروندي ورواندا مضيفًا هاتين الدولتين إلى دول نهر النيل. يدخل النيل الأبيض بحيرة ألبرت بعد خروجه من بحيرة فكتوريا ويضيف في هذه الأثناء قليلًا من المياه لحوضه، وبما أن بحيرة ألبرت تتشاركها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا فإن هذا الوضع يضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجموعة دول نهر النيل. ومن الجانب الآخر ينبع نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة من إثيوبيا. نهر السيتيت هو أحد روافد نهر عطبرة ويمر بدولة إريتريا، مضيفًا إريتريا إلى منظومة دول نهر النيل. تلتقي معظم روافد النيل الأبيض (بما في ذلك نهر

السوباط) في جنوب السودان، بينما يلتقي النيل الأبيض والأزرق في الخرطوم عاصمة السودان ويكوّنان نهر النيل الذي يعبر شمال السودان ثم مصر قبل أن يصب في البحر الأبيض المتوسط. تقع على بعض روافد النهر أكبر المستنقعات في العالم (السدود بجنوب السودان 30000 ك م)، وأقدم وأكبر السدود في العالم هو سد أسوان والسد العالي بمصر، وسنار وجبل أولياء والروصيرص ومروي بالسودان.

يأتي حوالي 86٪ من مياه النهر من الهضبة الإثيوبية (59٪ من النيل الأزرق و14٪ من السوباط و13٪ من نهر عطبرة) بينما تسهم البحيرات الاستوائية بحوالي 14٪ فقط من مياه نهر النيل. وتقدر كميات مياه نهر النيل التي تصل أسوان سنويًا بحوالي 84 مليار متر مكعب، وهذا يجعل نهر النيل من أضعف وأقل الأنهار مياهًا في العالم مقارنة بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المشتركة في الاستفادة من مياهه. وتساوي هذه المياه 2٪ من نهر الأمازون، 6٪ من نهر الكونغو، 12٪ من نهر اليانغتسي، 17٪ من نهر النيجر، و26٪ من نهر الزمبيزي، إن هذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثّل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعوبه خصوصًا مع الزيادة المطردة للسكان والاحتياجات المائية المتنامية لهم، ومع التغيرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض يعتمد أكثر من 300 مليون نسمة في هذه الدول على نهر النيل (أكثر من 25٪ من سكان إفريقيا) ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى 500 مليون بحلول عام 2025.



النيل وروافده

الميزان المائي لدول حوض النيل

نعني بالميزان المائي الموارد المتاحة حاليًا، والموارد المطلوبة والقابلة للاستثمار في مقابل الاحتياجات الحالية والمستقبلية، على ضوء التزايد السكاني والاتجاهات التنموية القائمة والمتوقعة مستقبلًا.

فرغم الاهتمام الكبير الذي حدث أخيرًا بموارد المياه، وما يمكن أن تحدثه من أزمات في العلاقات بين دول حوض النيل وما يمكن أن تجلبه من كوارث، فإن المعلومات الدقيقة غائبة أو غير متوافرة، ولهذا يواجه خبراء شئون المياه مشكلات كبيرة عند تناول الأرقام المتعلقة بموارد المياه، وهي التي غالبًا ما تكون لخدمة أغراضهم أو بالأحرى مصالح دولهم؛ ولذلك قد لا يرون غضاضة في كشف عجز أو فائض أو توضيح هبوط أو صعود نصيب الفرد من المياه في دولة ما بما يخدم أغراضهم؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تضارب الأرقام من خبير لآخر.

بيانات أولية:

يمكننا أن نقدر الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل بحوالي900 مليار م3 سنويًا [1] يمثل السريان السطحي منه 137 مليار م^3، بينما إيراد النيل طبقًا لآخر التقديرات لا يتجاوز 84 مليار م^3، يأتي 72 مليار م^3، أي 87٪ من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة (تانا) في إثيوبيا، بينما يأتي 13٪ من منطقة البحيرات العظمى، أي حوالي 12 مليار م^3.

ويبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من مائتي مليون نسمة، وتبلغ احتياجاتهم المثلى نحو 170 مليار م^3 سنويًا من المياه، ويمكن المزج

(1) د. محمد عبد الهادي راضي: نقص المياه والآثار المترتبة عليها.

بـين ميـاه النهر والآبـار والأمطار لتحقيـق اكتفاء ذاتي من الميـاه دون أي مشاكل.

وإذا اعتبرنا أن مصر هي الدولة الكبرى والأكثر اعتمادًا على مياه النيل، فالأمطار في مصر شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ومن هنا فإن ميـاه النيـل تمثل حـوالي 97٪ من مـوارد مصر المائيـة، وتبلغ حصة مصر 5 , 55 مليـار م3، والأرض المزروعـة 3 , 6 مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السـكان؛ مما يضطر المصريين لإعادة استخدام الميـاه للمرة الثانيـة، بالرغم من انخفاض نوعيتها، وتأثيرها المسـتمر على خصوبة الأرض الزراعية، وعلى معدلات الإنتاج.

ويبلغ عدد سـكان مصر بالداخـل حوالي 84 مليون نسـمة بينما عدد المصريـين خارج مـصر 8 ملايين مـصري مما يجعل إجمالي عـدد المصريين 92 مليـون نسـمة[1]، ولكي تحافظ مصر على نصيـب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو 77 مليار م3، بعجز 22 مليار م3.

أما السودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة من 1 , 1 إلى 3 , 1 مليون هكتار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة ما بين 12 إلى 17 مليون هكتار [2]، وتدعو الخطة الوطنية السـودانية إلى اسـتصلاح مـا يقرب مـن 4 , 2 مليـون هكتار جديـدة مـن الأرض الزراعية، وهي تتطلب 15 مليار م3 إضافية من المياه. ولكن وسـط وجنوب السودان لا يحتـاج كثيرًا إلى الميـاه من نهر النيل؛ فمعدل مياه الأمطار يصل إلى 1500 ملم على الأغلب في العام، والجدير بالذكر أن السودان حاليًّا يستغل فقط 5 , 13 مليار م3، من حصته في مياه النيل البالغة 5 , 18 مليار م3.

أما إثيوبيا فتوصـــف بأنها نافـورة إفريقيا؛ حيـث ينبـع من مرتفعاتها

(1) إعلان الجهاز المركزي المصري للإحصاء بتاريخ الأربعاء 1/ 3/ 2013 . انظر صحيفة اليوم السابع عدد الأربعاء 27 فبراير 2013.

(2) مستقبل الاستفادة من مياه النيل، د. رشدي سعيد، ص20.

أحد عشر نهرًا تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان، وتصب هذه الأنهار 100 مليار م³ من الماء إلى جيران إثيوبيا، والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار ماء.

وتتميز أنهار إثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق؛ فالنيل الأزرق ينحدر 1786 مترًا عن مجراه الذي يبلغ 900 كم، وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من إثيوبيا بلدًا ضعيفًا جغرافيًّا في التحكم في جريان النهر. والنيل الأزرق عمومًا لا يسمى النيل الأزرق ولا يتخذ مجراه الحقيقي إلا عند دخوله الأراضي السودانية أو قبيل ذلك بقليل جدًّا. وأما قبل ذلك فإن مياهه تنحدر بين الجبال والمرتفعات.

البعد السياسي للمشكلة

يمكن وصف حالة نهر النيل بأنها حالة مساومة وتهديد؛ فدائمًا تُستخدم ورقة المياه من جانب إثيوبيا أو الدول الكبرى للضغط على مصر والسودان لتليين مواقفهما السياسية إزاء مشكلة ما، فعلى سبيل المثال وفي الماضي البعيد كثيرًا ما كان الأحباش يلوحون به من إبادة مُسْلِمِي الحبشة وتحويل مجرى النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعًا، وقد كان حكام الحبشة يسوغون مواقفهم تلك بأنها نوع من الانتقام إزاء ما يزعمونه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية [1].

كذلك لعبت القوى الكبرى من قديم الزمن دورها في هذا المضمار، ولم يتردد البرتغاليون في الاتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق الذي هو الرافد الرئيسي لنهر النيل حتى البحر الأحمر؛ وذلك لحرمان مصر من المياه وجعلها من الواحات المفقودة [2].

واتخذ الاستعمار البريطاني من مياه النيل أداة للضغط والمساومة والانتقام ضد مصر والسودان، وقد قال أحد الباحثين الإنجليز ويدعى (تشيرول): «كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان توضع تحت تصرف وإشراف اللورد (كتشنر) الحاكم العام للسودان شخصيًا، وكان يوجه إليها كل اهتمامه، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريبًا من الماء لمصر والسودان، ولكنها ستكون ورقة سياسية تُحَل بها أي مسألة سياسية تثار في هذا البلد» [3].

إن الدارس لجغرافية نهر النيل وطبوغرافيته يلاحظ الأمرين التاليين:

الأول: أن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة على اقتصاد وحياة الدول

---

(1) د. يوسف فضل حسن: الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص31.

(2) شخصية مصر، د. جمال حمدان ص 718، 719.

(3) المسألة المصرية، فالنتين تشيرول.

الواقعة على حوضه، وخاصة مصر ثم السودان؛ حيث أصبحت قوة مصر السياسية تتناسب طرديًا مع كمية المياه المتاحة لها، حتى إن دخلها القومي يساوي تقريبًا دخلها المائي.

الثاني: الدولة الأولى المستفيدة من هذا النهر وهي مصر، لا يوجد على إقليمها أي من منابعه؛ مما جعلها دائمًا في علاقة خاصة مع باقي الدول الأخرى التي توجد بها هذه المنابع، وهذه العلاقة فيها من مظاهر الضعف أكثر مما فيها من مظاهر القوة؛ حيث إنها حتمت على مصر انتهاج سياسة مرنة وتهادنية نوعًا ما إزاء الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية في المنطقة.

الخلاف حول المياه

أولًا: الخلافات المصرية السودانية:

في عام 1929م توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق أخذ شكل مذكرات تبادلية بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني، وتُعد بريطانيا في هذه الاتفاقية نائبة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، ولقد نصت الاتفاقية بوضوح على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر، كما ينص أيضًا على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب.

ومن الواضح أن الاتفاقية كانت اتفاقية سياسية قصد بها استخدام مياه النيل من جانب بريطانيا للانتقام من السودان بسبب مقتل السير (لي ستاك) سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام. لذلك كان من الطبيعي أن تُواجَه هذه الاتفاقية بانتقادات عديدة من الجانب السوداني، تصاعدت حدتها بعد نيله استقلاله عام 1955م، فقد اعتبرها السودان جزءًا من تسوية سياسية مع طرف أجنبي، وفي غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد، لا بين طرفين، فضلًا عن أنها تعطي مصر حق النقض (الفيتو) بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل، وعلى كل مشاريعه المائية.

وبذلك امتنع السودان عن الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر؛ مما أدى بالفعل إلى تأخير بنائه بعض الوقت. وفي عام 1958م زادت الأزمة بين البلدين حيث أعلنت السودان من جانب

واحـد عـن نيتهـا في بناء سـد الروصـيرص لأعـمال التوسـع في مشروع الجزيرة، بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع [1].

ومع مجيء الفريق عبود بانقلابه في السودان 1958 تحسنت العلاقات بـين البلدين، وأدى هذا إلى التوصـل إلى اتفاق عام 1959م، الذي ألغى حـق مصر في أعـمال الرقابة عـلى المشروعات التـي تقام عـلى النيل، وتـم الاتفاق على بناء خزان الروصيرص في السـودان مقابل بناء السـد العالي في مـصر، وتم الاتفاق على توزيع حصـص المياه: 48 مليار م^3 لمصر، و4 مليـارات م^3 للسـودان، فضلًا عـن ريـع السـد العـالي بمعـدل 5 , 14 مليار م^3 للسودان، و5 , 7 مليار م^3 لمصر.

وخـلال التوتر الأخـير الذي حدث في العلاقة بـين الحكومة المصرية بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك في مصر وحكومة البشير في السودان، على أثر اتهام مصر للسودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس المصري – أثيرت مسـائل توزيع حصـص المياه؛ ولكن سرعان ما هدأت هذه المسـائل عند بدء عودة العلاقات لطبيعتها. السودان ومصر هما في الأصل دولة واحدة منـذ أقـدم العصور ثم أصبحتـا تحت حكـم الملكية فترة مـن الزمان أيام الملك فؤاد ثم الملك فاروق الأول ولكن التدخلات الأجنبية والممارسات الخاطئة للساسة في الدولتين تسببا في انفصالهما فاستقل السودان عن مصر وأصبح دولة ذات سيادة كاملة على أرضه.

ثانيًا: الخلافات مع دول أعالي النيل:

إثيوبيـا لم يتـم إشراكهـا في اتفاقيـة ميـاه النيـل التي وقعتهـا مصر مع السـودان رغـم أنها تعتبر أن لها حقوقًا في مياه النيـل فمعظم موارد مياهه تـأتي من إثيوبيـا. ومن هـذا المنطلق تقدمـت إثيوبيا رسـميًا بمطالبها إلى مؤتمـر الأمم المتحدة للـدول النامية عام 1981م؛ حيـث أعلنت رغبتها

(1) وزارة الخارجية المصرية: مصر ونهر النيل، ص3.

في استصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظرًا لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى؛ فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة [1].

وقد قامت بالفعل مع بداية عام 1984م بتنفيذ مشروع سد (فيشا)، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي 5 , 0 مليار م^3، كما قامت بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى في ذلك الوقت تؤثر على مصر بمقدار 7 مليارات م^3 سنويًا [2].

وقد كانت حجج دول أعالي النيل وعلى رأسها إثيوبيا في إقامة هذه المشروعات تتلخص في الآتي:

1 - تترسخ عند حكام الحبشة منذ القدم فكرة مؤداها القدرة على تحويل مياه النيل عن مصر؛ ردًا على سعي مصر للسيطرة والهيمنة.

هذه الرؤية الإثيوبية فضلًا عن اختلاف توجهات النظم في كل من إثيوبيا ومصر والسودان، دفعت العلاقات في هذه الفترة (أواخر السبعينيات) إلى التوتر؛ فقد أعلن الرئيس السادات في 16/ 12/ 1979م في حديثه لمجلة أكتوبر عن نيته في توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس (إسرائيل) مما أثار إثيوبيا بمذكرة قدمتها لمنظمة الوحدة الإفريقية في مايو 1980م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك؛ مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: «إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين استراتيجيتها».

وفي مؤتمر مركز الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن عن مياه النيل (2 - 3 مايو 1990م) أوضح خبير المياه الإثيوبي

(1) شخصية مصر، د. جمال حمدان 937.

(2) ياسر هاشم: الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه.

(د. زيـودي أبـاتي) مدير عام هيئـة تنميـة الوديـان في إثيوبيـا ومندوبها في المؤتمـر: أن مـصر والسـودان قـد اقتسـمتا ميـاه النيـل دون التشـاور مـع دول أعـالي النيـل أو مجـرد إخطارهـا، وبالرغـم من تعـرض إثيوبيا لموجـات مـن الجفـاف فهـي لا تستغل سـوى 6 , 0 مليار م3، مـن مياه النيـل بينـما بقيـة دول أعـالي النيـل لا تسـتخدم سـوى 5 , 0 مليـار م3، وهـذه الـدول في حاجة إلى مزيد من المياه للأمـن الغذائي وري الأرض. ولا تزيـد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا عن لُب القضيـة، وهـي أن هذه الدول لم يسـتشرها أحـد في اتفاقية توزيـع المياه، ولم يكـن لهـا ترضية ما، سـواء بالمياه أو غيرها، بالرغـم مـن حالة الجفاف واحتياجاتهـا الشـديدة للميـاه في مشـاريعها الزراعيـة الطموحـة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاسـتعمار وهي لم تكن طرفًا أصيلاً فيها. أما كل من الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعـالي النيـل المعلنـة مبالغ فيهـا، وأنها لا تقوم على أسـاس سـليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة، فليس من المعقول أن تكون كمية المياه التي تطالب بها لعام 2000م مثلًا عشرة أضعاف الكميات التي تستخدمها عام 1980م.

والرؤية المصرية تعتمد تقليديًّا على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسـة الظاهرة للحقوق المصرية بشـكل مستمر ومؤكد، وقد اسـتمر الموقف السـلبي طوال فـترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر.

كما أنها تعتمد على اتفاقيات وقعت مع ملك الحبشة في الماضي ومنها:

1- البروتوكول الأنجلو إيطالي في 15 إبريل عام 1891م.

2- المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا في 15 مايو 1902م.

وتبنى النظرية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً

عرفيًا ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي؛ تجنبًا لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة، وهذا المبدأ أقرته إثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال.

2- يسود التفكير لدى دول منابع النيل وبخاصة إثيوبيا فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقًا لاحتياجاتها التنموية، وترى أن على دول المصب مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدام دول المنابع.

الدور اليهـــودي:

هنـاك مظهـران للـدور اليهودي في الـصراع على النيـل: دور مباشر، وآخر خفي.

• الدور المباشـــر:

تعد محاولة الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الحالي، عندما تقدم الصحفي اليهودي (تيودور هرتزل) مؤسس الحركة عام 1903م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية، وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، وقد وافق البريطانيـون مبدئيًـا على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة [1]. ولقـد رفضت الحكومتـان المصريـة والبريطانية مـشروع هرتزل الخاص بتوطـين اليهود في سـيناء، ومدهـم بمياه النيل لأسـباب سياسـية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية في ذلك الوقت.

وفي الوقت الراهن يمكن القول إن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل:

1- مشـروع استغلال الآبـار الجوفية: قامت (إسرائيل) بحفر آبار جوفية

(1) كامل زهيري: النيل في خطر، ص66.

بالقرب من الحدود المصرية، وترى أن بإمكانها استغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب.

وقد كشفت ندوة المهندسين المصريين أن (إسرائيل) تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء، وعلى عمق 800 متر من سطح الأرض، وكشف تقرير أعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو 1991م أن (إسرائيل) تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية في سيناء، عن طريق حفر آبار ارتوازية قادرة؛ وذلك باستخدام آليات حديثة على سحب المياه المصرية.

2- **مشروع اليشع كالي:** في عام 1974م طرح اليشع كالي، وهو مهندس إسرائيلي تخطيطًا لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ونشر المشروع تحت عنوان: (مياه السلام) والذي يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها، وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس، وقد كتبت صحيفة (معاريف) في سبتمبر 1978 تقريرًا بأن هذا المشروع ليس طائشًا؛ لأن الظروف الآن أصبحت مهيأة بعد اتفاقيات السلام لتنفيذ المشروع.

3- **مشروع (يؤر):** قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعًا للرئيس للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد، يهدف إلى نقل مياه النيل إلى إسرائيل، عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، وبإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار م^3، لري صحراء النقب منها 150 مليون م^3، لقطاع غزة.

ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة المشروع لدى إسرائيل، فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم.

4. **مشروع ترعة السلام**[1]**:** هو مشروع اقترحه الرئيس السادات في

(1) وينـد ميلاهـون المحاضر بجامعة أديس أبابا: (التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق) وهاجم المؤلف السودان كذلك.

حيفا عام 1979م، وقالت مجلة أكتوبر المصرية وقتها: «إن الرئيس السادات التفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس؛ لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة وحائط المبكى».

وإزاء ردود الفعل على هذه التصريحات سواء من إثيوبيا أو المعارضة المصرية، ألقى مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري بيانًا أنكر فيه هذا الموضوع قائلًا: «عندما يكلم السادات الرأي العام يقول: أنا مستعد أعمل كذا، فهو يعني إظهار النية الحسنة، ولا يعني أن هناك مشروعًا قد وُضع وأخذ طريقه للتنفيذ»!!

• **الدور الخفي:**

تطمع (إسرائيل) في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر، وبدرجة أقل السودان؛ وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه إسرائيل، يقول محمد سيد أحمد: «إن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في ادعاء خبيث، هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابق على استقلالهم، وأن إسرائيل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقًا لمصالحها.

من أجل ذلك تدفقت المساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا؛ لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر.

ولقد دأبت العواصم المعنية بدءًا من أديس أبابا مرورًا بالقاهرة وانتهاء بتل أبيب على نفي هذه الأنباء حتى أصبحت مع مرور الوقت أمرًا مؤكدًا تحدث عنه الساسة وصرح به الخبراء وتم توقيع الاتفاقات بين البلدين وتم تبادل الخبرات والتدريب والتقنية ودخلت إسرائيل بثقلها للاستثمار

الاقتصادي والزراعي وإقامة السدود والمنشآت بالإضافة إلى العديد من الأعمال الأخرى. الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة إسرائيل في إقامة السدود التي نفذتها إثيوبيا على أراضيها خلال الفترة من أول نوفمبر 1989م وحتى منتصف فبراير 1990 مثلًا يبلغ 37 سدًّا شاركت إسرائيل في خمسة وعشرين منها بينما لم تشارك في اثني عشر سدًّا وبهذا تبلغ نسبة السدود التي شاركت فيها إسرائيل خلال عام واحد 5 , 67٪ في مقابل 5 , 32٪ هي السدود التي لم تشارك فيها. وبهذا يتضح مدى تورط إسرائيل بالمشاركة في مساعدة إثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق وحده.

مستقبل الصراع على مياه النيل

والمتتبع لتوقيت ظهور الخلافات وإبرازها يرى الأثر الإسرائيلي واضحًا؛ وليس أدل على ذلك مما يحدث بين مصر والسودان بين آن وآخر، وأيضًا ما حدث بين مصر وإثيوبيا في أواخر السبعينيات حينما وصل إلى سدة الحكم في إثيوبيا نظام عسكري ماركسي التوجه، يرتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية المصرية ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، وعليه اندلعت الخلافات السياسية بين الجانبين، وسرعان ما انعكست على قضية المياه.

وحتى الخلاف الأخير عندما أعلنت إثيوبيا عن إقامة السد على النيل الأزرق بتمويل من صندوق النقد الدولي، جاء هذا كرد فعل لما قامت به مصر آنذاك من لعب دور رئيس في المصالحة الصومالية واستضافتها لأطراف النزاع في القاهرة؛ الأمر الذي شعرت معه إثيوبيا بأن مصر تحاول أن تنال من دورها الإقليمي في القرن الإفريقي، وكان هذا أيضًا متقاطعًا مع محاولة مصر الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، واعتراضها على الأعمال العدوانية الأمريكية ضد العراق، فأرادت أمريكا اللعب بورقة المياه عبر بوابة صندوق النقد الدولي (المموَّل له حقيقة أمريكا) وفتح الاعتمادات اللازمة لتمويل سد إثيوبيا؛ مما أثر بالفعل على الموقف المصري الذي بدا متراجعًا عن موقفه السابق وعن مساندته للحكومة العراقية السابقة.

الأزمة الحالية: ما الذي حدث؟

بدأت الأزمة الحالية تتفاعل منذ العام 2010. ونقتبس هنا ما كتبته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تصف ما حدث آنذاك: [1] (المياه ليست هادئة.. أصوات طبول الحرب ستدق قريبًا بين دول حوض النيل). كان هذا هو العنوان الاستفزازي الذي افتتحت به صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تقريرها المفصل عن أزمة تقسيم المياه بين دول حوض النيل، زاعمة أن التحدي المتمثل لدول الحوض يعود إلى احتكار مصر لموارد النهر، وبالتالى فهم يرفضون تقديم أي تنازلات أو أي تهديدات، مضيفة أن الحرب من الممكن أن تندلع على المياه بالفعل ولكن ليس بالضرورة أن تنشب خلال العقد المقبل.

وفي سياق التقرير تساءلت الصحيفة العبرية عن كيف يمكن لإسرائيل أن تحرك تلك الدول لعمل هذا الانقلاب؟ لافتة في الوقت نفسه إلى أن نهر النيل منذ آلاف السنين لا يعتبر فقط مجرد نهر، بل إنه يعد شريان الحياة الرئيسي في مصر، حيث له الفضل الأكبر في تحويل قلبها من صحراء قاحلة إلى دلتا خصبة تنبض بالحياة، مشيرة إلى أنه منذ القرن الماضي أعطى مصر الحق التاريخي في النسبة الأكبر من مياه النهر بمساعدة السلطات البريطانية - على حد زعمها - إلا أن هذا الأمر أصبح يثير أزمة دبلوماسية حقيقية بين دول القارة السمراء.

وزعمت الصحيفة أن التوقيع المثير للجدل الذي تم في مدينة «عنتيبي» عاصمة أوغندا سيعد أكثر عدلًا لتوزيع المياه بين البلدان الأربعة الواقعة على ضفاف النهر وهي «إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا» التي كانت تتمتع بدعم من كينيا.

---

(1) صحيفة المدينة السعودية عدد الخميس 20 مايو 2010 نقلًا عن الصحيفة الإسرائيلية. تقرير حسن عبد الفتاح، محمد حفني - القاهرة.

وأشارت يديعوت إلى أنه في ضوء الاتفاق التاريخي بين بريطانيا ومصر في الفترة من عام 1929 أعطى مصر حق الاعتراض على أي مشروع تقوم به أي من الدول الواقعة على طول مجرى النهر يؤثر على المياه التي تتلقاها، وتم التصديق على هذه الوثيقة مرة أخرى في عام 1959 وبعد عدة تغييرات، تم إعطاء نصيب الأسد لمصر من مياه النهر بنسبة تصل إلى أكثر من 55 مليار متر مكعب من المياه، بينما تحصل جارتها السودان على 18 مليار متر مكعب أي بنسبة 87 ٪ لكلا البلدين من مياه النيل.

وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن دول الحوض التي تقع على طول 6700 ميل هو طول النهر، فاض بهم الكيل حيث إن حوالي 13٪ فقط من مياه النهر موجودة تحت تصرفهم، وتلك الدول السبع فتحت في العقد الأخير ملف الحوار من جديد على تقسيم مياه النهر بطريقة عادلة ومختلفة؛ لأن المياه أصبحت أكثر تكلفة، ولكن هذه الجهود لم تثمر عن شيء في ضوء نهج مصر والسودان المستمر لعدم تغيير الوضع القائم، وذلك بحجة الاتفاقية التاريخية بالحصول على أكبر قدر من مياه النهر.

إثيوبيا – في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر – أعلنت عن افتتاح سد مائي على بحيرة «تانا»، والتي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك بعد ساعات قليلة من قيام عدد من دول المنابع وهي إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا بالتوقيع على اتفاقية جديدة للمياه بمدينة «عنتيبي» الأوغندية دون مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان).

وقالت المصادر الإثيوبية إن سد «بيليس» الذي يقع في ولاية أمهرة الواقعة على بعد 500 كيلو من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والذي تكلف 500 مليون دولار، (وتم تمويله بالجهود الذاتية للحكومة الإثيوبية، دون تدخل أية مساعدات أجنبية)[1]، سيولد المزيد من الطاقة

---

(1) تبين فيما بعد أن هذا الزعم غير صحيح، وأن هناك عدة دول تدخلت لتمويل إنشاء السد!!

الكهرومائية باستخدام الموارد المائية لبحيرة تانا، وأن هذه هي المرة الأولى التي تستغل فيها إثيوبيا نهر النيل، والذي تشاركها فيه ثماني دول إفريقية.

وقال «ميهريت ديبيبي»، المدير التنفيذي لسد «بيليز»، إن السد الجديد سيساهم في زراعة 119 ألف هكتار، وسيمد شبكة الطاقة الوطنية للدولة الإثيوبية بـ23٪ من الكهرباء، وأنه سيتم التوسع في إنشاء فروع أخرى للسد كمراحل أخرى في الإنشاء حتى يكون «بيليز» هو أكبر سد مائي في صحراء إفريقيا، حيث وقعت إثيوبيا اتفاقية تعاون مع شركات صينية لاستكمال باقي الأفرع في السنوات الأربع المقبلة.

مصر ترد على المزاعم الإثيوبية

المسئولون المصريون بقطاع مياه النيل بوزارة الري نفوا استطاعة إثيوبيا زراعة 119 ألف هكتار، «لأن الدراسات التي قام بها فريق من وزارة الري من خلال نموذج رياضي استحدثته للكشف عن تأثير مشروعات السدود على كمية المياه التي تصل إلى مصر أثبتت أنها مناطق صخرية وحجرية لا يمكن الاستثمار الزراعي بها، وأن المشروع سيقتصر على توليد المزيد من الكهرباء فقط»، وهذا ما تبين بالفعل بعد ذلك.

كما صرح الدكتور «مفيد شهاب» وزير الدولة للشئون البرلمانية والقانونية آنذاك بأن مصر تتمسك بالحقوق التاريخية السابقة لمياه النيل، وأن توقيع الدول الأربع على الاتفاقية ليس نهاية المطاف؛ ولكنه خطوة خاطئة، وأن الاتفاق المبرم بين دول منبع النيل لا يرتب أثرًا قانونيًا في مواجهة مصر. كما أن التوقيع ليس له قيمة إلزامية بالنسبة لمصر والسودان، لأن أي اتفاق لا يرتب أثرًا إلا بالنسبة لمن وقع عليه وصادق عليه، وقال: إن مصر أمامها ثلاثة خيارات:

1 - الخيار الأول هو اللجوء إلى مجلس الأمن في حال قيام دول الحوض بالتأثير في حصة مصر، فالحصة المصرية تحميها اتفاقات دولية وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة، وتتمتع الآن بالحصانة الدولية بموجب هذه القوانين ومنها: اتفاقية جنيف، والقانون الدولي للمياه عام 1979، واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية عام 1997.

2 - الخيار الثاني هو الضغط على الدول المانحة لمنع تمويل أي مشروعات في دول الحوض لعدم شرعيتها.

3 - أما الخيار الثالث فهو الاستمرار في تقديم الدعم والمنح لدول الحوض.

الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة حوض النيل بمركز الأهرام صرح بأن مصر والسودان شاركتا في حل سبع وعشرين نقطة خلاف في الاتفاقية الجديدة لدول حوض النيل والتي لم تقم مصر بتوقيعها بعد، وذلك من خلال الحوار على مدى عشر سنوات ماضية، ولم يبق إلا ثلاث نقاط تتعلق بالأمن المائي والحقوق التاريخية لمصر والسودان والموافقة المسبقة. ودعا إلى ضرورة صياغة استراتيجية جديدة للتعامل مع دول حوض النيل والقارة الإفريقية باعتبار أن خمس دول من دول حوض النيل تحتاج إلى تنمية شاملة لأنها تعاني من الفقر والحروب الأهلية والقبلية.

تدخل خارجي:

وقال رئيس هيئة مياه النيل السابق أحمد فهمي: «إن القاهرة والخرطوم فوجئتا برفض دول الحوض التوقيع على اتفاق جديد لتقاسم مياه النيل الذي استمر التفاوض حوله أكثر من عشر سنوات قدمت مصر خلالها كل أنواع الدعم لشعوب حوض النيل، وأن القاهرة قدمت منحًا لهذه الدول تجاوزت 200 مليون دولار، شملت إزالة الحشائش في أوغندا وحفر آبار المياه في كينيا وإثيوبيا وتنزانيا والدورات التدريبية لمهندسي الري في جميع دول الحوض، إضافة إلى استيراد الاحتياجات المصرية من اللحوم والأعلاف من إثيوبيا، كما أصدر الرئيس السابق حسني مبارك تعليمات محددة بضرورة فتح آفاق الاستثمار في إثيوبيا تقديرًا لدورها الذي كان يساند الحق المصري، خصوصًا أن مصر تحصل على 85٪ من مواردها المائية من الهضبة الإثيوبية، وتسهم بقية دول الحوض بـ15٪. وللأسف فقد جاء الرفض بطريقة موحدة تثير شكوكًا كبيرة حول الاتفاق على أجندة موحدة تم ترتيبها خارج دول الحوض، حيث فشلت وفود هذه الدول في الرد القانوني والمنطقي على المطالب المصرية التي تستند إلى قواعد القانون الدولي.

وقال خبير المياه الأستاذ في هندسة القاهرة أحمد مغاوري: «إن واشنطن وتل أبيب تسعيان لجر مصر إلى مستنقع حرب لا ينتهي في منابع النيل، وكشف عن تحرك واشنطن مبكرًا في إثيوبيا منذ عام 1962 عندما تحركت وزارة الزراعة الأمريكية وقدمت دراسات تفصيلية لإثيوبيا عام 1962 لإنشاء 33 سدًا على مجرى النهر»، مضيفًا «تحاول الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ بالتنسيق مع تل أبيب إقناع بقية دول حوض النيل العشر بضرورة إنشاء سدود على مجرى النهر بزعم إقامة نهضة زراعية وتوليد الطاقة وإنشاء عدد من الصناعات عليها».

وقال مغاوري: «تتحرك واشنطن من أكبر قاعدة استخبارات للمخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» في إفريقيا بكينيا ومن خطة استراتيجية تقوم على اعتبار إثيوبيا الوكيل المعتمد لواشنطن في إفريقيا، وقد شكل دخول الجيش الإثيوبي إلى الصومال أولى خطوات الوكالة الإثيوبية لأمريكا في المنطقة».

وأضاف مغاوري أن «إسرائيل طورت مطالب دول الحوض بضرورة الاستفادة من المياه وبيعها لدولتي المصب مصر والسودان، خصوصًا أن هذه الدول تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار التي لا يمكن منع نزولها، فإثيوبيا التي تمد مصر بـ85٪ من المياه تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار بنسبة 98٪، وهو ما جعل حجة احتجاز المياه لإقامة نهضة زراعية غير قوية».

إسرائيل كانت تنتظر انفصال الجنوب:

الدكتور عادل بشاي قال: إن إسرائيل كانت تنتظر قيام دولة جنوب السودان لتباشر شراء مياه النيل وإن هذه المياه سوف تصل «إسرائيل» عن طريق مصر بعد دفع رسوم المرور المقررة لذلك، وأن البنك الدولي يلعب دورًا مواليًا في تنفيذ هذا المخطط؛ حيث يسعى إلى تسهيل المخطط

لتوصيل المياه إلى «إسرائيل» وبصورة قانونية، إلا أن السيناريو تغير بعد ثورة الربيع العربي التي جاءت بالإسلاميين الأصوليين إلى الحكم في مصر، فلجأت إسرائيل وبقوة إلى ورقة ضغط أخرى هي سد النهضة الإثيوبي لخنق مصر. بينما تظل فكرة نقل مياه النيل إلى الكيان الصهيوني هي حلم إسرائيل الذي أثاره «تيودور هرتزل» مؤسس دولة إسرائيل والصهيونية العالمية عام 1903م في خطابه إلى الحكومة البريطانية والحكومة المصرية أيام الخديوي عباس حلمي الثاني، وفي السبعينيات من القرن الماضي تبلورت الفكرة بالعرض الذي قدمه خبير المياه الصهيوني «إليشع كيلي» صاحب فكرة بيع مياه النيل للصهاينة عن طريق نقلها إلى سيناء ومنها إلى النقب في مشروعه المسمى «مياه السلام» عام 1974م. ولن تهدأ إسرائيل حتى يتم لها ذلك.

ملخص أزمة مياه النيل:

تتلخص مشكلة مياه النيل في الآتي:

1- بما أن مصر والسودان هما أكبر المستهلكين لمياه النيل الواردة والبالغة 84 مليار متر مكعب. وبمقتضى اتفاقية مياه النيل التي وقعتها مصر والسودان عام 1959 فإنّ نصيب مصر هو 5 , 55 مليار متر مكعب، بينما يبلغ نصيب السودان 5 , 18 مليار متر مكعب، ويضيع الباقي ومقداره عشرة مليارات تبخرًا في بحيرة السد العالي.

2- مصر والسودان يصران على أن هذه الكميات هي حقهما المكتسب، وأن هذا الحق غير قابل للتفاوض.

3- من جانب آخر تطالب بقية دول الحوض (دول المنبع) وعلى رأسها إثيوبيا بحقوق لها من مياه النهر بدعوى الانتفاع المنصف والمعقول.

4- اتفاقية مياه النيل التي وقعتها مصر والسودان عام 1959 تعترف في المادة الخامسة بحقوق الدول الأخرى، غير أنها تضع إشكالات

إجرائيـة في وجه هذه الحقوق لأنها تعطي مصر والسـودان حق تقرير كميـات الميـاه التي قـد تُعطى لأي دولـة أخرى قد تطالـب بحق لها، وتمنح مصر والسـودان سـلطة الرقابـة على هذه الكميـة، وهذا أمر لم تقبله بقية دول حوض النيل الأخرى (دول المنبع)[1].

اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل:

كانـت الدول المتشـاطئة على نهر النيل في السـابق مسـتعمرات لدول أجنبيـة ثـم حصلـت على اسـتقلالها. وظهـرت أولى الاتفاقيات لتقسـيم ميـاه النيـل عام1902في أديـس أبابـا وعقـدت بين بريطانيـا (بصفتهـا ممثلة لمصر والسـودان وإثيوبيـا)، ونصَّت على عـدم إقامة أي مشروعات - سـواء على النيـل الأزرق، أو بحـيرة تانا ونهـر السـوباط، ثـم اتفاقيـة بين بريطانيا وفرنسـا عـام 1906، وظهرت عـام 1929 اتفاقية أخرى، تتضمـن إقـرار دول الحوض بحصة مصر المكتسـبة من ميـاه النيل، وأن لمـصر الحق في الاعتراض في حال إنشـاء هذه الـدول مشروعات جديدة عـلى النهر وروافده. هذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا (التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا والسـودان وأوغندا) لتنظيم اسـتفادة مصر من بحيرة فيكتوريا. وتـم تخصيص نسـبة 7.7٪ من تدفق المياه للسـودان و92.3٪ لمصر.

تعتـبر اتفاقيـة الإطـار التعـاوني لدول حـوض النيل والتـي بدأت في منتصف سـتينيات القرن الماضي هي نقطة الخلاف التي أثارت المشـكلة، وقد كانت هذه الاتفاقية رد فعل للارتفاع المفاجئ والكبير لمنسـوب المياه في بحـيرة فكتوريـا أدى إلى مشـكلات كبـيرة في كل من تنزانيـا وأوغندا وكينيا. ويعتقد أن من أسـباب هذا الارتفاع تراكم نباتات المستنقعات في منطقة جنوب السـودان والتي تقف عقبة تمنع الانسـياب الطبيعي للنيل،

(1) د. سـلمان محمـد أحمد سـلمان: تداعيات توقيع دولـة بوروندي على اتفاقيـة الإطار التعاوني لحوض النيل مقال بتاريخ الأربعاء، 02 آذار/ مارس 2011.

بالإضافة إلى ظهور السد العالي في مصر والذي حجز مياه النيل فأدى إلى ارتفاع منسوب مياه بحيرة فيكتوريا.

ولهذه الأسباب فقد دعت دول البحيرات الاستوائية كلًّا من مصر والسودان وإثيوبيا لمناقشة هذه المسألة تحت مظلة برنامج المسح المائي للبحيرات الاستوائية والذي ساهمت الأمم المتحدة في تمويله وتسهيل إجراءاته.

تواصلت لقاءات واجتماعات دول الحوض تحت عدة مظلات لاحقة من بينها النيل الفني، والأخوة، والنيل لعام 2000. وفي عام 1997 برزت فكرة مبادرة حوض النيل والتي أخذت شكلها الرسمي في 22 فبراير 1999 في مدينة أروشا في تنزانيا إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي أسس لقيام مبادرة حوض النيل. وقد اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الانتفاع المنصف والمنافع من موارد النيل المشتركة.

وقام البنك الدولي وعدد من منظمات الأمم المتحدة والمانحون بدورٍ تسهيلي للمبادرة، وقد نجحت المبادرة في عدة مجالات من بينها: إنشاء سكرتارية بمدينة عنتيبي في أوغندا ومكتب للنيل الشرقي بأديس أبابا ومكتب لنيل البحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي بدولة رواندا وتمويل عدد من المشاريع المشتركة. وبدأ العمل قبل عدة أعوام في اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل.

منذ بداية المناقشات واجهت مفاوضات اتفاقية الإطار التعاوني نفس نقاط الخلاف التي تواجهها اليوم:

1- فمصر والسودان تصران على أن الاتفاقيات التي عقدت في الماضي ملزمة لدول الحوض الأخرى، و تحديدًا اتفاقية 1929 التي أبرمتها بريطانيا نيابةً عن السودان وكينيا وأوغندا وتنجانيقا والتي كانت ضمن

مستعمراتها في ذلك الحين مع مصر. هذه الاتفاقية أعطت مصر حق النقض لأي مشاريع تقام على النيل يمكن أن تؤثر سلبًا على كميات المياه التي تصل مصر أو تعدل وقت وصولها. وبينما تصر مصر على إلزامية هذه الاتفاقية تحت نظرية توارث الاتفاقيات، ترفضها دول البحيرات الاستوائية باعتبار أنها وُقّعت أثناء الحقبة الاستعمارية ولا إلزامية لهذه الاتفاقية بعد نهاية هذه الحقبة. ولقد قامت هذه الدول بعد استقلالها مباشرة تحت نظرية جوليوس نايريرى -الرئيس الأول لتنزانيا- بإعطاء اتفاقيات الحقبة الاستعمارية عامين للتفاوض حولها وإذا لم يتم الاتفاق على وضع جديد فإن هذه الاتفاقيات تسقط بعد هذين العامين.

2- وهناك أيضًا اتفاقية عام 1902 بين إدارة الحكم الثنائي في السودان وإثيوبيا والتي ألزمت إثيوبيا بعدم التعرض لسريان النيل بدون موافقة الإدارة الثنائية في السودان. مصر تصر على إلزامية هذه الاتفاقية بينما تدعي إثيوبيا أن النص الإنجليزي والنص باللغة الأمهرية مختلفان، وأن الاتفاقية لم يتم التصديق عليها وبالتالي فليس لها صفة إلزامية. بالإضافة إلى هذا تصر مصر والسودان على أن استعمالاتهما وحقوقهما القائمة والمشار إليها في اتفاقية مياه النيل لعام 1959 (5, 55 مليار متر مكعب لمصر و5, 18 مليار متر مكعب للسودان) غير قابلة للتفاوض وخط أحمر لا يمكن عبوره، بينما تصر الدول الأخرى على أن لها حقوقًا في مياه النيل تحت نظرية الانتفاع المنصف والمعقول، وأنه يجب على مصر والسودان الاعتراف بهذه الحقوق والتفاوض حولها. تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المسئولين في السودان ومصر يذكرون أحيانًا، صراحةً أو ضمنًا، أن اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لعام 1959 ملزمة لدول النيل الأخرى (وهذا ادعاء غير صحيح قانونًا لأن إلزامية الاتفاقيات لا تتعدى أطرافها).

3- الخلاف الثالث يتركز حول إصرار مصر والسودان على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل. ويبدو هنا الربط واضحًا بين هذا الطلب واتفاقية 1929 التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها. من ناحية أخرى ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن مصر والسودان لم تقوما بإخطار أيٍّ منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل. وعليه، فلا ترى هذه الدول أي إلزام من جانبها لإخطار مصر والسودان بمشاريعها. الجدير بالذكر أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى. فمشاريع إثيوبيا على النيل قد تؤثر سلبًا على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع مصر والسودان على إثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعد مصر والسودان على استعمال مزيد من المياه، وستقوم مصر والسودان بالادعاء لاحقًا بأن هذه المياه أصبحت حقوقًا مُكتسبة.

4- نقطة الخلاف الرابعة تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني. فبينما ترى مصر والسودان أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان، تصر الدول الأخرى على أن يتم التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

يتضح مما قدمنا أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية، وبذلك يتضح جليًا لماذا انهار اجتماع كينشاسا في مايو عام 2009، ولم تنجح المفاوضات المكثفة التي تمت خلال الاثني عشر شهرًا اللاحقة ولا اجتماعا الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضييق الهوة بين الأطراف.

وبعد انهيار المفاوضات قامت إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في

إبريل 2010 بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا بعد شهر واحد. ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعًا في ذلك الوقت. وبما أن الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ست دول فقد ظلت غير قادرة على الدخول لحيز التنفيذ إلى أن قامت دولة بوروندي بالتوقيع. تجدر الإشارة هنا إلى أن إريتريا ليست عضوًا في مبادرة حوض النيل، وبالتالي لا يتوقع منها أن تُوقع على اتفاقية الإطار التعاوني.

وقفت دولة بوروندي مع دول المنبع الأخرى في اتفاقية الإطار التعاوني ووقعت على بيان كينشاسا معها وتعهدت بالتوقيع على الاتفاقية. ولكن بوروندي تراجعت عن موقفها المؤيد للاتفاقية ولم تُوقع عليها عندما وقعت دول المنبع الأخرى، كما أنها لم توضّح موقفها من الاتفاقية. ثم فجأة قررت بوروندي التوقيع بعد أكثر من عشرة أشهر من توقيع الدول الأخرى، وذلك في الثامن والعشرين من فبراير 2011، والسبب هو أنها أحست أن دولة جنوب السودان ستنضم إلى الاتفاقية حال إعلان ميلادها في يوليو، وبالتالي سيرتفع عدد الدول الموقعة على الإتفاقية إلى ست، ولن تحتاج هذه الدول إلى بوروندي بعد ذلك، عليه سارعت الأخيرة بالتوقيع لترسم لنفسها دورًا قبل أن تحرمها دولة جنوب السودان منه.

السبب الآخر وكان واضحًا أن انضمام بوروندي إلى الاتفاقية سيؤدي إلى انضمام دولة الكونغو الديمقراطية أيضًا لأن الكونغو لا تريد أن تبقى بمفردها خارج حلقة الاتفاقية.

مبادرات واتفاقيات حوض النيل:

مبادرة حوض النيل هي اتفاقية دولية وقعت بين دول حوض النيل التسع (وأضيفت لها إريتريا كمراقب) في فبراير 1999 بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سياسيًا واجتماعيًا) بين هذه الدول. وقد تم

توقيعها في تنزانيا. وتنص على «الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي والاجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل».

بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل في 1993 من خلال إنشاء أجندة عمل مشتركة لهذه الدول للاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها حوض النيل.

وفي 1995 طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة، وعلى ذلك أصبح كل من البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل.

وفي 1997 قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينها.

ولاحقًا في 1998 تم الاجتماع بين الدول المعنية - باستثناء إريتريا في ذلك الوقت - من أجل إنشاء الآلية المشتركة.

ثم في فبراير من العام 1999 تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقًا في مايو من نفس العام، وسميت رسميًا باسم: «مبادرة حوض النيل».

الدور الصهيوني في حرب المياه الحالية

(نحن اليهود لسنا إلا سادة العالم ومفسديه ومشعلي الفتن فيه وجلاديه).

أوسكار ليفي

إسرائيل تغزو دول حوض النيل

كشفت إسرائيل، في التسعينيات، عن علاقاتها بالعديد من الدول الإفريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لخدمة مصالحها، وأهمها حاجتها للمياه، وما تراه دعمًا لأمنها القومي، وقد عقدت تحالفات مع إثيوبيا وإريتريا ودول إفريقية أخرى، مثل رواندا وبوروندي التي وقعت معها اتفاقيات تعاون اقتصادي، عام 2008. كما قام «ليبرمان» وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة خمس دول إفريقية، منها إثيوبيا وأوغندا وكينيا، من دول حوض النيل، وهو ما يعكس الاهتمام الإسرائيلي بدول الحوض، ويعلل ما نراه من تصاعد مطالب دول الحوض بتعديل الاتفاقيات السابقة.

إسرائيل في السودان:

لعبت إسرائيل دورًا مهمًا في تقسيم السودان وتفتيته، رغم أنه ليس إحدى دول المواجهة، ولكنه يمثل خطرًا على إسرائيل لكونه يمثل العمق الاستراتيجي لمصر، وليس أدل على ذلك من أن «جون قرنق» قائد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان تلقى دوراته العسكرية بإسرائيل، ثم تلا ذلك دورة عسكرية خاصة في كلية الأمن القومي الإسرائيلي.

كما أن ضباطًا من أصل إثيوبي من يهود الفلاشا يخدمون في الجيش الإسرائيلي تولوا مهمة تدريب الجيش الشعبي السوداني، ووضعوا تحت تصرف «جون قرنق»، وبعد الانفصال فإن لإسرائيل دورًا في تحويل ذلك الجيش إلى جيش نظامي.

ولقد اقترفت إسرائيل ما يمثل اختراقًا للحدود السودانية، حيث نشطت في الحدود السودانية الإثيوبية. وأفادت التقارير بأن الحكومة الإثيوبية كانت تسمح بإعطاء تأشيرات دخول اليهود إليها دون المرور على الخرطوم، ولم تعد مشكلة الجنوب هي المشكلة الوحيدة، وبرزت على السطح مشكلات أخرى، مثل دارفور وجبال النوبة، وتلقى تعاونًا ودعمًا من إسرائيل، وذكرت بعض المصادر السودانية في الخرطوم أن «عبدالواحد محمد نور» رئيس حركة تحرير السودان (جبهة تحرير دارفور سابقًا) زار إسرائيل مؤخرًا وحل ضيفًا على الموساد، ووقَّع اتفاقًا يقضي بتقديم إسرائيل المساعدة لدارفور في مجال الاستخبارات، وحركة نور هي أكثر الحركات اتصالًا بإسرائيل، وقد أعلن عن استعداده لإقامة سفارة لإسرائيل في الخرطوم إذا أُتيحت له فرصة تولي الحكم.

ويرى أنصار اللوبي الإسرائيلي الأمريكي أن نشاطهم لما يوصف بحملة إنقاذ دارفور كان وراء تشكيل رأي عام عالمي وزخم سياسي على الساحة الأمريكية والدولية، لدفع المجتمع الدولي نحو اتخاذ قرار أممي لإرسال قوات دولية إلى دارفور.

وفي 4 سبتمبر 2008، ألقى «ديختر» وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) محاضرة أشار فيها إلى التدخل الإسرائيلي في دارفور، كما ركز على المبادئ التي تنتهجها إسرائيل في السودان. وصرح بأن «السودان العمق الاستراتيجي لمصر، فكان لا بد من العمل على إضعافها وعدم تمكينها من أن تصبح دولة موحدة قوية، لأنه يُعد من ضرورات الأمن القومي الإسرائيلي».

إن الدور الإسرائيلي في إشعال الصراع في جنوب السودان، انطلق من مرتكزات أُقيمت في إثيوبيا وأوغندا وكينيا والكونغو الديموقراطية، بتفجير بؤر وأزمات في الجنوب السوداني.

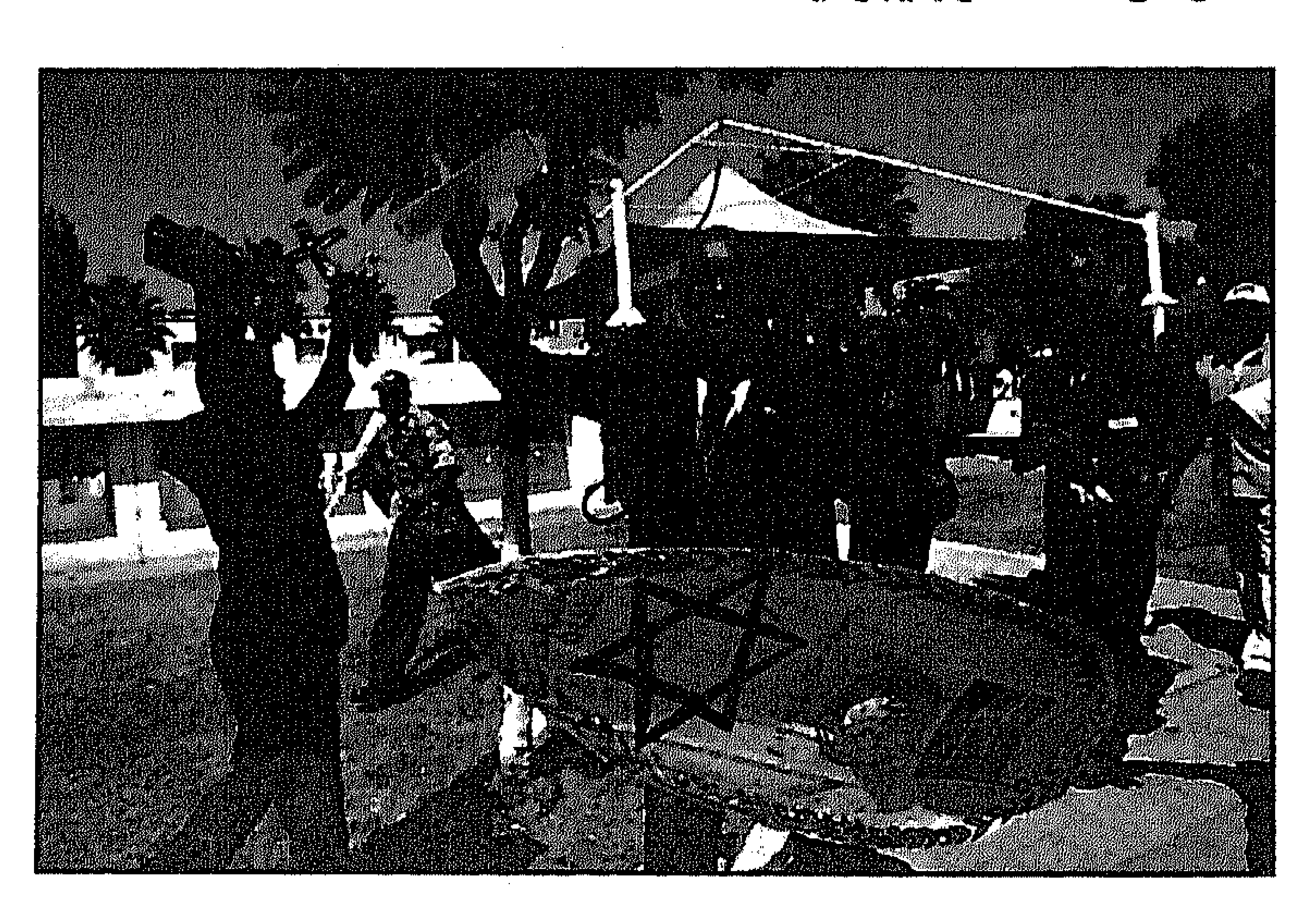
وفي 28 يونية 2010، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية

تقريرًا عن أزمة مياه النيل، قالت فيه: إن اتفاق دول حوض النيل يناقش حاليًّا الظلم التاريخي مرة أخرى، لنقل المزيد من المياه من النيل لبلدان شرق إفريقيا، على حساب مصر والسودان.

وذكر «سلفاكير» رئيس حكومة جنوب السودان، في 28 أكتوبر 2010، أنه لا يستبعد إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل وفتح سفارة لها في جوبا. وفي 12 يناير 2011، أشارت صحيفة هاأرتس الإسرائيلية إلى أن مصر هي الخائفة الكبرى من انفصال جنوب السودان، وأن القلق المصري ينبع من فكرة انضمام الجنوب إلى دول حوض النيل التي تطالب بتغيير حصصها من المياه.

وأثناء زيارة وفد إسرائيلي لدولة جنوب السودان، في 30 أغسطس 2011، أعلن سلفاكير للوفد الإسرائيلي أنه اختار مدينة القدس لتبنى فيها سفارة بلاده، كما أبدت إسرائيل رغبتها في مساعدة جنوب السودان، وأنها ستتعاون معها في مجالات الزراعة والعلوم والتكنولوجيا.

إسرائيل تدعي وجودًا يهوديًا في السودان وأن قبائل في جنوب السودان ذات أصول يهودية !!



فجأة وبلا مقدمات أو جذور تاريخية للأمر صدرت الكتابات الصهيونية التي تزعم وجود اليهود التاريخي في جنوب السودان، بل وتدعي حقًّا دينيًا في المنطقة التي هي أحد منابع نهر النيل وذلك استنادًا إلى تفسيرات لبعض ما جاء في التوراة من نصوص . فقد ورد في العهد القديم الأصحاح 15/ 18 من سفر التكوين: (لقد منحت ذرياتكم هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) . وجرى تفسير نهر مصر على أنه نهر النيل وبالتالي فلكون منطقة جنوب السودان هي إحدى مناطق حوض النيل فهي تعتبر أرضًا يهودية مثلها مثل مصر والسودان. وقد علقت الكاتبة الأمريكية الشهيرة «غريس هالسل» على هذا الوعد المزعوم بقولها: «هناك تساؤل حول معنى نهر مصر، ذلك أنه يوجد جدول الآن يعرف باسم وادي العريش، وكان يعرف في السابق بنهر مصر!!».

وفي سبيل تضخيم هذا الوجود اليهودي في جنوب السودان، جُندت وسائل إعلامية عديدة، واتُّبعت أساليب مختلفة لترويج هذه الفكرة، ومن هذه الأساليب ما يلي:

1- صدور الكتاب الذي طبعته دار جامعة سيراكوس للنشر واسمه «بنو إسرائيل في أرض المهدي» لمؤلفه «إيلي س . مالكة» الذي ولد في السودان، وكان أبوه كبير حاخامات اليهود في الجيش الإنجليزي الذي حارب حركة المهدي الإسلامية في السودان. وقد تحدث الكاتب اليهودي مالكة عن نشأة الجالية اليهودية في السودان، والصعوبات التي واجهتها في أيام حكم المهدي، وزعم أنهم أجبروا على اعتناق الإسلام تحت تهديد السيف!، كما تحدث في كتابه عن العقد الخصيب من عمر الجالية، الذي امتد من الثلاثينيات إلى الأربعينيات من القرن المنصرم، ووصف الاتصالات التي تمت بين يهود السودان ويهود مصر وإثيوبيا وإريتريا، كما وصف الزيارات التي قام بها كبار

المسئولين اليهود للسـودان، والفترة الحرجة التي مرت بالجالية عقب حـرب 1967 وقـدم إحصاء مفصلًا ليهود السـودان والأماكن التي استقروا بها بعدما غادروا السودان.

2- روجت إسرائيل لمقال كتبه شخص من جنوب السودان ينتمي لقبيلة «المانـدي» واسـمه «ويليام ليفي أوشـان أجوغو» زعم فيـه أن قبيلته «المانـدي» من أصـول يهوديـة، و أن قبيلته وقبائل أخـرى في جنوب السودان - لم يذكر أسماءها - ترجع أصولها إلى اليهودية التي وصلت إلى إفريقيا قبل الإسلام والمسيحية !!.

3- بالـغ الإسرائيليـون في إبراز العادات المشـتركة بـين اليهود ومواطني الجنوب، فوصفوا وأبرزوا بعض العادات والتقاليد المشتركة دليلًا على الأصـول اليهودية لبعض قبائل جنوب السـودان . فقد كتب «ويليام ليفي» مسـتدلًّا على الأصول اليهوديـة لقبيلته بأنها تقدم القرابين عند ارتـكاب الخطايا، فإذا كانت الخطيئة كبـيرة تذبح ضأنًا، أما إذا كانت صغـيرة فتذبح دجاجة، وأن هناك مجموعة من زعماء القبيلة أو العلماء الذين يحددون نوع القربان ويشرفون على الترتيبات المتعلقة بتقديمه. كـما زعم أن قبيلته تعتـبر بعض الأيام من العام مقدسـة، وتتقرب إلى الجيداي فيها. وأنها تستخدم البوق عند دعوة الناس إلى اجتماع أو إلى مناسـبة مثلما يفعل اليهود وأن الأخ يتزوج زوجة أخيه المتوفى لينجب منها نسـلاً ينسـب إلى أخيـه وليس إليه هـو كما يفعل اليهـود. الجدير بالذكـر أن القبيلـة التي يزعم هذا الكاتب أنهـا يهودية هي قبيلة وثنية منذ أن عرفها العالم !!

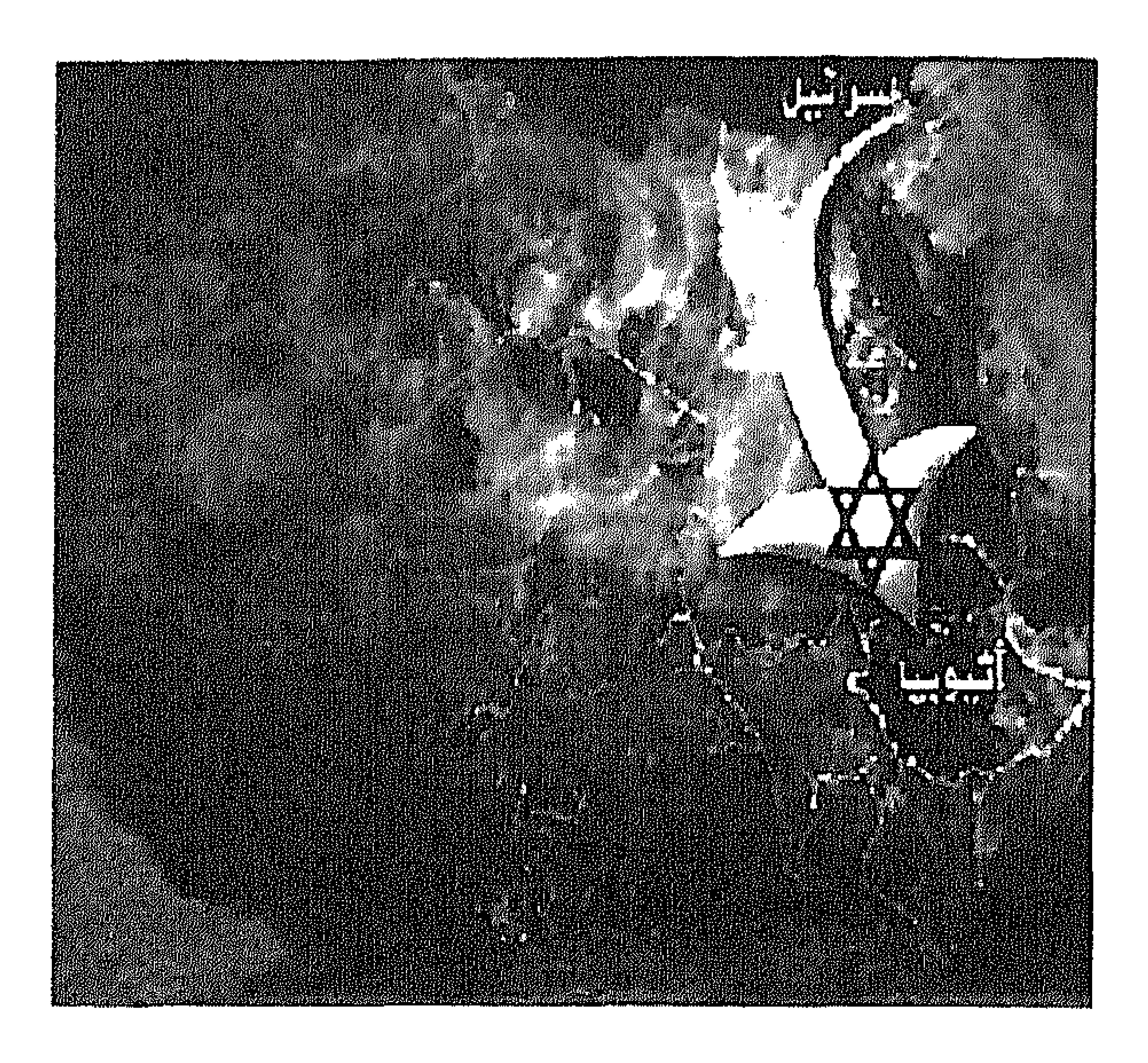
4- أثنـاء الحـرب التـي جرت بـين الجيش السـوداني وحركـة الانفصال في جنوب السـودان سـعى اللوبي الصهيوني والجماعـات اليهودية إلى اسـتجداء التعاطـف العالمـي نحـو اليهوديـة بتجديد الهولوكوسـت القديم في شكل جديد،فقد زعموا أن النظام في السودان يشن حربًا لا

هـوادة فيها ضد القبائل الجنوبية اليهودية في السـودان، وذكر «ويليام ليفي» أن ثلاثة ملايين من أهله من اليهود يتعرضون لإبادة جماعية «لم يشـهد العالم لها مثيلًا منذ المحرقة الكبيرة!!»، ووصف حرب جنوب السودان بأنها جزء من حرب «الإمبريالية الإسلامية» ضد المسيحيين الأفارقة في السودان، التي تسعى إلى هيمنة الثقافة العربية على الثقافة الإفريقية وبقايا اليهودية.

وفي السـياق نفسـه، زعم الأمريكي «جورج ستانتوف» منسق الحملة الدوليـة لوقف ما يسـمى بـ«التطهير العرقي في السـودان» في تقرير قدمه المركز الدولي للدراسـات الاسـتراتيجية في واشـنطن وشاركت في إعداده أكثر من خمسين شخصية أمريكية أن هناك دلائل يمتلكونها تشـير إلى ضلوع الحكومة السودانية في ممارسة التطهير العرقي، الذي قال إنه أشبه بما قام به هتلر أيام العهد النازي.

أما كتاب «أطفال يعقوب في بقعة المهدي» لكاتبه «إلياهو سولومون ملكا» فهـو تناول أنثروبولوجي ثقافي، لشريحة من شرائح المجتمع السـوداني، هي مجموعات اليهود التي وفدت إليه. ويقدم صورة بانورامية شـاملة وواسعة، عـن الحيـاة الاجتماعيـة والدينيـة والثقافيـة للجاليـة اليهودية في السـودان، عـن أزيائهـا وطقوسـها وشـعائرها وعاداتهـا في الذبـح والختـان والـزواج والصلـوات، وعـن رموزها الثقافيـة والدينية الخاصة بهـا كجالية ومجموعة عرقيـة دينية متميزة، من المجموعات العرقية التي ضربت بجذورها في تربة المجتمع السوداني، وتسامحت معه، بقدر ما تسامح معها واحتضنها.

ويتحـدث الكتـاب عـن تفاصيـل ومظاهر تغلغـل اليهود في نسـيج المجتمـع السـوداني، إلى درجـة أوصلـت بعضهم، لتولي مناصـب إدارية وسياسـية وقانونية مرموقة في جهاز الدولة السـوداني، في مختلف مراحل تطوره . وأسـهم قسم كبير من يهود السودان في تنفيذ المخطط الصهيوني من داخل الأراضي السودانية.





إسرائيل في إثيوبيا:

إثيوبيـا هي الحليف الأول الاسـتراتيجي لإسرائيـل وبوابتها إلى بقية دول القـرن الإفريقـي. ويعتقد الإسرائيليون أن إثيوبيـا هي المهد القديم لليهودية في العالم بعد القدس، حيث قامت فيها أول دولة يهودية في العالم خارج القدس. وتروج إسرائيل لدعوى أن الدم اليهودي يسري في عروق

منيليك[1]، ومن بعده من حكام إثيوبيا، لكونهم ينحدرون من سلالة النبي سليمان عليه السلام، ولهذا فقد لقب الإمبراطور هيلاسلاسي نفسه بأسد يهوذا. ومازالت الجماعات اليهودية الإثيوبية، مثل يهود الفلاشا، هي الأكثر استقطابًا من إسرائيل في مجال تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود، حيث يعيش أكثر من 150 ألفًا من يهود الفلاشا الإثيوبيين داخل إسرائيل. كما يوجد كثير من المؤسسات الإسرائيلية داخل إثيوبيا والتي تسعى لتقديم خدماتها لهؤلاء اليهود داخل إثيوبيا، مثل الوكالة اليهودية، والهستدروت (اتحاد الطبقات العاملة) وغيرها من الوكالات.

يتسم المجتمع الإثيوبي بالتنوع العرقي واللغوي والثقافي، حيث يضم نحو 85 جماعة عرقية، أكبرها عددًا جماعة الأورومو (40٪) من السكان، وأكثرها تحكمًا في السلطة جماعة الأمهرة (25٪)، التي تسيطر على الحكم والسياسة في البلاد منذ عهد الأسرة السليمانية (1270م). كما توجد جماعات أخرى مثل التجراي (7٪)، التي ينتمي إليها نظام رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي، والصوماليين (6٪)، والعفر (4٪). كما يدين سكان إثيوبيا بديانات عديدة، أهمها: الإسلام (55٪)، والمسيحية (35٪)، والديانات التقليدية (8٪). والأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة إلى جانب لغات عديدة أخرى.

الناظر إلى إثيوبيا يجدها من بين أفقر ثمانية دول في العالم فإثيوبيا دولة زراعية، يسهم الإنتاج الزراعي فيها بنحو 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتستوعب نحو 85٪ من الأيدي العاملة. ويعتمد دخلها القومي في الأساس على تصدير محصول البن، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويجعلها أيضًا في حالة اعتماد دائم على القروض والمعونات الخارجية، وقد دفعها ذلك إلى السعي لتقوية علاقاتها مع

(1) حمد الحسن عبد الرحمن: العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية - مجموعة الراصد للبحوث والعلوم..

دول الخليج النفطية، وتركيا وإيران، من أجل سد الفجوات الغذائية لشعبها، الذي يبلغ تعداده 85 مليون نسمة، ويقبع 40٪ منه تحت خط الفقر. ولذلك وجدت إسرائيل ما تقدمه لإثيوبيا من معونات تتوسل بها لتحقيق أهدافها الأخرى في علاقتها مع إثيوبيا، وهي السيطرة على منابع المياه حتى تتمكن من تطويق مصر والسودان وهذا ما تدور أحداثه الآن.

ظلت إسرائيل منذ عام 1949م تقدم مساعداتها العسكرية لجميع حكام إثيوبيا، بمن فيهم الماركسي (منجستو هايلي ماريام) كما كانت لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإريترية، التي استأجرتها من إثيوبيا، يوم كانت إريتريا جزءًا من إثيوبيا وأنشأت فيها القواعد بعد زيارة موشي دايان لإثيوبيا عام1965م، وفي 11 سبتمبر من العام نفسه سجل (حاييم بارليف) زيارة سرية لإثيوبيا. وترجع العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية إلى عام 1952، حيث كان استيراد البقر من إثيوبيا هو أبرز الأنشطة العلنية، فيما كان ذلك غطاء لاستخدام إثيوبيا كقاعدة استخباراتية للموساد الإسرائيلي. كما استمرت إسرائيل في توظيف قدراتها العسكرية لتوطيد علاقاتها مع إثيوبيا فكانت تقوم بإرسال المبعوثين والخبراء في جميع المجالات وعلى رأسها «المجال الأمني والعسكري» من أجل إعداد وتدريب القوات المسلحة الإثيوبية وتنفيذ صفقات الأسلحة. فقد ورد في النشرة العسكرية البريطانية لعام 1998 «أن ثمة علاقات استخباراتية وثيقة ما بين إسرائيل وإثيوبيا وأن الموساد الإسرائيلي يعمل بشكل مكثف في أديس أبابا ويدير كادرًا كبيرًا لجمع المعلومات الاستخباراتية إلى جانب قيامه بنشاطات في جزيرة (دهلك) الإريترية والتي مكنته من إدارة مراكز مراقبة وجمع للمعلومات عن اليمن والسعودية والسودان» (1). وبفضل الدعم العسكري الإسرائيلي المستمر وتشجيع الولايات المتحدة لدعم إثيوبيا عسكريًا فقد أصبحت إثيوبيا أكبر قوة عسكرية في القرن الإفريقي،

(1) خالد وليد: تاريخ العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية: تقرير مركز القدس للدراسات السياسية: تقرير حول آخر مستجدات العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية مارس 2005م.

من حيث حجم القوات المسلحة، وكذا من حيث الإنفاق الدفاعي (1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009)، الأمر الذي يعطي أديس أبابا نوعًا من التفوق العسكري النسبي، مقارنة بمحيطها الإقليمي المباشر، ويزيد من درجة الاعتماد عليها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في تنفيذ مخططاتها في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وحوض النيل.

إسرائيل تعتبر منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر أهم منافذها إلى العالم، ولهذا فقد التقت مصالحها مع مصالح إثيوبيا في حاجتهما لمنفذ في البحر الأحمر فإسرائيل حين قامت لم يكن لها منفذ إلى البحر الأحمر وكذلك إثيوبيا، ولكن في عام 1949م استطاعت إسرائيل الوصول إلى البحر الأحمر عبر اختراق خطوط الهدنة واحتلال منطقة (أم الرشراش) على خليج العقبة، وأنشأت فيه مرفأ إيلات، ثم انتزعت بالعدوان الثلاثي على مصر في العام 1956م حق المرور في مضايق تيران والبحر الأحمر، وكرست هذا الحق من بعد ذلك في اتفاقية كامب ديفيد.

وكانت إثيوبيا تطمع بدورها منذ عهد منليك في الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والتحكم بمضيقه الجنوبي، ولهذا فقد تمكنت بدعم من الولايات المتحدة في عام 1952م أن تقيم اتحادًا فدراليًّا مع إريتريا تمهيدًا لاحتلالها عسكريًّا ثم قامت بضمها إلى الإمبراطورية الإثيوبية في عام 1962م محققة بذلك هدفها السياسي والجغرافي بوصولها إلى البحر والمياه المفتوحة وخروجها من العزلة البرية.

وفي مواجهة الدعم العربي للثورة الإريترية، وثقت علاقتها مع إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك معها وهو كسر الطوق العربي المحتكر للبحر الأحمر ونزع صفة القومية العربية عنه، ولهذا فقد لجأت إلى الولايات المتحدة لتجعل شواطئ إريتريا وجزرها تحت السيطرة الإسرائيلية الأمريكية، وقدمت لهاتين الدولتين تسهيلات استراتيجية بلا حدود ودون قيد أو شرط.

وكان هيلاسيلاسي آخر أباطرة إثيوبيا حليفًا قويًّا لإسرائيل، التي ردت الجميل بإجهاض ثلاث محاولات للانقلاب عليه. لكن في عام 1973 وبعد انتصار مصر في حرب أكتوبر، وبضغوط من منظمة الوحدة الإفريقية، قطعت إثيوبيا علاقاتها «العلنية» بإسرائيل، ولكن سرعان ما وقع انقلاب عسكرى أطاح بحكم هيلاسيلاسي.

كانت إسرائيل تخطط منذ ذلك التاريخ للاستحواذ على منابع النيل والسيطرة عليها فانتقلت من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ وبدأت حرب المياه حقيقة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي بوصول خبراء إسرائيليين إلى إثيوبيا لإجراء أبحاث تهدف إلى إقامة مشروعات للري على النيل تستنفد سبعة مليارات من الأمتار المكعبة، بالرغم من انتفاء حاجة إثيوبيا إلى أي مشاريع مائية فإثيوبيا غنية بالموارد المائية وفي أراضيها يجري العديد من الأنهار لعل أهمها أباي، وتكازا، وبارو، وأومو، وأواشو، وأبشبلي بجانب بحيرة تانا العظمى وهي في مجموعها تمثل مخزونًا مائيًّا ضخمًا ولا توجد في إثيوبيا أزمة مياه بل يوجد فائض من المياه في إثيوبيا. ولكن إسرائيل في سبيل تحقيق استراتيجيتها ظلت تحرك إثيوبيا وسائر دول المنبع في حوض النيل ضد دول المصب، وخير مثال لذلك عندما قدمت تنزانيا في أوائل السبعينيات مذكرة لبقية دول حوض النيل تطالب فيها بتحديد نصيبها في مياه النيل، والعجيب هو أن تنزانيا لا تعاني نقصًا في المياه بل تعاني مشكلة تصريف المياه الفائضة عن حاجتها. مما اضطر وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت للتصريح بأن تنزانيا مدفوعة ومحرضة من إسرائيل وليس لأنها في حاجة للمياه.

وقد سعت إسرائيل في عهد (منجستو هايلي ماريام) لاتخاذ إثيوبيا قاعدة للتنسيق مع حركة التمرد في جنوب السودان الذي يشكل حوض بحر الجبل فيه المكون الأول للنيل الأبيض أحد أهم روافد نهر النيل وبذلك تكتمل أهم حلقات السيطرة على منابع النيل بوجودها قبل

ذلـك في مقـر الشريان الرئيسي الـذي هو النيل الأزرق، ثم سـيطرة دولة الانفصال في جنوب السـودان التابعة لإسرائيل على الشريان الآخر وهو بحر الجبل.

وبالرغـم مـن نفـي المسـئولين الإسرائيليـين تدبيرهـم أو دورهـم في هذه الحرب المائية غير المعلنة ضد السـودان ومـصر، فإن شركة (تاحال) الإسرائيليـة قد كشـفت عـن الدليل الواضح عـلى أطماع كل مـن إثيوبيا وإسرائيـل في مصـادر الميـاه في القرن الإفريقى كما كشـفت عـن التعاون الوثيـق الـذي يجـري بينهما فقـد أعلنت هذه الشركـة اليهوديـة أنها تقوم بمشـاريع وأعمال ري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي بالإضافة إلى أعمال إنشـائية في أوجاديـن في الطـرف الجنـوبي مـن إثيوبيـا المتنـازع عليها مع الصومـال، ويهدف التعاون الإثيوبي الإسرائيلي إلى تنفيذ المشـاريع المائية التي سبق أن أعلنت إثيوبيا عزمها على تنفيذهـا، والتي يصل عددها إلى أربعين مشروعًا مائيًا على النيل الأزرق وتشـمل (36) سـدًّا، وأهم هذه المشروعات هو السـد التخزيني على نهر فشـقا أحد روافد النيل الأزرق، والـذي قد يقتطـع (25) مليار متر مكعـب من الماء الـذي كان مفروضًا أن يصـب في النيـل الأزرق والـذي يـؤدي إلى ري مسـاحة (5000) هكتار بالإضافة إلى مشروع اسـتصلاح(4000) هكتار بمحاذاة الحدود السودانية الإثيوبية.

الحكومة السودانية ترى أن المشاريع المائية التي تقام في إثيوبيا لا تضر بالسـودان ومصر، بل تزيد من احتياطيهما من الماء المخزون ومردود هذه المشـاريع عـلى إثيوبيا حسـن، ولكنها غـير ذات جـدوى اقتصادية لأنها مكلفة في بنائها وفقًا لدراسـة الجدوى، عدا المشـاريع المقامة على الحدود السـودانية الإثيوبيـة، وتتوسـع إثيوبيـا بمشروع (فشـقا) بإقامـة خزانين آخريـن عـلى النهر نفسـه بمسـاعدة إسرائيل مبـاشرة، وكانـت إسرائيل قـد سـعت للتدخل لـدى البنك الـدولي لتمويـل مشروع (الفشـقا) على

أن يتـولى الفنيـون الإسرائيليون وضع الدراسـات الفنية والإشراف على التنفيذ، ولكن بسـبب ارتفـاع تكلفة المشروع بالنسـبة لإمكانيات إثيوبيا الاقتصاديـة رفض البنك الدولي إكمال الصفقة فتحولت إثيوبيا إلى البنك الإفريقـي للتنمية ووافق هـذا الأخير شرط أن توافق حكومتا السـودان ومصر على تنفيذ المشروع.

ومنـذ الخمسـينيات من القـرن المـاضي كان الـدور الإسرائيلي يعمل بالوسـاطة عـن طريق مؤسسـات الدراسـات الاسـتراتيجية الأمريكية، والبعثـات إلى الـدول الإفريقيـة المتحكمـة بمنابـع النيـل، وعـن طريـق تشـجيع الـشركات الأمريكيـة والواقعـة تحت التأثـير الصهيـوني لتنفيذ مشـاريع للري في هذه الدول، ففي الفترة مـن (1958م- 1964م) قام المكتب الأمريكي لاسـتصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسـة موسعة لاسـتصلاح الأراضي عـلى الحـدود السـودانية الإثيوبيـة وإنتـاج الطاقة الكهربائية، وبالمقابل عارضت إثيوبيا بتحريض من إسرائيل قيام مشروع السد العالي الذي بدأ تنفيذه سنة 1960م.

انتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر خلال الثمانينيات لتنفيذ استراتيجية حـرب المياه بوصـول خبراء إسرائيليين لكل من إثيوبيـا وأوغندا لإجراء أبحاث تسـتهدف إقامة مشروعات للري على النيل تستنزف 7 مليارات متر مكعب أو ما يعادل 20٪ من وارد النيل إلى مصر، وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشـاريع ري مائية في أوغندا التي تتلقى أمطارًا استوائية تبلغ سـنويًا 114 مليار متر مكعب وقد اتخذ التنسـيق الإسرائيلي الإثيوبي في عهد منجسـتو هيلا ماريام الذي أطاح بالإمبراطور هيلاسـلاسي سنة 1974م منحـى جديدًا وامتدت أخطاره إلى جنوب السـودان بالتنسـيق مع العقيد جون قرنق قائد الجيش الشـعبي لتحرير السودان آنذاك، حتى تكـون منابـع النيل جميعها تحت سـيطرة من يتعاون مـع دولة إسرائيل في هذه الحرب المائية غير المعلنة ضد مصر والسودان.



ارتبطت المطالبات الإثيوبية بحصتها من مياه النيل بالعلاقات الإثيوبية الإسرائيلية وأطماع إسرائيل في مياه النيل، والحقيقة فقد استطاعت إسرائيل المحافظة على وجودها الدائم في إثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم فيها، وهو مايؤكد أن وجود إسرائيل الدائم في إثيوبيا وبقية دول المنبع لحوض النيل يحتل أولوية وأهمية بالغة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، فمع تنامي المخاوف الإثيوبية خلال عهد هيلاسلاسي من ثورية النظام الناصري في مصر، والذي تعهد بطرد إسرائيل من إفريقيا، سعت إسرائيل إلى تدعيم وجودها في إثيوبيا فأرسلت عملاء الموساد لتدريب قوات الشرطة الإثيوبية، ومع سقوط نظام هيلاسلاسي ومجيء نظام منجستو هايلا مريام، بقيت إسرائيل على علاقة وثيقة بإثيوبيا حيث أمدتها بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات، فضلًا عن تدريب الطيارين الإثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية، وتطوير نظم الاتصالات بين القيادة الجوية في البلدين، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بينهما على المستويين السياسي والأمني.

لابد أن نؤكد في كل مرة أن أهم أهداف الوجود الإسرائيلي في إثيوبيا هو السيطرة على منابع مياه النيل، وخنق مصر والسودان بالتحكم في أهم

موارد الحياة لها وهو الماء. ويساعد إسرائيل في هذا نفوذها الكبير في دول المنبع جميعها (إثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، أوغندا، الكونغو ورواندا).

صحيح أن إسرائيل تريد لنفسها حصة من مياه النيل للشرب والزراعة، ومنطقها في ذلك هو أن ما تريد إسرائيل الحصول عليه من مياه النيل يمثل 5 , 0٪ من حجم الاستهلاك المصري وهو لا يشكل قيمة مهمة في الميزان المائي المصري، خصوصًا وأن إسرائيل تزعم أن هذه الكمية وأكثر منها مهدرة حاليًا، وأن هناك فائضًا من المياه في الري المصري تقدر بحوالي 10 مليارات من الأمتار المكعبة في السنة، وأن هذه الكمية لن يتم استخدامها قبل اكتمال مشروع قناة جونقلي، كما تزعم أن المياه المصرية التي تهدر في البحر المتوسط في الشتاء (خلال شهري ديسمبر و يناير) من كل عام بسبب الطلب على المياه لأغراض الكهرباء والملاحة، ينبغي الاستفادة منها في المشروع المقترح لنقل المياه إلى إسرائيل من خلال (ترعة السلام) إلى صحراء النقب، وقد سعت إسرائيل في عهد الرئيسين السابقين السادات و مبارك لتحقيق هذا الهدف من خلال الضغط على مصر عبر التعاون مع إثيوبيا. ولهذا فإن إسرائيل تعتبر إثيوبيا أكبر عوامل الضغط على مصر، فمن إثيوبيا ينبع النيل الأزرق الذي يمد نهر النيل بحوالي 84٪ من إيراده المائي، وسيطرة إسرائيل على المنابع الإثيوبية كما هو حاصل اليوم هي تهديد حقيقي للأمن القومي لدولتي مصر والسودان، وهذا يبرر استمرار إسرائيل في تقديم الدعم المادي والفني الخفي والمعلن للمشروعات المائية الإثيوبية وعلى رأسها مشروع سد النهضة.

طرحت إسرائيل أثناء مباحثات كامب ديفيد، عام 1978، فكرة التعاون في مشروعات الري بين البلدين ومحاولة الحصول على 1٪ من مياه النيل، وهو مشروع «اليشع كيلي»، وحبذ الرئيس «السادات» ذلك في وقتها، ولكن إثيوبيا عارضت نقل المياه خارج الحوض، بالإضافة إلى أن مصر كانت قد بدأت مشروعًا لنقل جزء من مياه النيل لري 300 ألف فدان

بسيناء، وكانت إثيوبيا قد عارضت هذا المشروع، وأعلنت أنه يضر بالمصالح الإثيوبية، وتقدمت بشكوى في ذلك الوقت لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وكانت إثيوبيا قد عارضت وظلت تعارض على مدار تاريخها جميع المواقف المصرية المتعلقة بالمياه بلا استثناء، وكان واضحًا أن إسرائيل متورطة في هذا الأمر، فقد عملت إسرائيل على إثارة إثيوبيا على مصر بدعوى أن مصر تستحوذ فعلًا على مياه النيل.

وفي مؤتمر الدول النامية، عام 1981، أعلنت إثيوبيا عن رغبتها في استصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظرًا لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين دول حوض النيل، فإنها تحتفظ بحقها في تنفيذ تلك المشروعات. ثم قامت بالفعل، في عام 1984، بتنفيذ مشروع سد فيشا، بتمويل من بنك التنمية الإفريقية، علمًا بأن الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع إثيوبيا باستكمال المشاريع المشتركة المتوقفة، والتي تتضمن إقامة أربعة سدود لحجز المياه وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه تجاه السودان ومصر.

عادت العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية لتشهد نقلة نوعية كبيرة في تاريخها، وتطورت لتبلغ أوج التعاون في مجالات عدة، على الرغم من الفتور الذي خيم عليها قليلًا في عهد «منجستو هيلا مريام» الذي وصل إلى الحكم في إثيوبيا عام 1974 إلا أنها عادت بعد ذلك لتتعزز عندما ساهم منجستو في تلبية الرغبة الإسرائيلية في ترحيل «الفلاشا» إلى إسرائيل في العام 1984م.

وفي 6 يناير 2004 قام وزير الخارجية الإسرائيلي «سلفان شالوم» بزيارة إثيوبيا وبرفقته 30 من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين لتقوية العلاقات مع إثيوبيا، وللتعاون في مجال بناء السدود والجسور الإثيوبية. وكان واضحًا أن تلك الزيارة هي لإحياء العلاقات بعد الفتور الذي شهدته العلاقة مع النظام الإثيوبي فأعادت العلاقات إلى عهدها السابق.

وتكـررت زيـارات وزراء الخارجيـة الإسرائيليـين لإثيوبيـا المصاحبـين بالمسـتثمرين ورجال الأعمال الإسرائيلـيين لتنفيـذ المشـاريـع المائيـة في إثيوبيـا فقـد نشـرت صحيفـة جيما تايمز الإثيوبية، في 6 سبتمبر 2009، أثناء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي «ليبرمان» أن مصر تشعر بالخطر من إسرائيل، وأن زيارة «ليبرمان» وزير الخارجية الإسرائيلي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المشـكلات المتعلقة بحـوض النيل، بينما كانـت إثيوبيا تزعـم أن تلك الزيارة من شـأنها أن تساعد الدول الإفريقية على الاستفادة من مياه النيل، بإنشاء مشروعات مقابل إعطاء إسرائيل نسبة من مياه النيل، وهذا سيؤثر على حصة مصر من المياه؛ مما يبرر القلق المصري.

ثم تطـورت العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية لدرجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» أعلن في 25 مايو 2010، عن تعيين مستشار خاص للشئون الإثيوبية، هو «أومو ألالي»، وهو من مواليد إثيوبيا، ومن المهاجرين إلى إسرائيل في عام 1983. وبعد أقل من عام من هذا الإعلان وفي 11 إبريـل 2011، قالت صحيفة معاريـف الإسرائيلية: إن الرئيس الإسرائيـلي «شـيمون بيريـز» ينـوي زيـارة إثيوبيا وغانـا، وقد أثـار هذا الإعلان الكثير من التساؤلات، وذلك لتزامنه مع ارتفاع حدة الخلافات بـين إثيوبيا ومصر والسـودان إلى ذروتهـا، بعد إعلان إثيوبيـا عن عزمها على بناء سد النهضة. ومع تصاعد حدة الاتهامات لإثيوبيا بأنها تقع تحت التأثـير الإسرائيـلي فيما يتعلق بميـاه النيل اضطر وزيـر الخارجية الإثيوبي للتصريح في 14 سبتمبر 2011، ونفى أن يكون هناك تأثير إسرائيلي على موقف بلاده من اتفاقية حوض النيل.

الدعم الإسرائيلي العسكري لإثيوبيا:

واصلت إسرائيل سـعيها المدروس والدءوب نحـو إثيوبيا ووجدت موطـئ قـدم بواسـطة خبرائهـا في إثيوبيـا في مجـالات الأمـن والتعليـم

والاتصالات والزراعة والصحة والتخطيط الاقتصادي، وأصبحت السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا هي الكبرى في العالم بعد السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة.

كانت إثيوبيا قد توجهت بقوة في عهد «منجستو هايلا مريام» نحو المعسكر الاشتراكي أثناء فتور العلاقات مع إسرائيل فاعتمدت على الخبراء من روسيا وأوروبا الشرقية أثناء الحرب الإريترية - الإثيوبية حيث قامت إثيوبيا بشراء أسلحة من روسيا قدرت بأكثر من ملياري دولار لعبت دورًا في ترجيح كفة إثيوبيا في الحرب فيما امتنعت أمريكا وإسرائيل عن تقديم أي دعم عسكري لإريتريا أو إثيوبيا وجمدت المساعدات العسكرية لهما، مما أغضب أديس أبابا التي توجهت بقوة نحو روسيا فتعاقدت وزارة الدفاع الإثيوبية مع الخبراء الروس، إلا أن مكافحة الإرهاب والمشروع الأمريكي بعد ذلك قد قلب التحالف لصالح واشنطن التي دخلت بكل ثقلها في القرن الإفريقي واعتمدت على إثيوبيا كحليف رئيسي فيما تسميه مكافحة الإرهاب.

وبعد عدة أشهر من قطع علاقات إثيوبيا بإسرائيل (بسبب حرب أكتوبر) أطلت الثورة الإثيوبية برأسها في وقت تغلغلت فيه القدرات الإسرائيلية في إثيوبيا وانتشر الخبراء الإسرائيليون في كل أجهزة الدولة الهامة. واستلم الجيش الإثيوبي بقيادة منجستو عمليًا بعد اغتيال «أمان عندوم» الإريتري الأصل السلطة ابتداء من عام 1974م. وخلال ثلاثة عقود من الاضطرابات في إثيوبيا لم تنقطع المساعدات العسكرية من إسرائيل فقد بلغ مجموع الواردات من إسرائيل إلى إثيوبيا ما يعادل 25 مليون دولار خلال العام 2003 وحده وظلت البعثات العسكرية الإسرائيلية في أديس أبابا هي دائمًا الثانية في الحجم بعد البعثتين الأمريكية والسوفيتية ولم تكتف تل أبيب بتقديم التجهيزات العسكرية فقط بل قدمت أيضًا برامج تحديث زهيدة التكلفة للأسلحة من أيام الحقبة

السوفييتية مثل مقاتلات «ميج - 21» التي كان سلاح الجو الإثيوبي يستخدمها، وربما كان أهم من ذلك قيام المستشارين الإسرائيليين بمساعدة الضباط الإثيوبيين للتغلب على الخصومات القبلية لترسيخ الوئام والانسجام بمساعدة رجالها المجندين. وشهدت الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل نموًّا بمعدل تجاوز 200 ٪ سنويًّا على مدار معظم سنوات التسعينيات.

وتعود جذور التعاون العسكري بين الطرفين إلى فترة وصول منجستو إلى الحكم عام 1974م عندما داوم جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» على الاتصال بالنظام الجديد الذي كان تحت ضغط الأزمات الداخلية في إثيوبيا ومعركته ضد الصومال والحركات المعارضة والذي سرعان ما استجاب للعرض الإسرائيلي بتقديم مساعدات ضخمة له. وفي ذلك الوقت اشترط «منجستو» أن تظل العلاقة سرية مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تحافظ على سرية علاقتها مع منجستو الذي كان يريد في ذلك الوقت الاحتفاظ بعلاقات قريبة مع «الاتحاد السوفيتي» مبقيًا على قناعه ووجهه الاشتراكي، ولكن تم الكشف عن تلك العلاقة في عام 1978 على يد موشي ديان وزير خارجية «إسرائيل» مما أغضب «منجستو» الذي أمر بطرد كل «الإسرائيليين» من أديس أبابا ولم تعد العلاقة إلى ما كانت عليه إلا في عام 1981م عندما أقنع «كاسا» - وزير العمل الإثيوبي- الرئيس منجستو بالاستعانة بخبير «إسرائيلي» يقوم باستصلاح الأراضي المالحة التي خصصت لإقامة مدرسة زراعية للأطفال، ولتحقيق هذا الغرض سافر «كاسا» إلى نيروبي لمقابلة رئيس فرع الموساد هناك، وتم التنسيق من جديد بين الموساد وحكومة منجستو. ثم جاءت «عملية موسى» التي نقل من خلالها الفلاشا إلى «إسرائيل» عبر السودان والتي كشفت عنها الوكالة اليهودية العالمية مما أغضب منجستو غضبًا شديدًا فوصف «الإسرائيليين» بأنهم لا يحتفظون بسر.

وبرغم الخلافات فقد استمر البلدان في التعاون وتطوير علاقاتهما بمجهودات «كاسا كبدي» الذي وقع عن إثيوبيا إعلان إعادة العلاقات في حفل غداء بمكتب رئيس الموساد «ناهام أوموني» في عام 1989 وكان منجستو وقتها يحتاج إلى مساعدات إسرائيل العسكرية للقضاء على الثورة الإريترية. ومن جانبها تحمست الحكومة الإسرائيلية بإرسال مدير عام خارجيتها «ميرهاف» إلى إثيوبيا في يناير 1991م، وعند وصوله اكتشف تدهور الأوضاع وضعف «منجستو» فعاد ليقنع الحكومة الإسرائيلية بالتنصل من إبرام صفقة الأسلحة، محتجًا بأن ذلك يهدد حياة الفلاشا ويغضب الأمريكيين الذين يكرهون نظام منجستو الاشتراكي الذي كان يخوض معركة خاسرة ضد قوات الجبهة الديمقراطية الثورية الإثيوبية التي باتت على مشارف العاصمة أديس أبابا، وتحركت إسرائيل فأقنعت الولايات المتحدة بضرورة ترحيل الفلاشا دفعة واحدة وأعد سلاح الطيران «الإسرائيلي» خطة سماها «المطر الغزير» وبدأت الصفقة مع «منجستو» لإتمام العملية نظير أن تستلم إثيوبيا مبلغ 35 مليون دولار ومفاتيح دير السلطان في القدس الذي كان محل نزاع بين الكنيستين الإثيوبية والمصرية.

تجدر الإشارة إلى أنه وبعد الحرب الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا في مايو 1998 ترأس اليهودي البروفيسور المليونير ومنسق علاقات إسرائيل بإفريقيا ومدير مركز الدراسات السامية في ولاية نيوجرسي «إفريم إسحق» وفد المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا المكون من ثلاثة أشخاص لكل طرف.

وفي أكتوبر 1998 اتهم الرئيس الإريتري «أسياسي أفورقي» إسرائيل بقيامها بصيانة عشر طائرات من طراز «ميج 21» لصالح إثيوبيا، وفي الشهر التالي أكد السفير الإسرائيلي «أريل كريم» وجود 70 ألفًا من «الفلاشا مورا» في إثيوبيا وأن دولته تقوم بتطوير طائرات الميج الإثيوبية

بناء على اتفاقية خاصة كأنه كان يشير إلى ترحيل الفلاشا إلى إسرائيل مقابل صيانة الطائرات الإثيوبية».

وفي فبراير 1999 اتهم وزير الخارجية الإريتري «هيلي ولد تنسائي» إسرائيل بإبرامها صفقة الطائرات مع إثيوبيا ووجه انتقادات شديدة لأمريكا ومنظمة الوحدة الإفريقية باعتبارهما راعيتين لاتفاقية وقف الضربات الجوية بين البلدين.

وبالرغم من أن العلاقات الثنائية بين إسرائيل وأديس أبابا قد غلب على ظاهرها الطابع الأمني لمخاوفهما المشتركة من تنامي الجماعات الإسلامية المسلحة في السودان المجاورة وبينهما وبين الفصائل المتناحرة في الصومال فإن التنسيق المشترك في مسألة المياه لم يغب عن الساحة في أي وقت من الأوقات خلال تلك الفترات؛ مما يدل على أن مسألة المياه أمر لا اختلاف عليه بين الدولتين.

ونستطيع قراءة ذلك من عدة مؤشرات منها تصريحات السفير الإسرائيلي في أديس أبابا «دورون جروسمان» في إبريل 2000 بأن إسرائيل ستسعى وبقوة للتصدي لمحاولات السيطرة على الاقتصاد الإثيوبي موضحًا أن الشركات اليهودية التي كانت قد أغلقت في وقت سابق ستعاود نشاطها في مجالات الزراعة والاتصالات والكهرباء (ذات الصلة بالماء) وجاءت تصريحاته هذه في نفس السنة التي زار فيها وزير الداخلية الإسرائيلي «ناتان شرايسكي» أديس أبابا بهدف معلن هو التشاور مع الحكومة الإثيوبية لترحيل 26 ألفًا من يهود الفلاشا.

كما تضمنت تصريحات السفير أن إسرائيل تستعد للبدء في (برنامج الأمن الغذائي) في إثيوبيا وأن المركز «الإسرائيلي» للتعاون الدولي (ماشاف) يؤهل الفنيين الإثيوبيين ضمن ذلك البرنامج. ثم عادت الشركات الإسرائيلية لتنشط من جديد في مجالات الزراعة والري والأمن والسياحة وبشكل واسع، وحظيت بثقة وحماية النظام الحاكم في إثيوبيا،

البالغ تعداد سكانها 85 مليون نسمة. وتشير البيانات إلى أن نحو 15٪ فقط من سكان إثيوبيا لديهم كهرباء، ومع ذلك تحتل المركز الـ 11 عالميًا من حيث معدلات النمو، التى زادت على 8٪ منذ عام 2008.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي «سلفان شالوم» قد صرح خلال زيارته إلى إثيوبيا في العام 2004 «أنه ما بين يناير ونوفمبر من عام 2003 وصلت قيمة الواردات من إثيوبيا إلى إسرائيل ما يقارب 2 , 15 مليون دولار، أي زيادة بقيمة 5٪ على عام 2002، و6٪ على عام 2001 و20٪ على عام 2000. أما الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا فقد ازدادت ما بين يناير ونوفمبر من عام 2003 بنسبة 500٪، أي ما يعادل 6 , 9 مليون دولار».

ولأن ثمة تركيزًا إسرائيليًا على القطاع الزراعي فقد استندت إسرائيل في تثبيت وجودها في إثيوبيا عن طريق نشاطاتها الزراعية لأن هذا القطاع الزراعي يشكل عاملًا مهمًا لمعظم محدودي الدخل في إفريقيا عمومًا وفي إثيوبيا بشكل خاص، فقد دأبت إسرائيل على إقامة المستعمرات الزراعية في إثيوبيا تحت إشراف خبرائها في ضوء الخبرة التي تتميز بها إسرائيل في هذا المجال. وتقوم شركة «أنكودا» الإسرائيلية في إثيوبيا بامتلاك أراضٍ بمساحة 50 ألف هكتار تقيم فيها عدة مشاريع مثل زراعة القطن والمحاصيل وتربية المواشي، وتروى هذه الأراضي من نهر «القاش» على حدود السودان . كما منحت إثيوبيا الشركات الزراعية الإسرائيلية 30 هكتارًا أخرى في منطقة «ريموت» وذلك لزراعة المحاصيل والخضراوات، و200 هكتار أخرى لشركة «أتاجن» الإسرائيلية في منطقة «عايلت» بين «مصوع» و»أسمرة»، وقد كانت إسرائيل تقوم باستئجار الأراضي الزراعية ،حيث أبرمت إثيوبيا اتفاقية لزراعة القطن مع إحدى الشركات الإسرائيلية التي قامت باستئجار مزرعة «أبدير» بمساحة 20 ألف دونم والتي تبعد حوالي 200 كيلومتر جنوبي العاصمة أديس أبابا،

وتنص الاتفاقية على أن تقوم الشركة بتأمين الأدوات الزراعية والأسمدة والمبيدات من إسرائيل.

وتشير التقارير إلى أن إسرائيل ساهمت بإعداد دراسات تنفيذية خاصة بإحدى الشركات الزراعية في جنوب إثيوبيا حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة بتمويله وهو عبارة عن مشروع للتنمية الزراعية يمتد على مساحة 300 ألف دونم ويشتمل على إنشاء سد على نهر «شبيلي».

بات معلومًا ومسلمًا به الآن أن من أهم الأهداف التي تطمح لها إسرائيل في وجودها بإثيوبيا هو الرغبة في الحصول على مياه نهر النيل وتوظيف ذلك من أجل الضغط على صانع القرار المصري والسوداني؛ نظرًا لحساسية وخطورة «ورقة المياه» في الاستراتيجية المصرية والسودانية والإسرائيلية. ومعلوم أيضًا أن أطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة فإسرائيل تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أسطورة «بناء الحلم الصهيوني» من النيل إلى الفرات، ولا شك أن إسرائيل تلعب دورًا مباشرًا ومؤثرًا وخطيرًا في صراع المياه بين دول حوض النيل استفادة من نفوذها الكبير في إثيوبيا وبقية دول المنبع مستثمرة جملة من الحقائق، أهمها سيطرة إثيوبيا على ما يقارب 80 – 85٪ من مصادر مياه النيل فالبحيرات الموجودة على الأراضي الإثيوبية تعتبر المنبع الرئيسي لمياه النيل.

وقد توجهت إثيوبيا قبل مشروع سد النهضة لبناء عدد من السدود الكبيرة على النهر بهدف حجز مياهه لإرواء مزيد من أراضيها وتحويلها إلى أراض صالحة للزراعة، ومواجهة مشاكل الانفجار السكاني، وتوطين المهاجرين من الأماكن المنكوبة بالمجاعة خلال السنوات الأخيرة، وتوليد الطاقة الكهربائية من هذه السدود سيما أن إثيوبيا تعاني من أزمة اقتصادية لا تزال ترزح تحتها.

وقد حاولت إسرائيل استخدام إثيوبيا للضغط على مصر من خلال شن الحملات المتكررة ضدها للتشكيك في حصتها من مياه النيل،

والتهديد ببناء سدود إثيوبية من شأنها التأكيد على كمية المياه التي تصل إلى الأراضي السودانية والمصرية، وحسب مراقبين فإن إسرائيل أقنعت القيادة الإثيوبية بموضوع إقامة مجموعة من السدود ، ومشروعات للري على الهضاب الإثيوبية وعشرات الكيلومترات من الأراضي الزراعية؛ بحجة تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مياه النيل الفيضانية، والطاقة الكهربائية لصالح إثيوبيا؛ الشيء الذي شكل تهديدًا لرصيد كل من السودان ومصر في مياه النيل، وبالتالي تهديدًا لكل مشروعات الري والكهرباء والزراعة على امتداد وادي النيل، ودلتا مصر.

وعلى الرغم من وجود الأيدي الإسرائيلية وراء تهديد إثيوبيا ببناء السدود وهو ما أثار حفيظة دول حوض النيل خاصة مصر التي أبدت استياءها من الموضوع والتي تتهم دائمًا جهات خارجية بأن لها أطماعًا في مياه نهر النيل وذلك بالإشارة إلى «إسرائيل» - فإن الوزير الإثيوبي ينفي أن يكون لإسرائيل أي ضلع في بناء السدود بقوله: «لا أعتقد أن هناك من يصدق في العالم العربي ما يتردد من شائعات بأن إسرائيل تقوم ببناء السدود على نهر النيل في إثيوبيا للإضرار بمصالح العرب»، مشيرًا إلى أن إثيوبيا عندما قامت ببناء السدود لم تستول على حصص الدول الأخرى من مياه النهر وأن التصرف كان ضمن الحصص المقررة لها من دون إلحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى الواقعة على نهر النيل مثل مصر و السودان.

وقد كشفت وفاة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي في 20 أغسطس من عام 2012 عن عمق العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل؛ فقد أصيبت الدوائر الإسرائيلية بصدمة كبيرة لوفاة زيناوي وتم التعبير عن هذه الصدمة من قبل القيادات السياسية والأمنية العليا في إسرائيل، فقد وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه كان صديقًا حقيقيًا لإسرائيل بل حليفًا استراتيجيًا وأنه جعل إثيوبيا بوابة لوجود إسرائيل في إفريقيا من

جديد أسوة بما فعله الإمبراطور هيلاسيلاسي في نهاية عقد خمسينيات القرن الماضي، بينما وصف وزير الخارجية الإسرائيلي «أفيجدور ليبرمان» زيناوي بالفقيد الذي لا يعوض؛ لأنه كان حليفًا وشريكًا وصديقًا لإسرائيل، وكشف عن أنه وقع عام 2009 عندما زار ثلاثًا من دول حوض النيل إثيوبيا وأوغندا وكينيا على شراكة استراتيجية وسياسية واقتصادية. أما وزير الدفاع الإسرائيلي «إيهود باراك» فقد أعلن أنه كان لزيناوي الفضل في إعادة تفعيل منظومة التعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل وإثيوبيا قائلًا: «كنا نتفاعل مع طموحاته بجعل إثيوبيا دولة إقليمية رئيسية لها موقع الريادة، ليس فقط في منطقة أعالي حوض النيل». وكشف عن طبيعة هذا التفاعل بإمداد الجيش الإثيوبي الذي طلب زيناوي من إسرائيل إعادة بنائه وتنظيمه وتدريبه بمنظومات أسلحة متطورة وطائرات مقاتلة وحوامات وطائرات مسيرة ومنظومات للدفاع الجوي. وأما الجنرال «داني ياتوم» الرئيس الأسبق للمؤسسة المركزية للاستخبارات والمهمات الخاصة «الموساد» فقد أعلن أن زيناوي منذ تولى منصب الرئيس في إثيوبيا (1991 - 1995) ثم رئاسة الوزراء كان صديقًا لإسرائيل وشريكًا أمنيًّا واستراتيجيًّا، ودلل على مصداقيته كشريك استراتيجي في سماحه لمنظومة الاستخبارات الإسرائيلية بأن تتمركز على نطاق واسع في إثيوبيا لتصبح عينها وترصد كل حركة في شرق إفريقيا وفي منطقة أعالي حوض ومنابع النيل ومنطقة البحيرات العظمى.

وفاة زيناوي كانت مناسبة لإماطة اللثام عن مزيد من أبعاد وجوانب بل أسرار العلاقة الإثيوبية الإسرائيلية، هذه الأسرار والأبعاد تتعلق بالدور الإسرائيلي الإثيوبي المشترك في فصل جنوب السودان في نطاق قرار استراتيجي مشترك لإضعاف السودان ينتهي بتقديم كل أنواع الدعم العسكري واللوجيستي والإعلامي لحركة التمرد في جنوب السودان، وعلى الأخص في عقد تسعينيات القرن الماضي والنصف

الأول من القرن الحادي والعشرين في بداية الألفية الثانية. كما كشفت أيضًا عن تنسيق الإستراتيجية الإثيوبية الإسرائيلية حيال التعاطي مع أي صراع يندلع على خلفية مشكلة المياه بين دول منبع نهر النيل ودول المصب. هذا التنسيق كان حاسمًا في مساعدة إثيوبيا على بناء مجموعة سدود، على رأسها سد عهد الألفية من أجل إلحاق الأذى والضرر بمصر أولًا وبالسودان ثانيًا.

كما كشفت عن الدور الإسرائيلي في رفع مستوى جاهزية الجيش الإثيوبي في مجال التسليح، ثم في المجال العملياتي والتدريب ليكون قادرًا على مواجهة تهديدات قد تصدر عن السودان أو مصر، وكذلك التدخل في صراعات إقليمية في شرق إفريقيا كالتدخل في الصومال.

ورغم أن رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد «هايلي مريم ديسالجنيه» كان معروفًا لدى المنظومات الإسرائيلية السياسية والأمنية فإن تفاصيل ومعطيات جديدة طفت على سطح الوثائق والملفات الإسرائيلية الخاصة بالزعماء الأفارقة، ففي تعريفه لرئيس الوزراء الإثيوبي الجديد يذهب وزير الخارجية الإسرائيلي «أفيجدور ليبرمان» المسئول عن الملف الإفريقي إلى أن «ديسالجنيه» هو صديق حميم لإسرائيل وأنه يعرفه عن قرب وأنه التقاه عدة مرات بعد توليه منصب وزير الخارجية في سبتمبر 2010. وخلال زيارة لديسالجنيه لإسرائيل توصل هذا الأخير مع نظيره الإسرائيلي «أفيجدور ليبرمان» إلى تفاهمات بل اتفاقيات تعاقدية حول جملة من القضايا، أهمها ملف المياه حيث إن رئيس الوزراء الجديد وبعد توليه منصب وزير الخارجية أولى موضوع المياه في أعالي النيل بالغ الأهمية، وكان أحد المبادرين للمطالبة بتغيير معادلة اقتسام مياه النيل بين دول المنبع والمصب وفق حصص جديدة تعيد التوازن بين حصص دول أعالي حوض النيل. وفي إطار ذلك وبحكم كون هايلي مريم ديسالجنيه مهندسًا مدنيًا فقد كان أيضًا أحد المبادرين ببناء مجموعة من السدود لتخزين مياه

أعالي حوض النيل في هذه السدود من أجل تطوير غير مسبوق للزراعة في إثيوبيا. وقد كشف أيضًا أنه عمل مهندسًا في فرع لمؤسسة «سوليل بونيه» في أديس أبابا وهي شركة للإعمار متخصصة في بناء السدود وتعبيد الطرق وإقامة القواعد الجوية والموانئ، ومعروف أن «سوليل بونيه» فازت بعقود ومشاريع في مجال البنى التحتية تقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، بعضها مدني والآخر عسكري مثل إقامة القواعد الجوية وبناء المستودعات في إثيوبيا، وهذا بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لإثيوبيا في سبتمبر 2009.

في التشخيص الإسرائيلي والتعريف بسيرة حياته ومواقفه السياسية تبرز علامات فارقة في مسيرته، أي عندما كان لا يزال يمارس عمله الأكاديمي في الجامعات والإدارات في عدة وزارات. إن هايلي مريم ديسالجنيه يصنف من قبل المنظومة السياسية والأمنية الإسرائيلية بأنه صديق حميم لإسرائيل برهن على هذه الصداقة وجسدها في الكثير من المواقف السياسية والقرارات الأخرى التي دعمت منظومة العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، ومنها الشراكة الأمنية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. وسرعان ما ظهرت نتيجة التوقعات الإسرائيلية من الرئيس الإثيوبي الجديد بشأن إحداث انعطاف أكثر اختراقًا لهذه العلاقات وتنميتها وترقيتها، فقد شرع الرئيس الجديد في الإعلان عن بدء مشروع سد الألفية وتحويل مجرى النيل الأزرق.

موقف إثيوبيا من أزمة المياه:

أكدت إثيوبيا أن أزمة المياه تنبع من اختلاف الرؤى بين دول منابع النيل ودولتي المصب «مصر والسودان» بشأن المعيار العادل لتقاسم المياه، والمشروعات ذات الأولوية في حوض النيل[1]، ففي حين تتبنى

(1) د. أيمن شبانة: الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية.

مصر والسودان معيار «التقاسم بحسب الحاجة»، كمعيار عادل لتقاسم المياه، تتبنى إثيوبيا - ومعها دول المنابع - معيارًا آخر يستند إلى عاملين، هما: مساحة حوض النهر الذي يمر عبر أراضي الدولة، وإسهام كل دولة في الإيراد المائي للنهر. وبالاستناد إلى العامل الأول (مساحة الحوض)، تأتي السودان في المرتبة الأولى من حيث النصيب المفترض في مياه النيل، تليها إثيوبيا. وبالقياس إلى العامل الثاني (الإسهام المائي)، ينبغي أن تحصل إثيوبيا على النصيب الأكبر من مياه نهر النيل، وأن تأتي مصر في المؤخرة!

كما تتقاطع وجهات النظر الإثيوبية أيضًا مع مصر بشأن المشروعات المائية ذات الأولوية؛ حيث تعطي إثيوبيا الأولوية لصالح ثلاثة أنواع من المشروعات هي: توليد الطاقة الكهربائية، ونقل المياه إلى المناطق القاحلة، واستصلاح الأراضي والتحول إلى الزراعة المروية. وهو ما يختلف بالطبع عن الأولويات المصرية التي تركز بالأساس على مشروعات استقطاب الفواقد المائية، لا سيما من منطقة السدود في دولة جنوب السودان الوليدة.

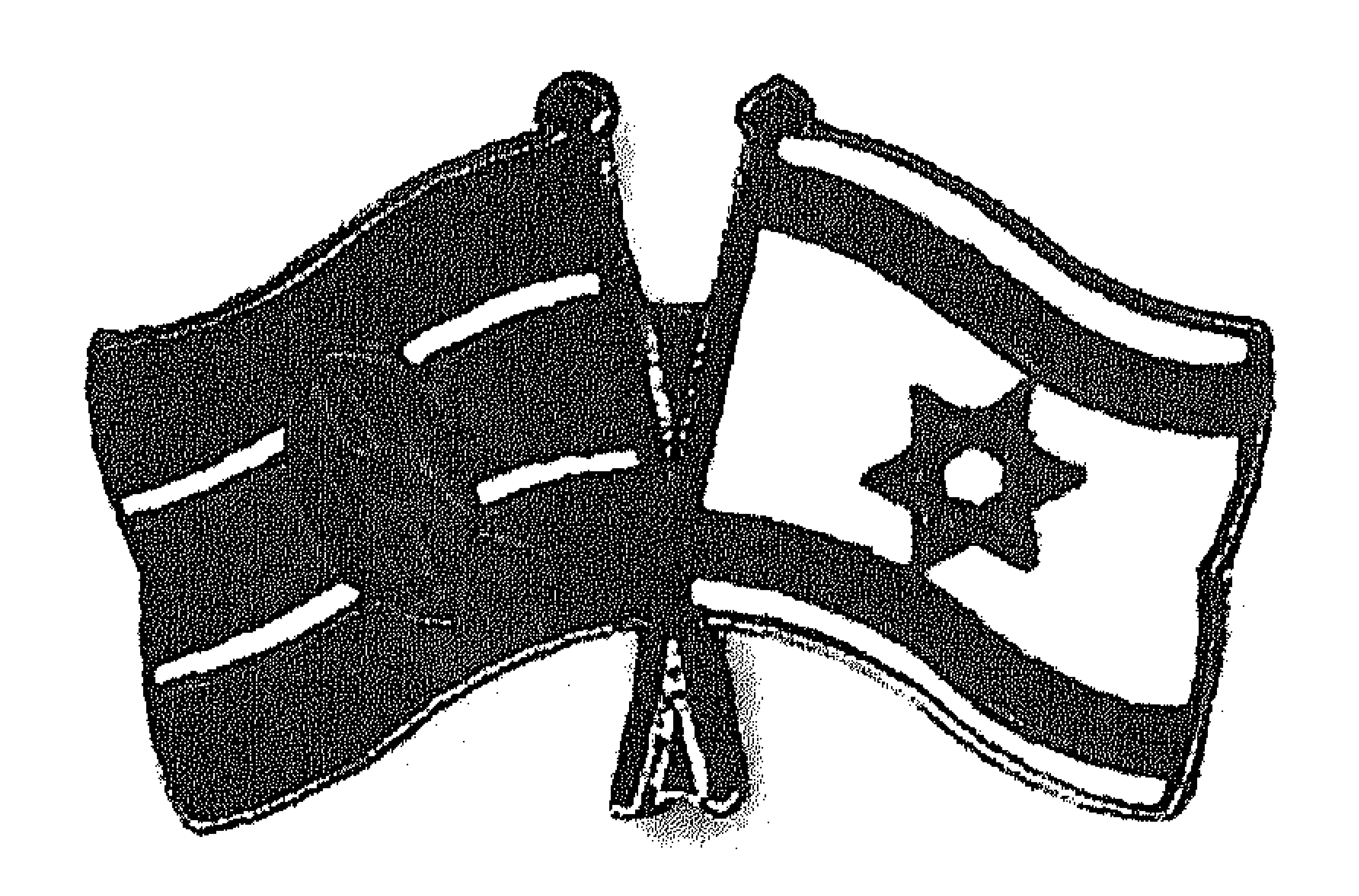
وقد بلغ الاستقطاب في الموقف الإثيوبي والمصري ذروته، مع توقيع اتفاق عنتيبي في 14 مايو 2010، وتوالى انضمام دول الحوض إليه، بما يضرب الأمن القومي لمصر والسودان في الصميم؛ حيث إن الاتفاق الجديد يأخذ قضايا المياه إلى مسار بعيد عن مبادرة حوض النيل الموقعة عام 1999. كما أنه يعني ضمنيًّا عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لدولتي المصب بموجب اتفاقيتي 1929، و1995.

والحقيقة أن إثيوبيا تحرص على استثمار ملف الأزمة المائية في تحقيق هدفين أساسيين، بالإضافة إلى تعظيم مواردها المائية، وهما: الهروب من مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية إلى الأمام، بافتعال أزمة خارجية مع مصر، وتأكيد قدرتها على مساعدة إسرائيل في تحقيق حلمها

باقتناص حصة من مياه النيل. ولعل في زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، لإثيوبيا ودول منابع النيل في سبتمبر 2009 ما يؤكد صحة هذا الاستنتاج، خاصة أنها كانت الزيارة الأولى لوزير خارجية إسرائيلي لإثيوبيا منذ أكثر من عشرين عامًا.

إثر ذلك، ازداد التوتر في العلاقات الإثيوبية - المصرية، ولم تخف حدته إلا بعد قيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011، وما أعقب ذلك من زيارات شعبية ورسمية مصرية لأديس أبابا؛ حيث تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي بعدم التصديق على اتفاق عنتيبي إلا بعد استقرار الأوضاع في مصر بعد الثورة. وبالرغم من أن هذا التعهد لا يلزم إثيوبيا قانونًا فهو تعهد شفهي، وكان حريًا بمصر استثماره؛ من أجل تصحيح مسار العلاقات السياسية والمائية مع إثيوبيا - فإن ذلك لم يحدث بل إن الأزمة تفاقمت بعد إعلان إثيوبيا عزمها على تحويل مجرى النيل الأزرق لبدء مشروع سد النهضة. وكان واضحًا أن إسرائيل قد استغلت عدم الاستقرار السياسي في مصر بعد الثورة وانشغال القيادة المصرية بالقضايا الداخلية لتمرير أجندة المياه في إثيوبيا.

إسرائيل في كينيا



بـدأ التغلغـل الصهيـوني في كينيـا قبل عهـد الاسـتقلال، أي في فترة حكم الاستعمار البريطاني، ففي عام 1913 عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية مشروعًا يقضي بإقامة وطن قومي لليهود في كينيا، وعليه بدأت هجـرة بعض الأسر اليهودية إلى المنطقـة، بينما عملت الحكومة البريطانية الاسـتعمارية عـلى اسـتقطاع مسـاحات شاسـعة مـن الأراضي الزراعية لصالـح الأسر اليهودية التي وصلـت إلى الأراضي الكينية. ولما تبين بعد ذلـك أن الوطن اليهودي لن يكون في كينيا أبقت إسرائيل علاقات متينة مع كينيا؛ وذلك تمشـيًا مع اسـتراتيجية إسرائيل للوجود القوي في منطقة القرن الإفريقي.

لقد جاء في كتاب (صهيون في إفريقيا)[1] الذي صدر عام 1968 عن صحيفة (جويش قايبلشين سوسـيتي) أن «تشمبرلن» وزير المستعمرات البريطانيـة حـث «تيودور هيرتـزل» زعيم الحركـة الصهيونية على توجيه جهود الحركة إلى شرق إفريقيا لإقامة استيطان يهودي هناك.

(1) صحيفة جويش قايبلشين سوسيتي: صهيون في إفريقيا لندن 1968

وبالفعل وصلت مجموعات يهودية منذ ذلك الحين بغرض تحويل كينيا إلى وطن قومي لليهود، إلا أن الفكرة رفضت بعد تداولها في الحركة الصهيونية كما رفضت مشاريع أخرى لإقامة «الوطن القومي» في أوغندا وجنوب السودان، حيث تم إرساء مشروع الوطن القومي في فلسطين . ومنذ المرحلة الأولى للهجرة زاد عدد اليهود المهاجرين إلى كينيا على ستة آلاف شخص ظلوا على علاقة تربطهم بالمنظمات اليهودية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما التقديرات الحالية فتشير إلى وجود ثلاثة آلاف أسرة إسرائيلية هناك، بالإضافة إلى وجود معبد يهودي في ضواحي نيروبي.

العلاقات السياسية:



وبعد استقلال كينيا بشهر واحد فقط وانتخاب جومو كينياتا رئيسًا لها، قامت جولدا مائير رئيسة وزراء «إسرائيل» بزيارة إلى كينيا وتقدمت لكينياتا بهدية شخصية، فكانت تلك المناسبة فاتحة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وترسخت العلاقة فيما بعد حتى افتتحت سفارة «إسرائيلية» بنيروبي.

لقد ارتبط الرئيس الكيني الأسبق جومو كينياتا بعلاقات وطيدة مع زعماء إسرائيل خصوصًا بن جوريون وجولدا مائير وليفي أشكول. كما استطاع الكيان الإسرائيلي أن يشكل قاعدة عريضة من الموالين له من الصفوة السياسية والاقتصادية حتى العسكرية ممن كانوا قد تلقوا تعليمًا وتدريبًا في «إسرائيل».

تنشط السفارة «الإسرائيلية» في الأنشطة الخيرية وعمل ملاجئ الأيتام بقصد توفير وجه حضاري «لإسرائيل». هذا وقد نشط حاخامات اليهود هناك في التبشير باليهودية مما سبب اعتناق آلاف الكينيين الديانة اليهودية فكان لهم أثر ونفوذ سياسي قوي، وقد كانوا ذراع «إسرائيل» في كينيا بل في الدول الإفريقية المجاورة.

النشاط الاستخباري والعسكري:

يهدف الوجود «الإسرائيلي» في كينيا إلى تشكيل محور استخباري (نيروبي- أديس أبابا) يمكن لإسرائيل من خلاله تطويق الأمن القومي العربي عمومًا، وتهديد الأمن المائي المصري بغرض ممارسة الضغط على مصر . وذلك عبر اختراق ما يسمى بدول (الأندوجو) وهي الدول المطلة على نهر النيل.

لقد توج النشاط الاستخباري «الإسرائيلي» في كينيا عام 1976 بعملية انطلاق الكوماندز «الإسرائيلي» من كينيا إلى أوغندا لاقتحام طائرة تابعة لشركة آير فرانس، والتي كانت تحمل 83 إسرائيليًّا من إجمالي 229 راكبًا اختطفتهم مجموعة فلسطينية بغرض مبادلتهم بأسرى فلسطينيين.

وعقب تفجير السفارة الأمريكية في كينيا عام 1998 نشط جهاز الموساد في العمل بكينيا تحت مبرر مكافحة الإرهاب. وقد ظلت الاستخبارات «الإسرائيلية» تدير عملياتها في إفريقيا انطلاقًا من كينيا. ومن أهم هذه العمليات الاتجار بالسلاح للقوى المتمردة وجلب الألماس

وبيعه من خلال الشركات البلجيكية إلى أوروبا، ودعم أنظمة الحكم الدكتاتورية، وكذلك دعم الحركات المتمردة الموالية للولايات المتحدة، كما حصل مع حركة يونيتا في أنجولا، والتي أنهت تمردها باتفاق سلام مع الحكومة.

وقد استمرت إسرائيل في تنفيذ عملياتها في إفريقيا بمساندة واضحة من كينيا واستمر ذلك حتى الآن، فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أخيرًا أن دولة كينيا هي من الدول التي ساعدت إسرائيل على قصف مجمع اليرموك بالخرطوم أخيرًا. وقال الخبير العسكري الإسرائيلي رون بن يشاي للصحيفة الإسرائيلية: «على الرغم من عدم إفصاح إسرائيل عن الدول التي قدمت الدعم اللوجيستي لطائراتها لضرب مجمع اليرموك العسكري في السودان، فإن معلومات تشير إلى مساعدة كينيا إحدى دول الجوار»، وأضاف بن يشاي أن كينيا بها وجود عسكري إسرائيلي بحري وجوي منذ عقدين وأن من بين هذه الطائرات طائرات إف «15» وإف «16» المتركزة في قاعدة ميناء مومباسا الكيني. وأوضح يشاي أن من دلائل ضلوع كينيا في الهجوم الإسرائيلي على السودان، الزيارة السرية لرئيس شعبة العمليات في الأركان العامة الإسرائيلية الجنرال «يؤاف هار – إيفن» إلى كينيا قبل يومين من شن الهجوم وهبط في قاعدة مومباسا التي تضم فرعًا خاصًّا لإسرائيل لمتابعة الطائرات الإسرائيلية التي كُلفت بمهمة الهجوم على السودان.

وهناك عدد كبير من المستشارين والخبراء الإسرائيليين يعملون في صفوف القوات الكينية لتدريب عناصرها ومدهم بالسلاح وخصوصًا «سلاح الطيران» وهذا يتضح من خلال أسلحة الجيش الكيني – إسرائيلية الصنع – خصوصًا الطائرات والزوارق الحربية والمدفعية والأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصال.

اختراقات اقتصادية:

يحتل آلاف «الإسرائيليين» مراكز اقتصادية مهمة في كينيا خصوصًا في التجارة وأعمال الصيرفة وإدارة المزارع والمشروعات الخدمية. وتحتكر الشركات «الإسرائيلية» معظم الأنشطة الاقتصادية في كينيا، حيث يتضح ذلك من خلال فوز هذه الشركات بعقودٍ بلغ إجمالي قيمتها عام 1981 حوالي 250 مليون دولار. وفيما يلي أهم الشركات «الإسرائيلية» في كينيا وميادين عملها:

1- شركة «سوليل بونيه» - وتتفرع هذه الشركة من شركة سوليل بونيه للبناء- الشركة الأم- منذ عام 1957 أي مع بدء الغزو «الإسرائيلي» للقارة الإفريقية. وتعمل في عدة مجالات تتعلق بقطاعات التشييد، منها شق الطرق وإقامة المطارات والموانئ وتشييد المباني السكنية والحكومية.

2- شركة «أجريد أب» وهي شركة متخصصة في مجال تطوير الزراعة، ووجدت هذه الشركة أرضًا خصبة لنشاطها في القارة الإفريقية خصوصًا في مجال استصلاح الأراضي وإقامة المزارع التجريبية واستخدام الوسائل الزراعية الحديثة وطرق الري المتطورة، وقد أوفدت الشركة عددًا من خبرائها للعمل في تطوير مشروعات زراعية في كينيا وغيرها من الدول الإفريقية. كما ذكر «يهوشاع تدمور» المحرر في صحيفة دافار أن مشروعات تقدر قيمتها بمائة مليون دولار تم تنفيذها فقط في مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية، وكان يترأس هذه الشركة «أدموني» المسئول السابق عن الاستيطان في الوكالة اليهودية.

3- شركة «كور» - وهي من أكبر المجمعات الصناعية التي يملكها الهستدروت «نقابة العمال» وتقوم بإنتاج المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية والمعدنية ولها نشاط بكينيا.

4- شركة «كور سحار» - تعمل في مجال التصدير ولها فرع في كينيا وذكر المسئول المالي في الشركة «نفتالين بلومنتال» أن صادرات الشركة إلى الدول الإفريقية تشكل 10٪ من مجموع الصادرات «الإسرائيلية» إلى الدول الإفريقية.

5- شركة «موتورلا» - وتتخصص هذه الشركة في مد شبكات الكهرباء والمياه وتوريد أجهزة السيطرة المائية، وبدأت الشركة نشاطها عام 1968 في غانا ثم امتد نشاطها إلى عدد من دول غرب وشرق إفريقيا من ضمنها كينيا.

6- شركة «تروم أسيست» - وهي شركة لإنتاج المباني الجاهزة وقد بدأت هذه الشركة نشاطها في السبعينيات حيث تقوم بتزويد عدد من الدول الإفريقية وعلى الأخص كينيا بالأبنية الجاهزة ومنها الفيلات وتحتفظ الشركة بعدد من الموظفين التابعين لها في كينيا وغيرها.

7- شركة فنادق إفريقيا «ملونوت» وهي شركة للهندسة المعمارية تقوم ببناء الفنادق والاستراحات لتشجيع السياحة، وأنشأت هذه الشركة فنادق ومراكز سياحية في كينيا.

8- شركة «موشي مئير» - وهي شركة للمقاولات الإنشائية. تقوم هذه الشركة بتنفيذ مشروعات كإقامة الفنادق والمسابح، وحصلت الشركة على مناقصات تقدر ببضعة ملايين من الدولارات، كمشروع بناء رفيرا ومسابح في كل من النيجر ونيجيريا وكينيا وغيرها.

9- شركة «كرمل» للمواد الكيماوية وتختص بإنتاج المواد الكيماوية، لها مشروعات في شرق إفريقيا وبلغت استثماراتها في كينيا حتى منتصف عام 1971، 170 مليون دولار.

يعمل رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني المتشدد بنيامين نتنياهو على تعميق التحالفات مع الدول التي تدين بالديانة المسيحية في القارة الإفريقية، وذلك في محاولة للوقوف أمام المحور الإسلامي السياسي الذي يسيطر على القرن الإفريقي.

وذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في تقرير مطول لها أن نتنياهو يعمل على إيجاد محور جديد وتعميق التحالف مع الدول المسيحية في القارة السوداء، خوفًا من تصاعد الإسلام السياسي في شمال إفريقيا، وذلك عقب أحداث الربيع العربي.

وأشارت معاريف إلى أن نتنياهو التقى رئيس الوزراء الكيني ريلا أودينجا والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني اللذين زارا إسرائيل بمناسبة انعقاد مؤتمر المياه الدولي، مضيفة أنه في وقت سابق اجتمع نتنياهو على هامش افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بالرئيس الجديد لدولة جنوب السودان.

وقال مسئول سياسي إسرائيلي رفيع لـ«معاريف» إن التغييرات التي بدأت في إفريقيا تؤثر أيضا على باقي دول إفريقيا التي تخشى تعزيز الإسلام الراديكالي، وتصاعد نفوذه وتأثيره على كامل القارة، مشيرًا إلى أن هذه القضية تحظى باهتمام مشترك بين الدول المسيحية وإسرائيل اللتين تخشيان من تصاعد المد الإسلامي.

وقال مصدر دبلوماسي إسرائيلي بارز «إن التعاون مع دول إفريقية أخرى سيستمر في المستقبل في ظل النظام العالمي الجديد»، مؤكدًا أن أحد الأهداف المستوعبة في تلك التحالفات هو إحباط الجهود التي تقوم بها إيران حتى في المجال الاقتصادي.

ولفتت «معاريف» إلى أن حراكًا دبلوماسيًّا شهدته الشهور الماضية في هذا الاتجاه، تمثل في زيارات متبادلة واجتماعات تنسقها شعبة إفريقيا في وزارة الخارجية المسئولة عن تنظيم ومعالجة هذه الزيارات.

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أنه من بين المجالات التى يمكن لتل أبيب أن تساعد فيها الدول المشمولة في هذا الملف، المساعدات

العسكرية والأمنية والزراعية والبنية التحتية وغيرها من المجالات الحيوية.

وفي قضية المساعدة العسكرية أصبحت إسرائيل في هذا الأسبوع لاعبًا مركزيًّا في الحرب التي تدور بعيدًا عنها في شرق إفريقيا المتمثلة في الحرب بين الجيش الكيني والمليشيات الإسلامية المسلحة في الصومال.

وكان رئيس الوزراء الكيني قد طلب من الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز المساعدة في حربها مع الصومال، وأكد بيريز «أن إسرائيل دولة رائدة في مجال الأمن الوطني، وأنها ستكون سعيدة في تقاسم المعرفة مع كينيا في مجال الحرب على الإرهاب»، على حد تعبيره.

وأوضحت «معاريف» أنه على الرغم من أن إسرائيل اختارت المحافظة على عدم إثارة هذه القضية في وسائل الإعلام، فإن رئيس الوزراء الكيني ورجاله هُرعوا بالإعلان، عن أن طلبهم قد استجيب فور عودتهم، وأن إسرائيل ستسلح وتدرب الجيش الكيني.

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن كينيا اجتاحت الصومال قبل ستة أسابيع بهدف تصفية حركة الشباب الصومالية المقربة من تنظيم القاعدة، وإقامة دولة جديدة باسم «جوف لاند» تصبح فيما بعد شريطًا أمنيًّا يمنع المتسللين إلى كينيا ويسمح للكينيين بالتخلص من آلاف اللاجئين الصوماليين المزدحمين في معسكرات على أراضي كينيا.

وأوضحت «معاريف» أن كبار المسئولين في إسرائيل رفضوا التعليق على تقارير حول توريد معدات عسكرية لكينيا، وفي المقابل زادت إسرائيل من عمليات المساعدة إلى دول القرن الإفريقي ودول منابع النيل التي تتقاسم معًا بحيرة «فكتوريا»، مضيفة أنه من المتوقع أن تخرج بعثة مشتركة من ألمانيا وإسرائيل حتى نهاية العام لمناقشة مشاريع مشتركة لمساعدة المجتمع المدني، مؤكدة أنها ستكون المرة الأولى التي تخرج فيها إلى

المنطقة بعثة على المستوى الوزاري الإسرائيلي الألماني.

وقد كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن وزارة الخارجية الإسرائيلية استطاعت أن تنهي خلافات دامت أكثر من 20 عامًا بين دولتي كينيا وأوغندا، عبر عقد مؤتمر جمع بين كل من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ورئيس الوزراء الكيني رايلا أودينجا في مدينة القدس المحتلة، مضيفة أن المباحثات ناقشت المشكلات السياسية بين الدولتين، والأزمة الصومالية، وأن الاجتماع انتهى بعناق أحدهما للآخر.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن القصة بدأت بعد زيارة كل من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، ورئيس الوزراء الكيني رايلا أودينجا إلى مدينة القدس دون معرفة مسبقة لأحدهما بزيارة الآخر، مما دعا وزارة الخارجية الإسرائيلية، لوضع كل منهما في فندق يقع على مسافة بعيدة عن الآخر، خوفًا من حدوث أزمة دبلوماسية جديدة بين البلدين.

وأشارت يديعوت إلى أن السفير الإسرائيلي في كينيا جبل هسجيل اقترح على وزارة الخارجية الإسرائيلية دعوة كل من الرئيسين لعقد صلح تاريخي في إسرائيل، فقبلت الوزارة الاقتراح، ووجهت على الفور دعوة رسمية إلى الجانبين. وأوضحت الصحيفة العبرية أن الدعوة لاقت ترحيبًا وقبولًا من كلا الطرفين بالرغم من الخلافات السياسية التي استمرت أكثر من 20 عامًا بين الدولتين.

ولفتت يديعوت النظر إلى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية سارعت إلى عقد اجتماع في مدينة القدس لتثبيت مبدأ المصالحة بين الجانبين، وتباحث الرئيسان خلال الاجتماع في المشاكل السياسية بين الدولتين، والأزمة الصومالية، بالإضافة إلى تبادل الملاحظات حول الزيارة الأخيرة إلى إسرائيل.

إسرائيل تؤكد رسميًا مساندة كينيا في إدارة مياه النيل:

أعلنت إسرائيل بصورة رسمية في نوفمبر من عام 2011 على لسان وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي شالوم سمحون، أنها ستقدم لكينيا مساعدات كبيرة في مجال إدارة مياه النيل وبناء السدود ومجال تكنولوجيا الري والتقطير وتطهير مياه المجاري.

جاء هذا الموقف بينما تكتسب كينيا أهمية من ناحية موقعها الاستراتيجي، بحكم أنها من دول منابع النيل، حيث تقدم إسرائيل إغراءات لدول منابع النيل من أجل تقليص حصة مصر والسودان من مياه النيل، ودعم اتفاقيات تقسيم مياه النيل مقابل تقديم إغراءات كبيرة لكينيا ودول إفريقية أخرى.

وقالت صحيفة «معاريف»: «تصريحات سمحون جاءت خلال لقاءٍ جمعه برئيس وزراء كينيا «ريلا أودينجا» على هامش معرض تكنولوجيا المياه الذي أقيم في نوفمبر 2011 بحدائق المعارض وسط تل أبيب».

وأشارت الصحيفة إلى أن أودينجا وصل إلى إسرائيل منذ عدة أيام برفقة طاقم كبير شمل وزير المياه ونائب وزير الطاقة الكيني. وقالت «معاريف»: «رئيس الوزراء الكيني، الذى تضررت مصادر المياه في بلاده خلال السنوات الأخيرة بفعل الجفاف عبر عن إعجابه بالتكنولوجيا الإسرائيلية في إدارة المياه واستصلاح الصحراء التي تدر على إسرائيل نحو 1.6 مليار دولار في العام». وطالب أودينجا إسرائيل بإرسال خبراء إسرائيليين إلى بلاده من أجل الاستفادة وتقديم استشارات مهنية في مجال المياه.

كينيا معبر تصدير النفط من جنوب السودان إلى إسرائيل:



استمرت كينيا في تقديم أوجه التعاون كافة مع إسرائيل فقد صرح الناطق الرسمي لسفارة جنوب السودان بالخرطوم قبريال دينق، بأن الاتفاق الأخير بين حكومة بلاده والكيان الإسرائيلي حول النفط تم بالأحرف الأولى، وألمح لاحتمال لجوء جوبا لنقل النفط إلى الأراضي المحتلة عبر ميناء (لامو) الكيني أو عبر إثيوبيا.

ورفض الناطق في حديث لصحيفة «السوداني» التي تصدر في الخرطوم، الخوض في تفاصيل الاتفاق والموعد المحدد لبدء التصدير، قائلًا: «هذا شأن خاص بين دولة الجنوب وإسرائيل».

ودعا السودان إلى ما سماه بـ«عدم التوتر» من العلاقة المشتركة التي تربط دولته بالكيان الإسرائيلي، بمبرر أن الجنوب على علم بالوجود الإسرائيلي في عدد من دول العالم العربي، واصفًا العلاقة بأنها تأتي في إطار المصلحة المشتركة للجنوب مع الدول الأخرى، وليست استفزازًا لأية جهة.

وعبر المسئول الجنوبي عن الرغبة الحقيقية لبلاده في نقل البترول عبر السودان، مشيرًا إلى اكتمال الترتيبات الفنية للنقل كافة، وأضاف: «نحن في انتظار إشارة من الخرطوم لاستئناف الضخ، ولكنها في انتظار أن يموت مواطنو الجنوب جوعًا وهي بلا شك ستنتظر طويلًا، على حد قوله، لما يملكه الجنوب من ثروات هائلة خاصة الحيوانية، حيث يمتلك 31 مليون رأس من البقر مقابل 8 ملايين نسمة، الأمر الذي ينفي أننا سنموت جوعًا.

إسرائيل تساعد كينيا في تقوية الأمن الداخلي :

أصدر مكتب رئيس الـوزراء الكيني، رايلا أودينجا، أخيرًا بيانًا صرح فيه باستعانة كينيا بمساعدة إسرائيل لها في تقوية وإدارة أمنها الداخلي، وكذلك الحصول على وسائل قتالية وتدريب وحدة أمن من أفراد الجيش الكيني بمساعدة إسرائيل، إضافة إلى دعوة كينيا وإسرائيل إلى عقد تحالف استراتيجي مع إثيوبيا وجنوب السودان لمحاربة العناصر المتشددة بالدول الإفريقية المجاورة، مما أثار العديد من التساؤلات، والتفسيرات والنتائج المحتملة من خطورة عودة إسرائيل إلى أحضان شرق إفريقيا، في ظل ما تشهده المنطقة من توترات. فالأجزاء الجنوبية في الصومال تشهد صراعًا مسلحًا بين حركة شباب المجاهدين والقوات الكينية والصومالية، هذا بالإضافة إلى ضربات جوية تشنها الطائرات الكينية الحربية ضد معاقل تابعة لحركة الشباب، فضلًا عن الاستهداف الأمريكي لهذه المعاقل، التي تصنفها واشنطن كأحد التنظيمات الإرهابية في العالم. وحيث إن صراعها العسكري مع حركة الشباب في الصومال لم يشهد تقدمًا ملحوظًا بسبب عدم قدرة كينيا العسكرية على مواصلة هذا الصدام المسلح، وعليه قام رئيس الوزراء الكيني بزيارة إسرائيل، طالبًا مساعدة إسرائيل له في صراعه مع جماعة الشباب الصومالية، فقد أدى هذا الوجود الإسرائيلي في القرن الإفريقي عبر كينيا لإثارة تساؤلات حول الأسباب التي دفعت كينيا إلى ذلك، ودلالات ذلك على التوازنات في منطقة القرن الإفريقي، وكذا الآثار المحتملة لهذا التحالف على المصالح العربية والمصرية في المنطقة.

يمكننا مما تقدم القول إن الوجود الإسرائيلي في القرن الإفريقي عبر كينيا سيؤثر حتمًا في أمن المنطقة ككل، هذا بالإضافة إلى أنه سيشكل تهديدًا للمصالح الاستراتيجية للعرب- أمنيًا واقتصاديًا- حيث إن العلاقات الإسرائيلية بكل من كينيا وإثيوبيا معًا ستجعل المنطقة ساحة للصراع بين هذه القوى الثلاث.

فالوجود «الإسرائيلي» في كينيا - الذي يرى المحللون أنه يهدف بالأساس إلى تشكيل محور ثلاثي كيني- إثيوبي- إسرائيلي- هدفه ضرب المصالح الاستراتيجية للدول العربية، خاصة في المجالين الأمني والمائي. ويتم التدليل على ذلك من خلال محاولة إسرائيل تهديد الأمن المائي المصري، وممارسة الضغط على مصر، وذلك عبر اختراق ما يسمى بدول (تجمع الأندوجو) تارة، وإثارة الخلافات بين دول حوض النيل بشأن الاتفاقية الإطارية لحوض نهر النيل المعروفة باتفاقية عنتيبي تارة أخرى.

الوجود الإسرائيلي في كينيا مهدد حقيقي للأمن المائي المصري:

ما هوجدوى تهديد الدور الإسرائيلي في كينيا للمصالح المصرية المائية في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل؟ إن الاتفاقيات الاستعمارية بشأن نهر النيل تنظم وتضمن مسألة توزيع حصص الموارد المائية بين دول الحوض، وكذا الالتزام بالتفاوض والتشاور بين الدول المختلفة، وحتمية موافقة مصر بشأن ما يقام من مشروعات في دول حوض النيل بما لا يؤثر في حصص الدول الأخرى.

وقد ظل هذا الإطار القانوني والسياسي معضدًا من قبل القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، وطريقًا أمثل للتعامل بين دول حوض نهر النيل. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: لماذا تتم إثارة أمر إنشاء السدود التي تعد مخالفة للاتفاقيات الدولية؟ وهل هناك مؤشرات تشير إلى قوى خارجية تحاول إثارة أو افتعال أزمات لمصر؟. للإجابة عن هذا، ينبغي تأكيد حقيقة - كثيرًا ما أكدها عدد من خبراء الجيولوجيا والمياه- أن دول المنابع ليست في حاجة إلى المياه بالشكل الذي قد يؤدي للتأثير الملحوظ في حصة مصر من المياه، أو أن حصة مصر والسودان من مياه النيل قد تؤثر سلبًا في هذه الدول. فمياه نهر النيل لا تتسم في

كميتها بالندرة، وإنما تعاني دول المنابع وفرة تحتاج إلى مشروعات لإدارتها وضبطها. علاوة على ذلك، فإن دول المنابع لا تحتاج إلى المياه للزراعة، حيث إنها تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار بصفة أساسية، وحاجتها للمياه هي لتوليد الكهرباء وليس للزراعة، وعليه فالمياه المطلوبة لهذا الغرض لن تؤثر في الحصة المصرية.

كما أن المواقف المعلنة من قبل دول حوض النيل الداعية إلى عدم الالتزام، ورفض كافة الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم مسألة المياه في العلاقات بين دول حوض النيل، لا سند لها في القانون الدولي؛ وذلك لأن هذه الاتفاقيات التي أُبرمت طوال الفترة الاستعمارية كانت جزءًا من اتفاقيات الحدود التي لا يجوز التنصل منها بموجب أحكام القانون الدولي.

وعليه، فإذا كانت دول حوض النيل ليست في حاجة ملحة لمياه النيل أو التأثير في حصة مصر والسودان التي لا تسبب ضررًا لهذه الدول، كما سبق الذكر، وكذا اعتبار أن مشروعات بناء السدود دون موافقة مصر تُعد مخالفة لتعهدات دولية بين دول حوض النيل. بمعنى آخر، إذا كان حق مصر في مياه النيل حقًّا تاريخيًّا مكتسبًا ومحصنًا بأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية، ومحصنًا أيضًا بموانع طبيعية جغرافية وهندسية، فلماذا تتم إثارة أمر بناء السدود من آن لآخر انتهاء بسد النهضة؟

هنا، يمكن القول إنه – ولعقود طويلة – ظلت منابع النيل الإثيوبية اليد التي توجع مصر، وكثيرًا ما تسابق البعض على ليها وإيلامها لصالحهم أو لصالح غيرهم أو للتأثير في مواقف مصر في بعض القضايا السياسية. فعندما شرعت مصر في إنشاء السد العالي، بمعاونة روسية- سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في الرد على هذا الأمر بدراسة مشروعات لإنشاء عدة سدود على منابع نهر النيل، حيث قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي سنة 1964 بدراسة لهيدرولوجية حوض النيل الأزرق، وانتهت الدراسة بالتوصية بإنشاء أربعة سدود على النيل الأزرق، إلا أن هذه المشروعات لم تنفذ.

ومن حين لآخر، تظهر هذه المشروعات، تارة حينما رفضت مصر والسودان توقيع اتفاقية عنتيبي، التي وقعتها دول حوض النيل - بدون موافقتهما- حيث ظهر الإعلان الإثيوبي بإنشاء سد الألفية العظيم، وتارة أخرى بالإعلان الإسرائيلي -على لسان وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي- عن تقديم مساعدات لكينيا في مجال إدارة مياه النيل، وبناء السدود، ومجال تكنولوجيا الري والتقطير وتطهير مياه المجاري؛ الأمر الذي يشير إلى خطة إسرائيلية لافتعال هذا الأمر لتحقيق الطموح الإسرائيلي بالتوسع في منطقة القرن الإفريقي ومنطقة حوض النيل، والحصول على مياه النيل لري صحراء النقب، وإعطاء إسرائيل الوقت لبسط النفوذ في هاتين المنطقتين المهمتين، خاصة مع بدء عودة الدور المصري في إفريقيا بعد التغييرات السياسية التي شهدها النظام السياسي المصري.

ومن ثم، يمكن تفسير ما يحدث في إطار محاولة الضغط على صانع القرار المصري؛ نظرًا لحساسية وخطورة ورقة المياه في الاستراتيجية المصرية. وعليه، تظهر دلائل وجود الدور الإسرائيلي، ليس فقط في محاولة الإسهام غير المباشر في إقامة مشروعات على نهر النيل دون إخطار مصر، بل واستمالة دول المنابع في مفاوضات الاتفاقية الإطارية للقيام بتعديلات بشأن استغلال المياه، تضر بمصلحة مصر المائية، وكذلك في تأجيج الصراع حول المياه بين دول حوض النيل، عبر الاستفادة من نفوذها الكبير في دول مثل إثيوبيا وكينيا ورواندا، والاستفادة من دعم الولايات المتحدة في المنطقة.

وأخيرًا، يمكن القول إن إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية- من خلال مشاركة إسرائيل في تنفيذ الأهداف الأمريكية- تعمل على تعزيز تحركاتها في منابع نهر النيل وشرق إفريقيا، لاسيما المتعلقة بمواجهة الحركات الإسلامية في إفريقيا، واحتواء السودان والنفوذ الإيراني.

ولذلك، تحاول إسرائيل الإسهام في إعادة ترتيب الأوضاع في هذه

المناطق الحيوية للسياسة الأمريكية في القارة تحت المظلة الأمريكية في مواجهة النفوذ الفرنسي، مع العمل على دعم السياسة الأمريكية التي تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل، مع التركيز على ما يعرف بمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية، وهم زعماء أوغندا، ورواندا، وإثيوبيا، وإريتريا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد نجحت السياسة الإسرائيلية في تحقيق نجاح جزئي في الحصول على تأييد الدول الإفريقية لمواقفها في المحافل الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي [1].

اتفاق إسرائيل مع كينيا لتنفذ مشروعات لتطهير وتحلية المياه ببحيرة فكتوريا:



تحرص إسرائيل على تأكيد وتعزيز وجودها في مصادر المياه باستمرار، فقد ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية[2]، أن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني إيلون، وقع في كينيا على اتفاق تعاون مشترك لإقامة تحسين نوعية المعيشة لملايين السكان الأفارقة الذين يعيشون حول بحيرة فيكتوريا التي تعتبر من مصادر الحياة الهامة جدًّا لسكان دول كينيا وأوغندا وتنزانيا.

---

(1) د. نادية عبد الفتاح: مجلة السياسة الدولية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.

(2) صحيفة الدستور: عدد 17 أغسطس 2012.

وبحسب الاتفاقية، التي كشفت عن بنودها «يديعوت أحرونوت»، ستقوم إسرائيل بمساعدة كينيا في تطهير وتحلية المياه في بحيرة فيكتوريا، إضافة إلى تقديم أساليب جديدة لزيادة الثروة السمكية، وذلك عبر آلية ثلاثية للتنفيذ تتكون من إسرائيل وكينيا وألمانيا.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن الاتفاق أتاح لإسرائيل المساهمة في المشروع بتكنولوجيا إسرائيليةمتطورة، وكذلك بتقديم المعلومات والتوجيه المهني.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن داني إيلون قوله: هذا المشروع سيدعم قبضة دولة إسرائيل في القارة السمراء!! وقال نائب وزير الخارجية الإسرائيلي: إنه في الوقت الذي تحاول فيه إيران التوغل في إفريقيا بواسطة السلاح والإرهاب، فإن إسرائيل تجلب لإفريقيا التقدم والمساعدات الإنسانية والزراعية والاقتصادية.

ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن السفير الإسرائيلي لدى نيروبي قوله: إن إسرائيل تعتزم الاستمرار في إقامة مشاريع إضافية تشبه ذلك المشروع.. موضحًا أن إسرائيل تلقت طلبات من رؤساء حكومات آخرين في إفريقيا من أجل توسيع المشاريع المائية بين بلادهم وإسرائيل.

كينيا سبقت إثيوبيا في إعلان حرب المياه:

حرصت كينيا على تأكيد رفضها لاتفاقية المياه بين دول حوض النيل، فقد أعلنت وزيرة الموارد المائية الكينية أن بلادها تعتبر أن اتفاقية المياه بين دول حوض النيل كأنها لم تكن. وبهذا الإعلان وضعت الوزيرة الكينية لغمًا سياسيًّا جديدًا في طريق الدبلوماسية المصرية. و كانت الوزيرة الكينية قد أعلنت عن الموقف الكيني بطريقة دراماتيكية حين انسحبت بشكل مفاجئ من الاجتماع الوزاري الذي ضم وزراء الري والموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا»، وقد كان الانسحاب مفاجئًا ودون إبداء الأسباب؛ مما سبب حالة من الدهشة

والاستغراب عند الوزراء المجتمعين. وفي التوقيت نفسه أعلنت وزيرة المياه والبيئة الأوغندية أنه يجب التفاوض بين دول حوض النيل لمراجعة القضايا الخلافية والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض فإن بلادها سوف تتخذ نفس الموقف الذي اتخذته زميلتها الوزيرة الكينية.

وقد أبدت الحكومة المصرية رد فعل عنيفًا تجاه هذا التصرف المفاجئ من قبل كينيا، حيث صرح بعض المسئولين بأن التهديد الكيني بالانسحاب من الاتفاقية الموقعة عام 1929 الخاصة بتوزيع المياه سيكون بمثابة إعلان حرب على مصر، ولم يخف المسئولون المصريون تشككهم في طبيعة هذا السلوك السياسي واعتبروه سلوكًا مشبوهًا، وقد تساءل محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية المصري؛ لماذا يتحدث البعض عن حجم المياه التي تصل إلى مصر بينما يمكن للجميع الحصول على ما يريدون وأن يتم تطوير ذلك بشكل مشترك.

إلا أن الحكومة المصرية عادت للتهدئة وصرح الوزير محمود أبو زيد لوكالة الشرق الأوسط المصرية «الحكومية» بأنه يستبعد نشوب حرب في حوض النيل بسبب المياه، معتبرًا أن ذلك أمر غير وارد على الإطلاق . ومن أجل طمأنة دول المنبع أكد الوزير أن عوامل التاريخ وقواعد السلوك والقانون الدولي تمنع إلحاق الضرر بمصدر ثروة ظل ثابتًا على مدى مئات السنين.

و لقد ظلت كينيا في الآونة الأخيرة تطالب بإعادة النظر في الاتفاقيات الإقليمية التي تحكم قضية توزيع المياه بين الدول المتشاطئة لحوض النيل، وفي أكثر من مناسبة صرح مسئولون كينيون بأنه لا ينبغي لمصر والسودان الاستفادة من مياه النيل الذي ينبع من الجنوب دون مقابل، وأنه لابد من إعادة تقسيم الحصص المائية بالتساوي بين دول الحوض.

ويشكك العديد من الخبراء في أن «إسرائيل» هي المحرض الرئيس في هذه القضية، خصوصًا في ضوء العلاقات الحميمة التي تربط بين إسرائيل وكينيا.

مشروع إسرائيل في الأمم المتحدة لاعتبار الماء سلعة

تقدمت إسرائيل بمشروع قرار في المؤتمر الدولي الأخير الذي عقدته الأمم المتحدة حول المياه، مفاده أنه يجب اعتماد المياه سلعة كباقي السلع قابلة للبيع والشراء تمامًا مثل البترول، إلا أن مشروع القرار فشل في المصادقة عليه بعد أن تقدمت كل من مصر والسودان للمطالبة بإسقاطه، وقد تم إسقاطه بالفعل بعد أن وقفت غالبية الدول إلى جانب الموقف المصري السوداني.

لقد أرادت إسرائيل من وراء هذا القرار تحقيق الأهداف التالية:

أولًا: الحصول على مياه النيل عن طريق «الشراء» من أي دولة من دول حوض النيل تستطيع إقامة علاقة واتفاق معها في هذا الخصوص.

ثانيًا: تشكيل ضغط سياسي على مصر وذلك من خلال تهديد «المحور الاستراتيجي للأمن القومي المصري» المتمثل في نهر النيل كلما تعارض الموقف السياسي المصري مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة .

ثالثًا: تشكيل ضغط اقتصادي على مصر من خلال إغراقها في عملية دفع مبالغ هائلة إلى دول المنبع؛ الأمر الذي سيؤثر على تطوير المشاريع الزراعية المصرية حيث تعمل مصر حاليًا على استصلاح أراض زراعية جديدة تقدر بثلاثة ملايين هكتار، مما سيجعل حاجة مصر للمياه تزيد على (60) ستين مليار متر مكعب سنويًا وفقًا لتقديرات الخبراء المصريين.

وهكذا تبدو الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل هي المحرك الرئيس لسلوك الحكومة الكينية التي تربطها علاقات قوية مع إسرائيل.

كما أن تهديد الحكومة الأوغندية – التي ترتبط هي الأخرى بعلاقات رسمية مع إسرائيل – بأنها ستحذو حذو كينيا في حالة عدم خضوع مصر

لإعادة توزيع المياه، يشير إلى أن إسرائيل تخطط لتفكيك التجمع الإقليمي الذي يضم دول حوض النيل «العشرة» تحت اسم «دول الأندوجو» وهي كلمة إفريقية تعني «الأخوة»، والذي عقد أول اجتماع له عام 1983 في الخرطوم، وتسعى مصر من خلاله إلى تقوية أواصر التعاون بين دول الحوض لتوفير حالة من الاستقرار في قضية مياه النيل «عصب الحياة في مصر»، والتي تحاول إسرائيل إثارتها بين الحين والآخر.

يرى بعض المحللين أن سلوك الوزيرة الكينية جاء بتحريض إسرائيلي بهدف إشغال القيادة السياسية المصرية بملف المياه الذي يمثل خطًا أحمر في السياسة المصرية وأيًا يكن الهدف من تحريك ملف المياه في وجه مصر ومن بعدها السودان، فإن إسرائيل ستبقى المستفيد الوحيد من تفكيك التكتلات الإقليمية القائمة على أساس الأخوة والمصلحة المشتركة بين دول حوض النيل، وسيبقى الخطر الإسرائيلي قائمًا للحصول على مياه النيل ما لم تتدارك الدول المعنية الموقف، وتسعى لحل مشاكلها المائية عن طريق المفاوضات المشتركة وإيجاد الحلول المناسبة لكل الدول الأطراف دون السماح لأي تدخل أجنبي لا يهمه سوى الخراب والدمار والتفرقة.

إسرائيل في تنزانيا

تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا، ونظرًا لموقعها الاستراتيجي على ساحل المحيط الهندي، أصبحت منفذًا للعديد من الدول الإفريقية، مثل أوغندا ورواندا وبوروندي. ومنذ استقلال تنزانيا، عام 1964، أعلن الرئيس التنزاني «جوليوس نيريري» ما عُرف بمبدأ نيريري، وهو الذي يقضي بتسعير المياه وبيعها. ولهذا سعت إسرائيل منذ البداية بالتغلغل في تنزانيا لإثارة الفرقة ضد مصر والدول العربية الإفريقية خصوصًا أن موضوع تسعير المياه يعتبر عند إسرائيل مدخلًا لحصولها على المياه بالشراء وهو المشروع الذي قدمته لمؤتمر المياه وأسقطته مصر والسودان.

وكشف تقرير رسمي مصري، في 22 مايو 2010، أن هناك علاقات إسرائيلية مع بعض أعضاء في البرلمان التنزاني، وتربطهم مصالح شخصية تؤثر على المصالح المصرية، وأن بعضهم يتزعم اتجاهًا لرفع دعوى ضد مصر وبريطانيا اعتراضًا على معاهدة عام 1929، وإلزامهما بتقديم تعويضات لتنزانيا لمنعها من استخدام مياه النيل بما يؤثر على حصة مصر.

ومع التدخلات الإسرائيلية والحاجة لمياه النيل، بدأت تنزانيا تسعى لإقامة سدود دون النظر لرأي دولتي المصب مصر والسودان، فقد أعلن وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده ستمد خط أنابيب بطول 170 كم من بحيرة فيكتوريا لتوصيلها إلى 24 قرية، وأن أجزاء كبيرة من الشمال الغربي للبلاد تتعرض للجفاف، وأنها لا تعترف باتفاقية مياه النيل، وأن هذا الاتفاق لا يُلزم بلاده، وأنها لن تلتزم به وستمضي قدمًا في إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر.

وكشـفت مصـادر وزارة الخارجية المصريـة، أن إسرائيل وافقت على إنشـاء وتمويل خمسـة سـدود لتخزين المياه لكل من تنزانيـا ورواندا، وأن جهـات بحثية إسرائيلية أجرت دراسـات جـدوى اقتصادية أثبتت أهمية هـذه السـدود، وأن كلًّا من تنزانيا ورواندا ستنشـئان هذه السـدود دون إخطار مصر أو أخذ موافقتها مسـبقًا، وأن هذه السـدود عبارة عن أربعة سدود لتنزانيا، وواحد لرواندا.

إسرائيل في إريتريا

دعمت إسرائيل الرئيس الإريتري «أسياسي أفورقي» منذ الاستقلال الذي حصلت عليه إريتريا رسميًّا من إثيوبيا، عام 1993، ولهذا تحولت إريتريا إلى أحد أقوى حلفاء إسرائيل استراتيجيًّا، حيث يعمل بها 650 ضابطًا إسرائيليًّا في تدريب قواتها، كما حصلت على حق استخدام جزيرة دهلك.

وتؤدي إريتريا - بتأثير من إسرائيل - دورًا مناوئًا للسودان، حيث دعمت حركة تحرير السودان حتى الانفصال، وتلعب دورًا مهمًّا في مشكلة دارفور، حيث دعمت حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان. وقد سلمت السودان شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد النظام الإريتري تتهمه بمحاولة زعزعة الاستقرار في السودان.

وفي فبراير 1996، ذهب الرئيس الإريتري «أفورقي» في زيارة معلنة إلى إسرائيل، أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مع الكيان الصهيوني لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ووضع استراتيجية موحدة في البحر الأحمر. وذكرت صحيفة صانداي تايمز أن إسرائيل تتحكم في قاعدتين في إريتريا، تستخدم إحداهما للتنصت، والثانية لتزويد الغواصات الإسرائيلية باحتياجاتها. وأوضح تقرير الصحيفة أن الغارات التي شنتها المقاتلات الإسرائيلية على السودان، في فبراير 2009، انطلقت من إحدى القواعد في إريتريا.

كما كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، في 4 سبتمبر 2011، أن هناك العشرات من الإسرائيليين يقيمون في إريتريا ويعملون في الزراعة لصالح شركات أوروبية.

إسرائيل في رواندا وبوروندي

يمثل الجزء الخاص بحوض النيل حوالي نصف مساحة بوروندي، ونهر كاجيرا، الذي يمثل حدود بوروندي مع رواندا في الشمال الشرقي، هو الرافد الوحيد للنيل من بوروندي، وقد انضمت رواندا وبوروندي إلى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا، التي أُنشئت في أغسطس 1977، وتضم كلًّا من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا. وفي التسعينيات شهدت المنطقة تحركات إسرائيلية لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار، فدخلت بمفاهيم جديدة، كتسعير المياه، وإنشاء بنك وبورصة للمياه. وتقدم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسة تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود جزءًا من برنامج شامل للسيطرة على البحيرات العظمى.

وفي 15 سبتمبر 2011، أكد الشيخ «سعيد بكاري» مفتي جمهورية رواندا، أن بلاده مع إخوانهم في مصر، ولن توافق على خنق حوض النيل على مصر، ومهما تكن علاقات رواندا بإسرائيل، فلن تؤثر على حوض النيل.

إسرائيل في الكونغو الديموقراطية

سعت إسرائيل للتقرب من الكونغو الديموقراطية وربطها بعلاقاتها السياسية ومصالح إسرائيل المتعددة، والتي تشمل جميع المجالات الاقتصادية، مثل التنقيب عن الألماس وتجارته، والمشروعات الزراعية المتنوعة، بالإضافة إلى المجال العسكري، حيث تتولى بعثاتها العسكرية تدريب الجيش الكونغولي، ويحصل ضباطه على دورات عسكرية تأهيلية بإسرائيل.

كما قامت إسرائيل بالمساعدة على تحسين أحوال الأمن الداخلي في الكونغو، وقامت عام 2001، بتدريب وحدات الحرس الرئاسي الكونغولي وتسليحها، ووصل إلى إسرائيل ما بين 30 – 40 ضابطًا، لتلقي دورات أكاديمية في مكافحة الإرهاب.

ويسعى اللوبي اليهودي وتجارته إلى توثيق الصلات مع الكونغو، وتولي إسرائيل أهمية خاصة لتلبية المطامح العرقية والدينية في الانفصال وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية.



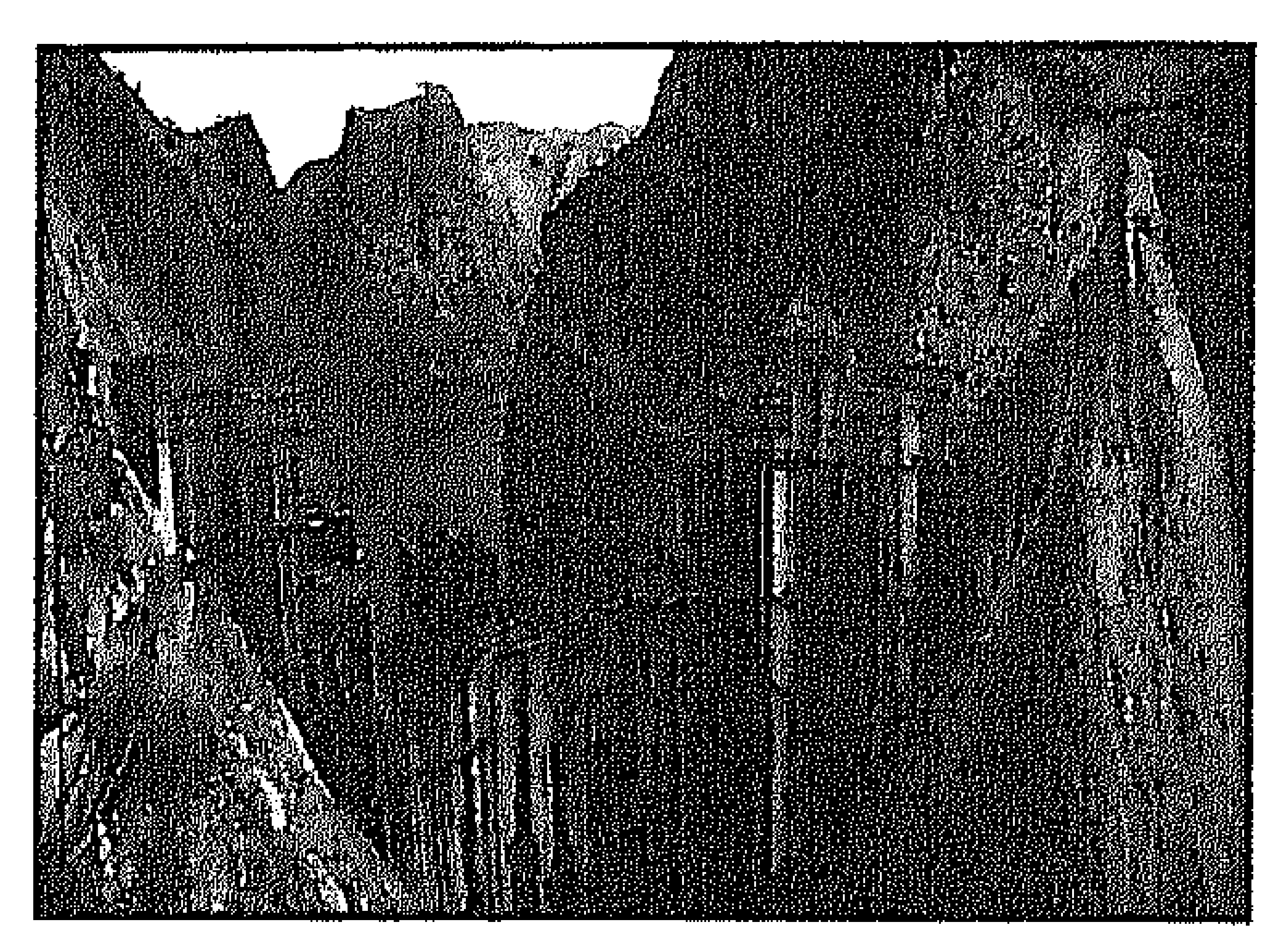
إسرائيل أكملت الطوق لخنق مصر والسودان:

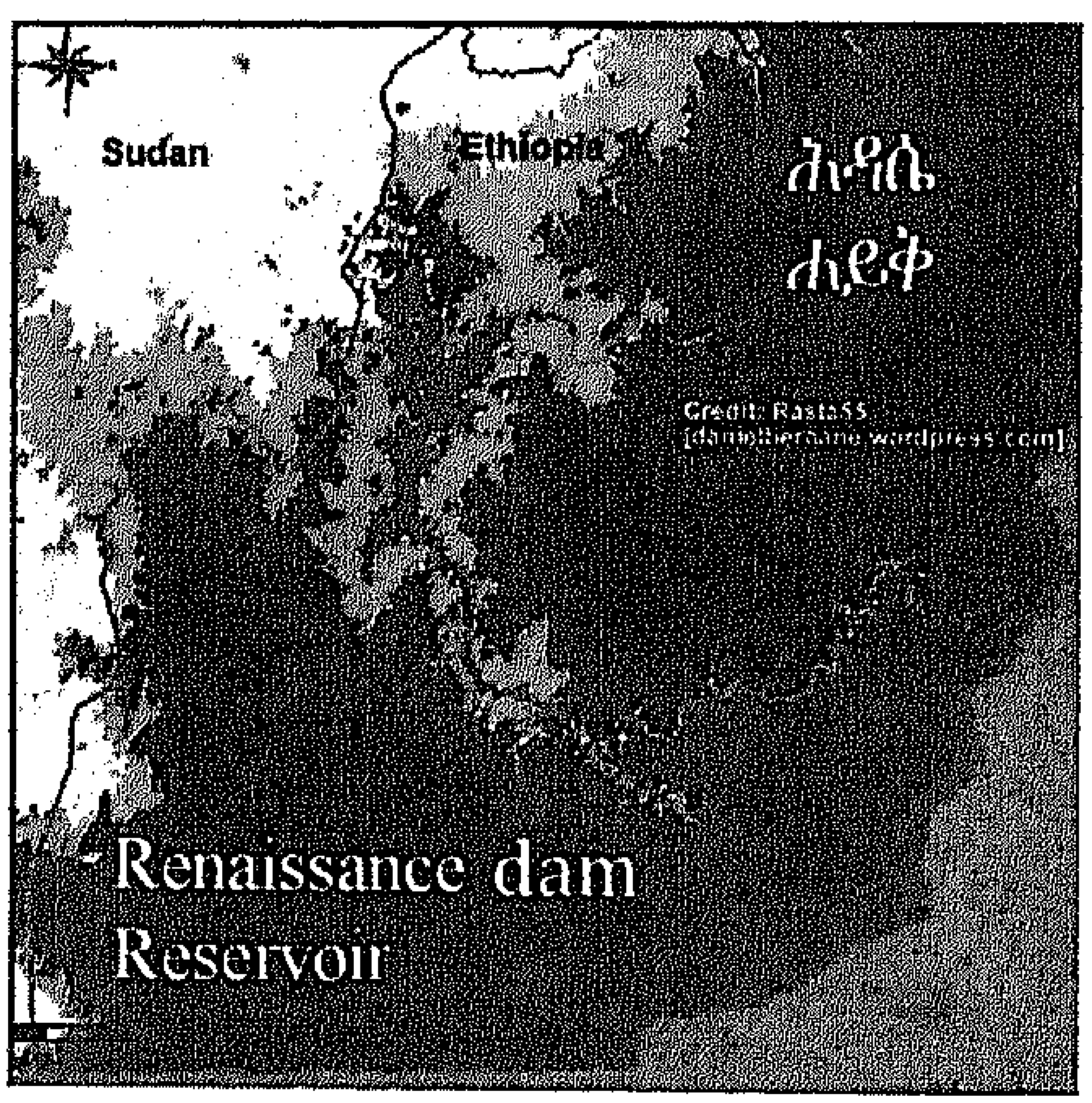
مما تقدم يتضح لنا مدى التغلغل الإسرائيلي في دول حوض النيل وتقديم كافة المساعدات الاقتصادية والأمنية والعسكرية لتلك الدول مع الهيمنة على اقتصادها عن طريق الشركات ورأس المال الإسرائيلي.

وقد أدى الوجود الإسرائيلي السياسي والدبلوماسي والأمني إلى قلب الموازين وترجيح كفتها في تلك الدول لصالح إسرائيل بالكامل في ظل غياب الدبلوماسية المصرية والسودانية.

إسرائيل أكملت الطوق لخنق دول المصب مصر والسودان، قبل أن تشعل فتيل الحرب في منطقة حوض النيل بأكمله.

سد النهضة الإثيوبي الفتيل الذي أشعل حرب المياه بين دول حوض النيل





سد النهضة أو سد الألفية الكبير (هداسي جاديب) هو سد إثيوبي قيد البناء، يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية ويبعد عنها حوالي 15 إلى 20 كيلومترًا.

وإذا اكتمل إنشاؤه فإنه يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية، والعاشر عالميًا في قائمة أكبر السدود إنتاجًا للكهرباء، وهو واحد من بين ثلاثة سدود تُشيد في إثيوبيا بهدف توليد الطاقة الكهرومائية.

وبحسب دراسات عن السد، فإن ارتفاعه سيبلغ نحو 145 مترًا، في حين يبلغ طوله نحو 1800 متر، وتبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب من المياه، وسيحتوي على 15 وحدة لإنتاج الكهرباء، قدرة كل منها 350 ميجاوات.

السد سيبنى على النيل الأزرق الذي يزود نهر النيل بنحو 50 مليار متر مكعب في السنة، أي ما يعادل نحو 60٪ من مياه النيل، وهذا السد يقام في نهاية النيل الأزرق داخل إثيوبيا عند المنحدرات التي على الحدود مع السودان، وهو أحد المشروعات المائية المقترحة من «مكتب الاستصلاح الأمريكي» منذ عام 1964 . وكان اسمه في تلك الدراسة «سد الحدود»؛ لأنه يقع على مسافة 15 – 20 كيلومترًا من الحدود السودانية.

ووفق دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي فقد كان الارتفاع المناسب 85 مترًا بسعة تخزينية 1 , 11 مليار متر مكعب. وفيما بعد قيل: إنه يمكن تعلية هذا السد وزيادة طاقته التخزينية، ولم تضع الحكومة الإثيوبية هذا السد ضمن خطتها الإنشائية المعلنة، لكنها أدرجته في فبراير 2011 خلال اندلاع الثورة المصرية، وتنحي الرئيس مبارك، ولم تكشف رسميًّا عن هذا السد، حتى نشرت صحيفة إثيوبية خبرًا عنه آنذاك، مما اضطر الحكومة الإثيوبية لإعلان عزمها تنفيذ هذا المشروع، وفق مواصفاته المعروفة من قبل الدراسات الأمريكية.

ويعد ميليس زيناوي – رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل – الأب الروحي لهذا المشروع، فهو من تبناه وأحياه، فقد كان طموحًا يتطلع لأن يصبح زعيمًا لإثيوبيا، كي يوظف أصوات الشعب لمصلحته ولحزبه، وكان يتطلع لكي يضع نفسه عند الإثيوبيين في نفس مكانة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عند المصريين، ومن أجل ذلك تبنى مشروع السد.

تم الإعلان عن هذا المشروع في شهر فبراير 2011 وقت اندلاع الثورة المصرية كما تم الإعلان عن تغيير اسم السد في نفس التوقيت من «سد الحدود» إلى «سد إكس» نسبة إلى «إكسبرس»، باعتبار أن هذا المشروع سيكون «قاطرة التنمية» لإثيوبيا، وتمت زيادة الارتفاع قليلًا، وزيادة السعة التخزينية للسد إلى 17 مليار متر مكعب، بدلًا من 11 مليارًا، كما جاء في الدراسات الأمريكية في الستينيات، وإلى هذا الحد كان السد مقبولًا.

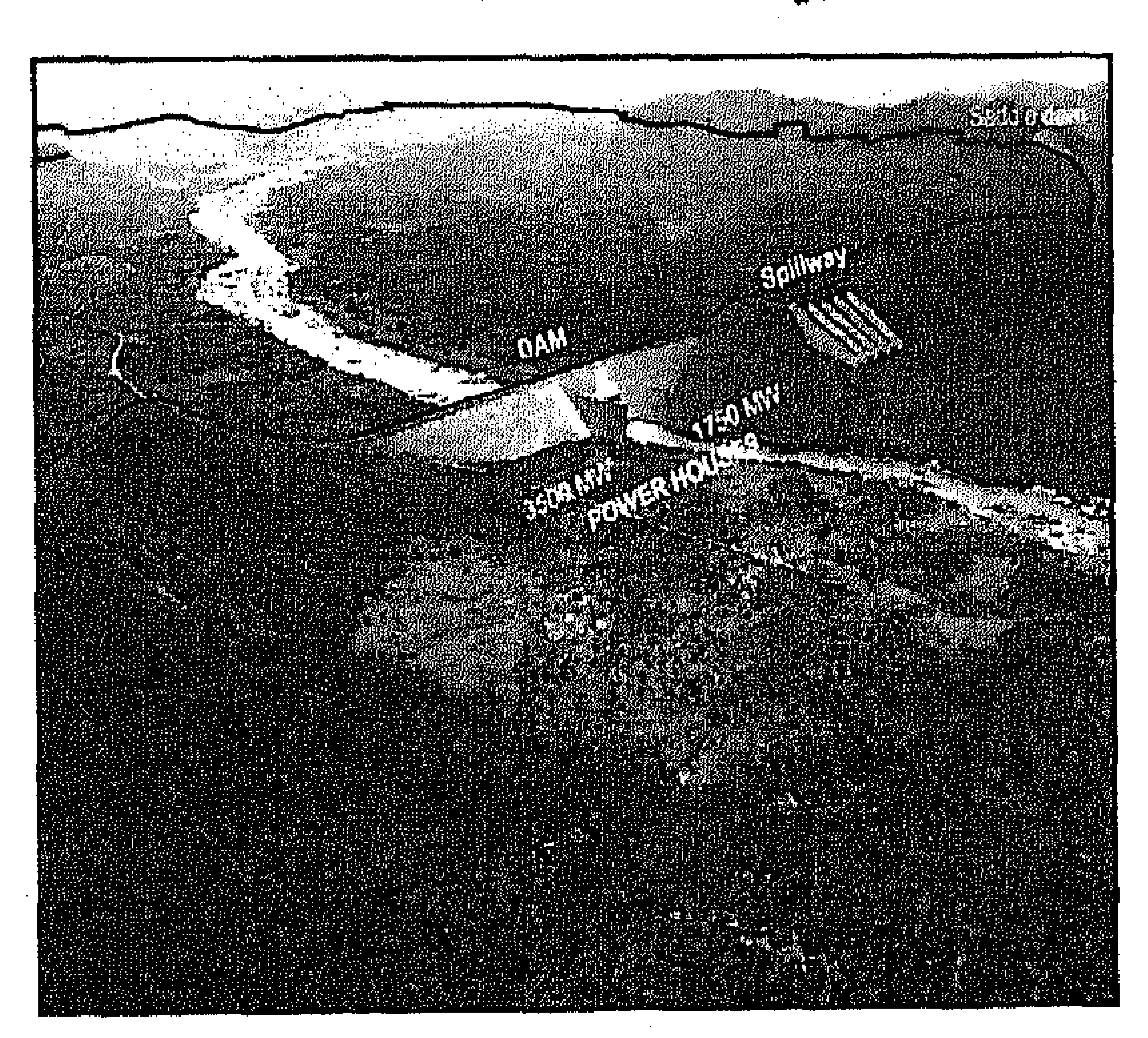
ولكن في مارس2011 تم الإعلان عن زيادة ارتفاع السد مرة أخرى، وكذلك سعته التخزينية إلى62 مليار متر مكعب، ليكون بذلك أكبر سد في إثيوبيا، ووقتها قال ميليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل: إن هذا المشروع بهذه السعة، سيكون أهم مشروع لإثيوبيا في الألف سنة الجديدة، فتم تغيير الاسم إلى «سد الألفية»، وتم وضع حجر الأساس في إبريل 2011 . وآنذاك قال وزير الموارد المائية الإثيوبي: إن السد سيختزن 67 مليار متر مكعب، بدلًا من الـ 62 مليارًا المعلن عنها في شهر مارس، وتم تشكيل لجنة للسد، وتغير اسمه مرة ثالثة إلى «سد الألفية الإثيوبي العظيم»، رغبة من القيادة السياسية في إعطاء اسم ضخم وطني سياسي يلهب حماس الإثيوبيين، كما تم رفع سعته التخزينية إلى 74 مليار متر مكعب، ورفع طاقة توليد الكهرباء من 1200 ميجاوات وفق الدراسات الأمريكية إلى 5250 ميجاوات في «سد الألفية»، ثم إلى 6000 ميجاوات في الوقت الحالي.

وخلال 45 يومًا فقط تغير اسم السد، وتغيرت الخصائص والسعة التخزينية، حيث تم إطلاق أربعة أسماء مختلفة على السد، حتى وصلنا إلى اسم «سد النهضة»، وزِيد في ارتفاعه، ثم رُفعت السعة التخزينية أربع مرات. كل هذا تم بينما كانت مصر منشغلة بالثورة، فلم يصدر عنها رد في تلك الفترة، مما يشير إلى الأهداف السياسية والأدوار الخفية غير المعلنة لإسرائيل من الأمر برمته.

الهدف المعلن من وراء السد هو توليد الكهرباء، فالمستهدف من السد نحـو 6000 ميجـاوات، لكن غير المعلـن هو الهدف السـياسي، فالنظام يسـتهدف اكتسـاب الشـعبية وتوحيد الإثيوبيـين حوله، ولـو حللنا هذا المـشروع من الناحية الاقتصادية، فسـوف نجد الفوائـد الاقتصادية التي سـتعود منـه على الدولـة الإثيوبية متواضعة جـدًّا، بالمقارنة مـع التكلفة، خاصـة أنها لاتـزال متعثرة في توفير التمويل الـلازم، كما أن هذا المشروع لن يخدم الإثيوبيين بدرجة كبيرة، حتى وفق ما هو معلن.

فالكهربـاء التـي سـتنتج مـن السـد سـتصدر إلى الـدول المجـاورة، (السـودان كينيـا - جيبوتي) ولن تصل إلى الشـعب الإثيوبي، الذي يعاني 75٪ منـه غيـاب الكهربـاء، ولكـي تكتفـي كهربائيًّـا تحتـاج إثيوبيـا إلى أربعة سـدود أخرى بنفس حجم سـد النهضة، كما أن هذا السـد لن يوفر للإثيوبيين أيضًا مياه الشرب؛ نظرًا لصعوبة نقل المياه في المرتفعات الجبلية التي يسكنون فيها.

الحكومة الإثيوبية نفسها ذكرت أن توفير الكهرباء للشعب في مساحة مليون كيلو متر مربع من المناطق الوعرة شيء مسـتحيل ومكلف للغاية، وهكذا فإن المواطن الإثيوبي لن يستفيد من هذا الخزان مائيًّا أو كهربائيًّا.



أمـا على المسـتوى الزراعي فكل ما يمكن إثيوبيـا زراعته من مياه هذا السـد لا يتجاوز مسـاحة 150 ألـف فدان، وهـي الأراضي المجاورة له، لكـن الملاحـظ أن في هـذا المـشروع مبالغـة كبيرة مـن الناحيـة الفنية بين الارتفاع والسعة، بما يفوق قدرة المنطقة من الناحية الطبيعية، وهنا مكمن الخطورة.

تشـير التوقعـات إلى أن التكلفـة الإجماليـة للسـد تبلـغ مـا يقرب من ثمانيـة مليارات دولار، وأسـندت عمليات الإنشـاء إلى شركة «سـالني» الإيطاليـة، وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم تمويل المشروع بالكامل، وسط توقعات بأن يستغرق بناؤه ثلاث سنوات.

وينتظر أن تنتج إثيوبيا من خمسـة إلى سـتة آلاف ميجاوات من الطاقة الكهربائيـة، كـما سـيعود بفائـدة عـلى السـودان مـن خـلال التحكـم في الفيضانـات التي تصيبها، خاصة عند سـد الروصـيرص، وتخزين طمي النيل الأزرق، مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.

لكن في المقابل هناك مخاوف من أن يتسـبب بناء السـد في إغراق نحو نصـف مليون فدان مـن الأراضي الزراعية وتهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة إنشاء السد، كما أن مصر والسودان لديهما مخاوف من أن يُفقدهما كميـة كبيرة من المياه تتراوح بين خمسـة و25 مليـارًا مكعبًا، فضلًا عن أن نقص مخزون المياه خلف السـد العالي سيؤثر سـلبًا على الطاقة الكهربائية المتولدة منه بما يتراوح بين 20 و40٪، بحسب خبراء في مجال المياه.

وتكمن مشكلة هذا السد في الفترة الزمنية المطلوبة لملء خزانه، الذي سـيحتاج إلى كميات كبيرة من مياه النيل الأزرق التي تنتهي إلى السودان ثـم مصر (دولتي المصب)؛ لذلك فمـن المتوقع أن تقل حصة البلدين من تدفق النيل بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة.

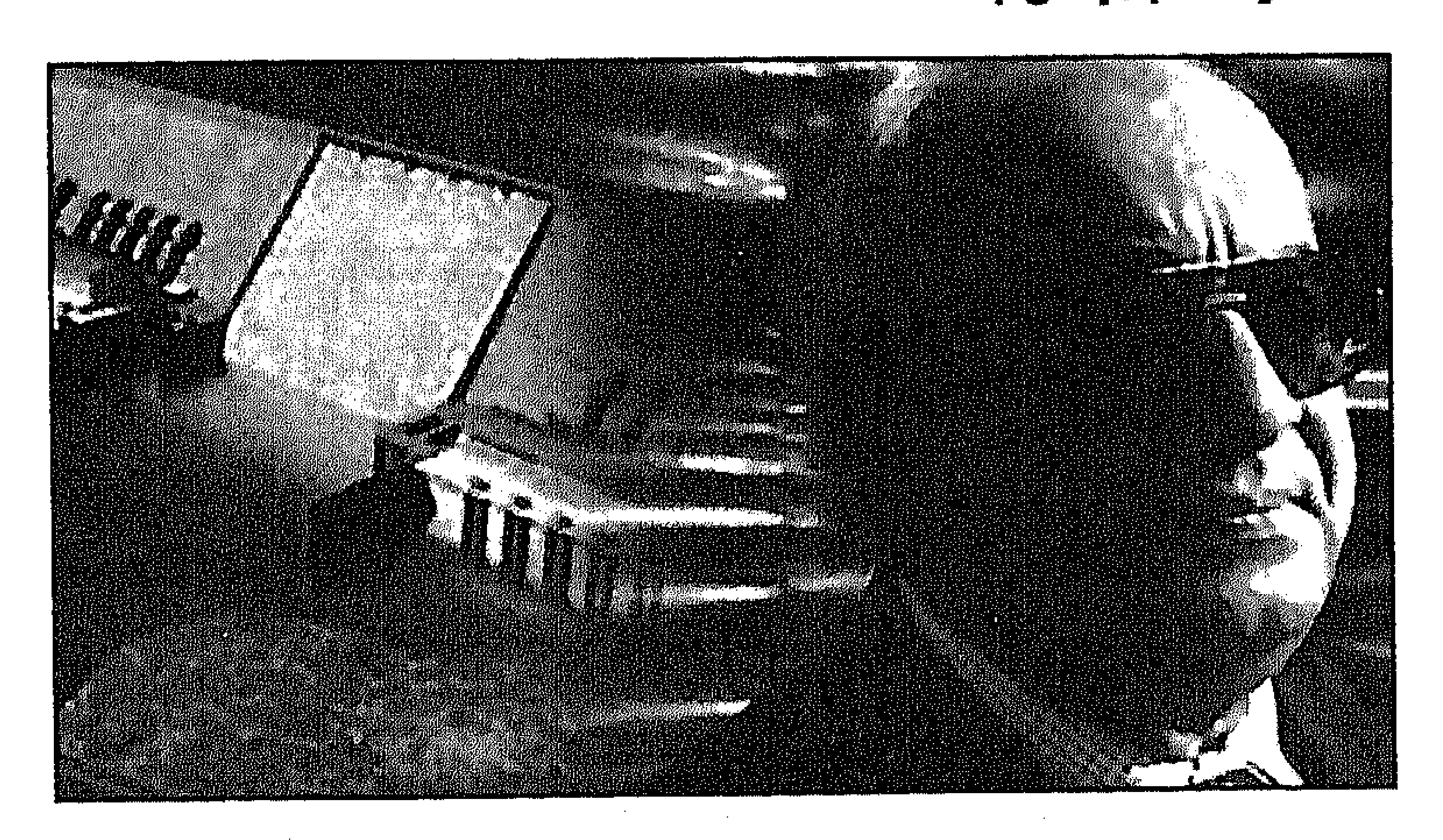
ويـرى خـبراء أن القاهـرة والخرطـوم سـتدفعان باتجاه تقنين فـترة ملء

الخزان، وجعلها لا تقل عن 15 عامًا تحت إشراف خبراء من البلدين، فضلًا عن التوقف عن عملية الملء إذا تراجع المنسوب إلى أقل من المتوسط العام.

من جهتها، تقول إثيوبيا في تصريحات رسمية: إنها حريصة على عدم الإضرار بمصالح مصر المائية، وتؤكد أن سد النهضة لن يؤثر على حصة مصر من مياه النيل، وفق دراسات تم إجراؤها تشير إلى أنه لن يكون هناك تأثير كبير على مصر التي يمكنها الاستفادة من الطاقة الكهربائية الكبيرة التي سينتجها السد.

وأثار إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى مياه النيل الأزرق استعدادًا لإنشاء السد حالة من القلق في مصر، دعت بعض الخبراء والمتخصصين في شئون المياه إلى مطالبة الحكومة والجهات المعنية بهذا الملف لممارسة الضغط على الجانب الإثيوبي من أجل منع أو تقليل أي مضار محتملة لإنشاء السد على حصة مصر من مياه النيل.

الخطر الناجم عن بناء سد النهضة:



السد يقوم على أرض خطرة، فالخصائص الطبيعية والجيولوجية في إثيوبيا متشابهة، ومعظم الصخور الإثيوبية مملوءة بالتشققات والفواصل، إلى جانب وجود الأخدود الإثيوبي الذي يقع ضمن الأخدود الإفريقي العظيم الذي

يقسم إثيوبيا نصفين، وهو أكبر فالق على وجه الأرض، وغالبًا يصحب هذه الفوالق انزلاقات مما يسبب زلازل تهدد بانهيارات في السدود[1].

والخطر الآخر يكمن في نوعية الصخور، فنحو 75٪ من الصخور الإثيوبية مغطاة بالصخور البركانية البازلتية السوداء، وهذه الصخور تكونت بفعل الحمم البركانية، وتعد أضعف أنواع الصخور النارية، حيث تتفتت عندما تسقط عليها الأمطار، وتتحول إلى طمي، بل إن هذه الصخور هي مصدر التربة الزراعية في مصر.

وعندما تقام على هذه الصخور مشروعات مائية عملاقة من أعلى تتعرض لضغط هائل وهبوط، نتيجة وزن جسم السد والمياه، وخطورة صخور البازلت التي تشكل معظم الأراضي الإثيوبية، أنها ليست كتلة صماء واحدة، ولكنها تتكون من طبقات رقيقة، تتصف في تكوينها بوجود فراغات فيما بينها، وفي حالة تعرضها لأوزان هائلة، كما في حالة «سد النهضة» فقد تتشقق الصخور وتمتلئ بالمياه، مما يؤدي إلى حدوث زلازل، تؤدي لانهيار السد.

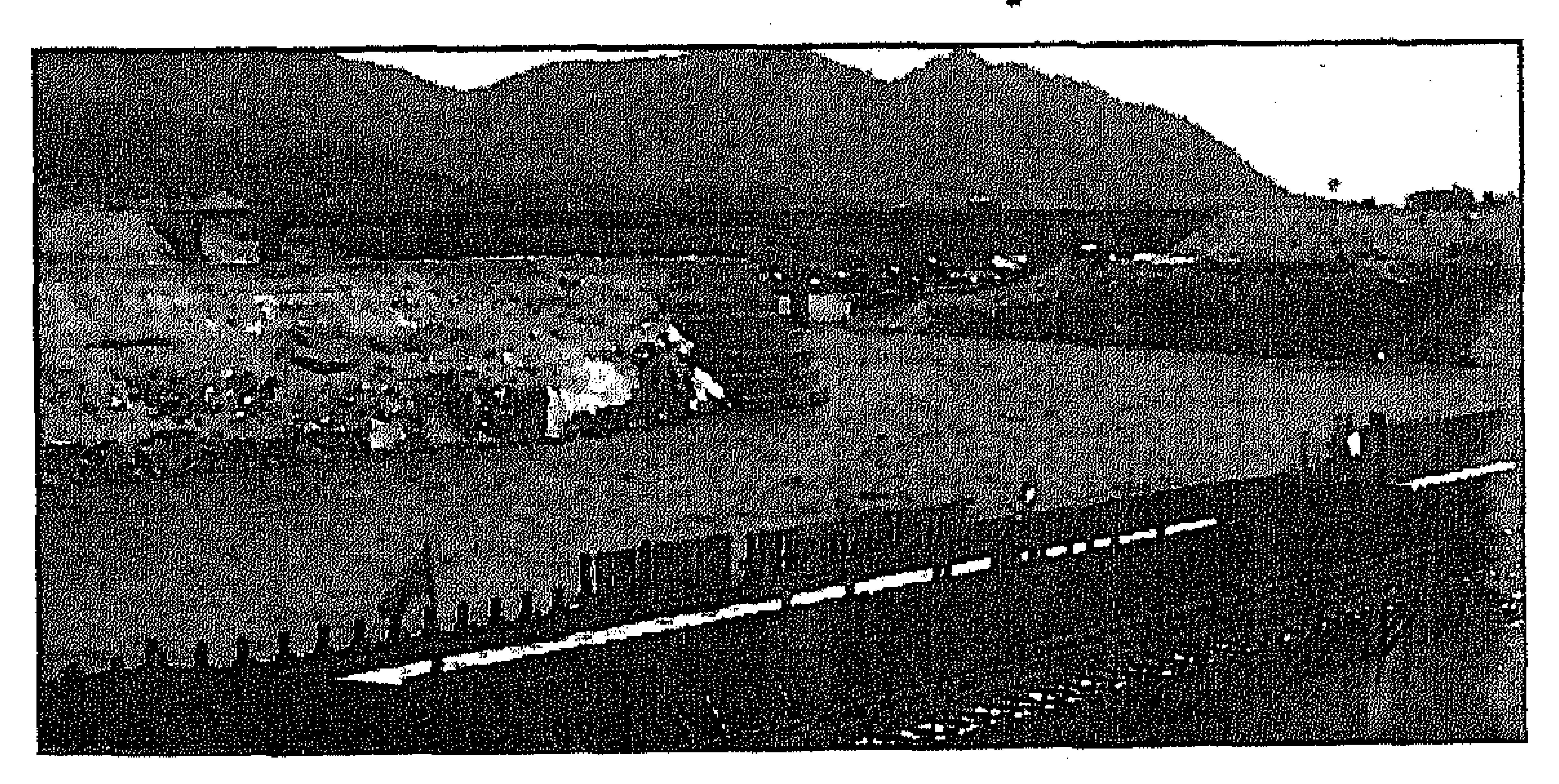
ولو تناولنا الانحدارات الجبلية، وما تشكله من فارق بين قمم الجبال البركانية التي تهطل عليها الأمطار وبين موقع السد، فإن الفارق في الانحدار بين ارتفاعات بعض هذه القمم وموقع السد يصل إلى أربعة آلاف متر؛ لأن ارتفاع بعض القمم يبلغ أربعة آلاف وستمائة متر، في حين أن منطقة السد تقع على ارتفاع خمسمائة متر، وإذا افترضنا أن ارتفاع السد 145 مترًا، فإن ارتفاع البحيرة يبلغ 645 مترًا فوق سطح البحر، وهذا الفارق يجعل اندفاع مياه الأمطار قويًّا بامتداد نحو خمسمائة كيلومتر تتسم الأرض فيها بانحدارات شديدة.

(1) جزء من حوار أجرته صحيفة الخليج الإماراتية مع الدكتور عباس شراقي مدير مركز تنمية الموارد الطبيعية في إفريقيا، وأستاذ الجيولوجيا الاقتصادية بمعهد الدراسات الإفريقية في جامعة القاهرة، والحاصل على الدكتوراه في الجيولوجيا من جامعة كولورادو الأمريكية عام 2000.

وإذا وضعنا في الاعتبار أن كمية الأمطار الشديدة التي تهطل قياسًا بالفترة الزمنية التي تسقط فيها، وهي قصيرة جدًّا لا تزيد على شهرين، فإن تدفق هذه المياه يكون قويًّا للغاية، ويزداد قوة مع انحدار الأرض.

ووفقًا لما هو معلن فإن السعة التخزينية للسد تبلغ 74 مليار متر مكعب، أي 74 مليار طن تزيد من حدوث الزلازل؛ لأن المنطقة نشطة زلزاليًّا، وإذا حدث انهيار في السد فسوف تندفع كل المياه المخزنة باتجاه شمال السودان، من دون أن تتأثر إثيوبيا بأي شيء؛ لأن الماء ينحدر من الأعلى للأسفل، فتغرق جميع المدن والقرى على امتداد شاطئي النيل الأزرق تمامًا وتجرف سد الروصيرص، ثم سد سنار الواقع على مسافة 200 كيلومتر، ثم تتجه إلى الخرطوم وأم درمان فتغرقهما وتدمرهما تدميرًا شاملًا، وقد لا ينجو سد مروي من الانهيار، وهو سد حديث يخزن 12 مليار متر مكعب من المياه. وما يزيد من سرعة المياه وقوة التدمير أن سد النهضة يقع على ارتفاع 500 - 650 مترًا، بينما الخرطوم على ارتفاع 300 متر، بفارق 350 مترًا في مسافة 500 كيلومتر مما يجعلها تختفي تمامًا تحت سطح الماء.

ولكن نظرًا لطول المسافة التي تبلغ 2000 كيلومتر بين سد النهضة وحدود مصر، إلى جانب وجود تعرجات في مجرى النيل فإن مصر ستكون قادرة على إنقاذ نفسها باتخاذ تدابير سريعة لتصريف المياه في مفيض توشكى لأنه جاهز ومفتوح باستمرار، وربما قد تلحق بالسد العالي بعض الأضرار التي يمكن تلافيها.

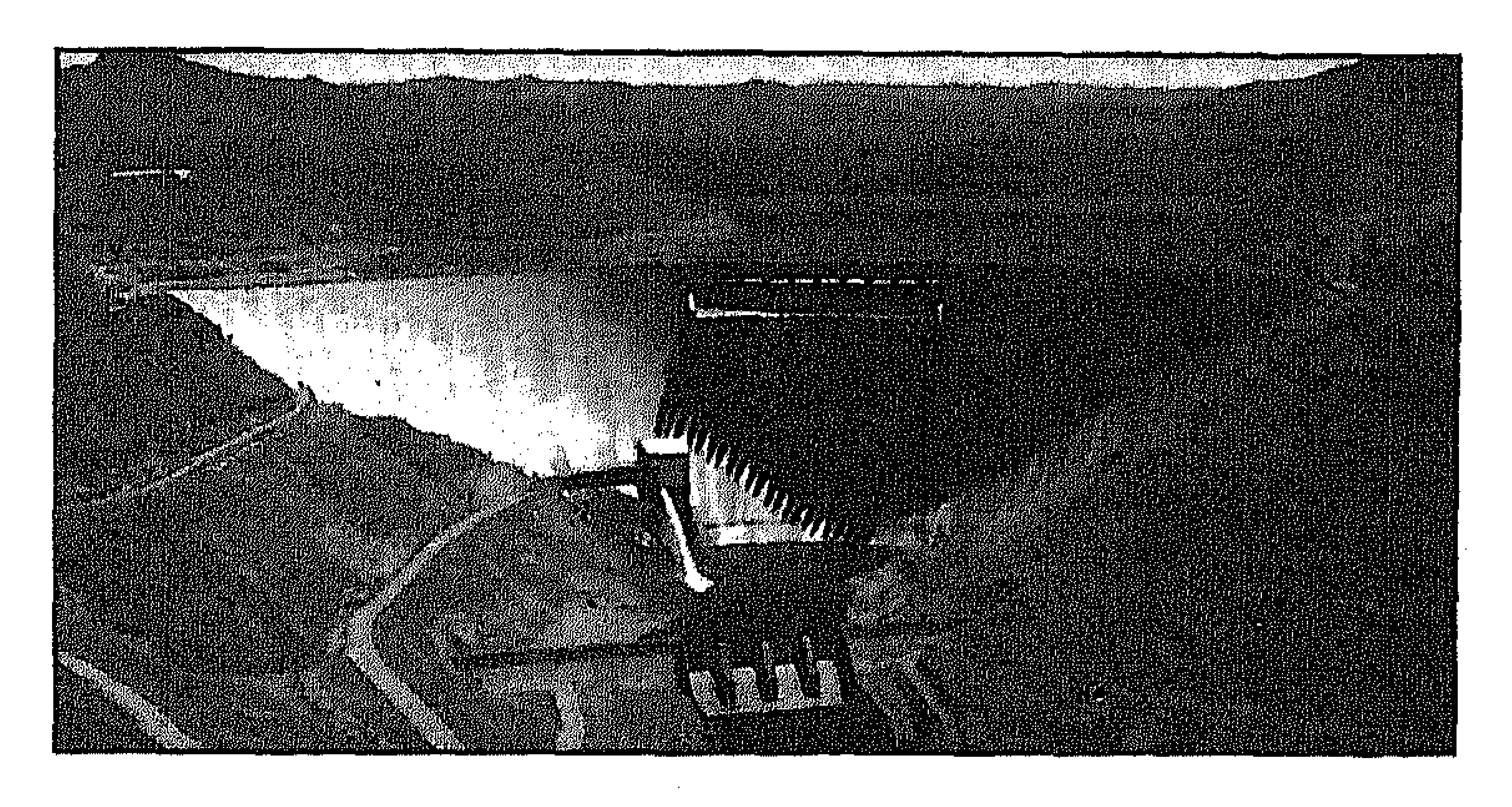


الخطير في الأمر هو أن المنشآت المائية في إثيوبيا مشهورة بأنها تنهار أو تحدث فيها مشاكل إما أثناء تشييدها وإما بعد افتتاحها، فمثلًا «سد تاكيزي» الذي يعد من أكبر المشروعات، تأخر افتتاحه عامين كاملين من 2007 إلى نوفمبر 2009 بسبب انهيار بعض أجزائه أثناء العمل، وحدث هذا أيضًا في «مشروع جيبا 2» على نهر أومو الذي يتجه إلى كينيا، وهو مشروع مكمل لـ «سد جيبا 1» الذي هو عبارة عن سد صغير لاختزان مليار متر مكعب، وخلال عمل نفق «جيبا 2» ليربط بحيرة هذا السد بنهر أومو حدث انهياران في المشروع في 2006 و2007 فتأخر افتتاحه حتى يناير 2010 . وبعد الافتتاح بعشرة أيام حدث انهيار آخر، فتعطل المشروع لإعادة إصلاحه فافتتح ثانية في ديسمبر 2010 . وكان سبب الانهيارات في المشروعين أن الصخور البازلتية للمشروعين بها تشققات، ونظرًا لهذه الطبيعة الجيولوجية الإثيوبية فإن شركة ساليني الإيطالية التي نفذت مشروع «جيبا 2» اشترطت على الحكومة عدم مسئوليتها عما يحدث بعد تسليمها المشروع، وهذه الشركة ذاتها هي التي تعمل على تنفيذ مشروع «سد النهضة» بينما يتوقع أن تنضم شركات صينية إلى عملية البناء.

الطبيعة الجيولوجية لإثيوبيا لا تصلح لإقامة مشروعات ضخمة مثل «سد النهضة»، خاصة أنه لن يفيد الشعب الإثيوبي على مستوى إمداده بالمياه أو الكهرباء ما يفيد الإثيوبيين، هو مجموعة من السدود، وبدلًا من ذلك يمكن إنشاء سدود صغيرة، تخدم القرى والتجمعات للتغلب على نقص المياه بعد موسم المطر علمًا بأن تكلفة «سد النهضة» سوف تصل إلى ثمانية مليارات دولار، وهذا المبلغ يمكن توزيعه على عدد من السدود الصغيرة التي تقام بطريقة حديثة، بما يفيد الإثيوبيين جميعًا.

إثيوبيا هي أكبر دولة في العالم تعاني تجريف التربة بسبب الأمطار الشديدة ونوعية الصخور الضعيفة والانحدار الشديد الذي يزيد من سرعة تدفق المياه، وهذا يعني نقل الطمي مع المياه بكميات كبيرة جدًا، وكمية الطمي

المنقولة ستتحدد حسب سعة التخزين، وإذا افترضنا أن سعة الخزان 74 مليارًا كما يقال فإن كل مليار متر مكعب يصطحب معه ثلث مليار متر من الطمي، وهذا يعني أن التخزين الميت سيكون 25 مليار متر مكعب من المياه، وهي الكمية الموجودة أسفل التوربينات، سوف تتحول بعد 75 سنة إلى طمي، بما يعطل تمامًا توليد الكهرباء، هذا إذا لم يحدث أي عائق آخر يؤدي إلى انهياره، بل إن كفاءة السد ستتراجع تدريجيًّا في توليد الكهرباء مع الوقت، وكفاءة السد في بداية التشغيل ستكون 33٪، وهذه مشكلة إثيوبيا عمومًا؛ لأن كفاءة سدودها تصل إلى 55٪ في حين أن كفاءة السدود في المتوسط عالميًّا تصل إلى 60٪، وهذا يعني أن كفاءة «سد النهضة» ستتأثر، فلو كان عندي 16 توربينًا في السد تعمل 24 ساعة طوال 365 يومًا، فهذا يعني أن الكفاءة 100٪، لكن ثلثي التوربينات في أي سد تتوقف عن العمل لأسباب مختلفة متعارف عليها، ويعمل الثلث منها فقط، وبذلك تكون إثيوبيا قد تكلفت أموالًا طائلة دون استفادة حقيقية من المشروع.



أحد المهندسين الألمان يرى أن مصر يجب أن توقف بناء سد النهضة بأي وسيلة حتى لو ذهب المصريون مشيًا لإثيوبيا وهدموه بأيديهم المجردة[1] وقال: «لا أتخيل اندثار مصر، لا أتخيل اندثار معبد الكرنك

(1) شبكة أخبار أرابيوم: تقرير مهندس ألماني: انهيار سد النهضة سيهدم السد العالي، والمصريون في قبضة إثيوبيا. الكاتب أحمد عبد المجيد. الخميس 30 مايو 2013.

وأهرامـات الجيـزة مـن الوجود، لا أتخيـل كارثة يموت فيهـا 70 مليون إنسان» وقدم فروض نظريته من خلال النقاط التالية:

- أن نهر النيل يجري من الجنوب إلى الشـمال، وفى حال بناء سـد النهضة فإن المياه سـتتجمع خلف السـد، و سيكون من الاسـتحالة المساس بالسـد بعـد اكتماله، وإذا تـم توجيه ضربات جوية للسـد وهدمه فإن ذلـك معناه بمنتهى البسـاطة عدم تأثر إثيوبيا و دمار سـاحق لدولتي السـودان ومصر؛ حيث إن المياه المتجمعة خلف السد ستنحدر شمالًا من مرتفعات إثيوبيا نحو السودان ومصر ومبتعدة عن إثيوبيا.
- في حالة المسـاس بسد النهضة الإثيوبي بعد اكتماله أو انهياره لأي سبب كان سيعني ذلك فناء مصر، فبالإضافة للمياه الهائلة التي ستتدفق على السـودان و مصر و تحصد في طريقها الأخضر واليابس فإن انهيار سد النهضة الإثيوبي يعني ببسـاطة انهيار السـد العالي، فجسد السد العالي لن يتحمل ضغط المياه المفاجئ الناتج عن انهيار سد النهضة، فتصبح الكارثة بالنسبة لمصر كارثتين، وبإجراء حسابات دقيقة فإن انهيار سد النهضة والسد العالى في آن واحد يعني غرق الكتلة السكانية في صعيد و دلتا مصر بالكامل و فناء 70 مليون مواطن مصري.
- إن أي ضربـة عسـكرية توجه لسـد النهضة بعد إتمـام بنائه هو عمل في منتهى الغباء وهو تدمير ذاتي لمصر وانتحار متعمد..
- إذا قُـدِّر و تم بناء سـد النهضة فلن تكون مشـكلة نـدرة المياه والجفاف شـيئًا يُذكـر بجانب الترتيبـات الأمنية اللازم اتخاذها، فمصر سـتجد نفسها مضطرة لحماية سد النهضة كما تحمي السد العالي تمامًا.

إذا كان مـن الصعوبـة أن تقـوم دولـة معادية كإسرائيـل مثلًا بضرب السـد العـالي خوفًا من قـوة الجيش المصري مثـلا ودفاعاتـه الجوية، فإنه يصبح بإمكانها الآن ضرب سد النهضة بمنتهى السهولة واليسر، و انهيار سد النهضة سيتكفل بتدمير السد العالي بالتالي.

خبراء المياه في مصر يعتبرون قيام السد كارثة تهدد أمن مصر:

يقول الدكتور مغاوري شحاتة خبير المياه ورئيس جامعة المنوفية الأسبق في حوار مع صحيفة الأهرام المصرية: إن هناك أزمة طاحنة وكارثة مدوية تتعرض لها مصر وشقيقتها السودان جراء بناء سد النهضة الإثيوبي.

وإن السودان معرض للإبادة في حالة انهيار السد جزئيًّا أو كليًّا، فبناء سد النهضة يُعد حربًا على مصر، وإسرائيل هي المحرضة على بنائه، وقال إن إثيوبيا موقفها عدائي تجاه جيرانها من الدول وتسعى إلى مصلحتها على حساب دول حوض النيل، وأشار إلى أن ملف بناء السد شائك تاريخيًّا منذ فترة حكم الإمبراطور منليك حاكم إثيوبيا، و أن حاكم مصر الأسبق (محمد علي) كان يطور المنابع لمواجهة الخطر الإثيوبي الدائم بتعطيش مصر من خلال هذا السد.

يرى الدكتور مغاوري أن الحكومات المنعقدة لا تستطيع أن تأخذ موقفًا حازمًا تجاه هذه القضية إلا في ضوء معطيات من الجانب الإثيوبي على وجه التحديد، علمًا بأن إثيوبيا تعيق أي محاولة للتفاهم، وبالتالي فإذا كان هناك من يلقي المسئولية على الأنظمة السابقة فنحن لا نرغب أن نلقي المسئولية على النظام الحالي أو السابق؛ لأن موقف إثيوبيا التاريخي هو رفض التعاون دائمًا مع مصر فيما يتعلق بمياه نهر النيل، فالمسألة إذن لا تتعلق بنجاحه أو فشله، ولكن هناك موقفًا ثابتًا يجب أن تتمسك به في اتجاه التعاون الإيجابي مع مصر.

يرى الدكتور مغاوري أن الحوار الوطني الذي أُذيع على الهواء مباشرة بحضور رئيس الجمهورية المصري وضع مصر أمام العالم في أزمة كبرى، واتضحت فيه الآراء غير المنطقية بكل المقاييس؛ بينما نرى أن الحوار الوطني الدائر في إثيوبيا هو أكثر عنفًا ضد الشعب المصري، فالصحافة الإثيوبية والرأي العام الإثيوبي يحاول تصوير سد النهضة وتحويل مجرى النهر في منطقة النيل الأزرق على أنه انتصار ربما يتفوق على هزيمة مصر

في عام1967، كل هذه الأقوال السائدة لدى الرأي العام هنا وهناك هي أقوال مرسلة ولايُبنى عليها أي رأي، ولابد من الاحتكام إلى الجهات التي بيدها الأمر مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والاتحاد الإفريقي. وأن الدولة الرسمية لابد أن تعلن بوضوح عن سياستها تجاه ما جاء بتقرير اللجنة الثلاثية.

ويرى مغاوري أنه عند انهيار السد سواء جزئيًا أو كليًا فإنه من المؤكد أن الكارثة ستكون كبرى سواء لمصر والسودان وأيضًا لإثيوبيا، في حالة انهيار السد كما حدث في بعض السدود الإثيوبية فتجربة إثيوبيا مع السدود والانهيارات أمر طبيعي مثلما حدث في تكازي على نهرعطبرة فقد انهار عام 2009 ولكنه كان سدًّا صغيرًا بالمقارنة مع سد النهضة، ولكن انهيار سد النهضة سيقضي على الأخضر واليابس في السودان في مجرى النيل الأزرق على وجه التحديد، والتأثير على مصر سيكون طبقًا لحجم المخزون أمام السد وتدفقه في اتجاه مصر عبر السودان ثم مصر، وسنكون أمام واقع مخيف على السد العالي ما لم يكن هناك إمكانية في حالة الفيضان الكبير وحجم المياه الكثيرة، فالمؤكد أنها تتعدى قدرة السد العالي على التخزين وعندها يمكن استخدام قناة مفيض توشكى أو ما يُسمى قناة التحويل التي تقع عند87 مترًا من السد العالي، فعند مياه 87 هناك مفيض توشكى وعند مياه 87 قناة التحويل، ولكن ربما يكون التأثير على التوربينات الموجودة في البوابات الست الموجودة في جسم السد العالي ويمكن تدميرها وإيقاف عمل السد العالي في توليد الكهرباء.

توقيع السودان على اتفاقية الإطار السودانية يعد ضربة لأمن مصر:

إن إقناع إثيوبيا للسودان بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية سيؤثر على موقف مصر بشكل عام وسيضعف موقفها السياسي والتفاوضي؛ لأن مصر

والسودان يمثلان وحدة واحدة من ناحية التكامل والتعاون الاقتصادي فهي وحدة استراتيجية وعمق لمصر، وإذا خرج هذا العمق من المعادلة فالمؤكد أنه سيكون له تأثير سلبي، والسودان الجنوبي يعلن عن أنه سيوقع ويلمح السودان أنه سيوقع أيضًا، وربما يكون السودان مستفيدًا من سد النهضة بشكل عام. ووجه الاستفادة أنهم سيحصلون على الكهرباء التي تعوض نقص مصادر الطاقة، ووقاية السودان من الفيضانات الغزيرة التي تجتاح السودان في موسم الفيضان والقادمة من النيل الأزرق تحديدًا، وإذن فالسدود ستعمل بكفاءة أكبر؛ لأنه سيكون هناك حجز للرواسب أمام سد النهضة، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة كفاءة السدود السودانية على نهر النيل الأزرق، وسيكون السودان متمتعًا بالتدفق المنتظم للمياه على مدى العام بدلًا من وجود المياه في حالة الفيضان.

وقد شجعت الخطوة الإثيوبية دولتي تنزانيا وأوغندا على إقامة سدود هي الأخرى، ولكن المؤكد أن سدود أوغندا وتنزانيا ربما تؤثر تأثيرًا ضعيفًا؛ لأن حجم ما يأتي إلينا من أوغندا من خلال نيل فيكتوريا، وعبر بحر الجبل، هو النيل الأبيض بكميات أقل بالمقارنة مع ما يأتي عبر النيل الأزرق. وهم لا يعتبرون أن بناءهم للسدود خطوات عدائية ضد مصر، خاصة أوغندا وتنزانيا ودول النيل الأبيض، ولكنهم يزعمون أنهم يسعون إلى التنمية، فإذا كانت مصر في موقع متقدم وموقع حضاري وثقافي وتنموي أفضل منهم، فهم يعتقدون أن ذلك نتيجة المياه التي تأتي من أراضيهم؛ ومن ثم فهم يقولون: لابد أن نستخدم هذه المياه في تنمية أنفسنا.

منطقة سد النهضة منطقة حرجة ومعرضة للزلازل وتركيبها الجيولوجي غير مستقر، وكتلة السد وقوة اندفاع المياه المحملة بالرواسب الضخمة والحبيبات الكبيرة التي تصطدم بجسم السد والتي تتسرب تحت جسم السد تعرض السد للانهيار بدرجة كبيرة جدًّا.

وإقدام إثيوبيا على بناء السد في هذا التوقيت يدل على أن هناك

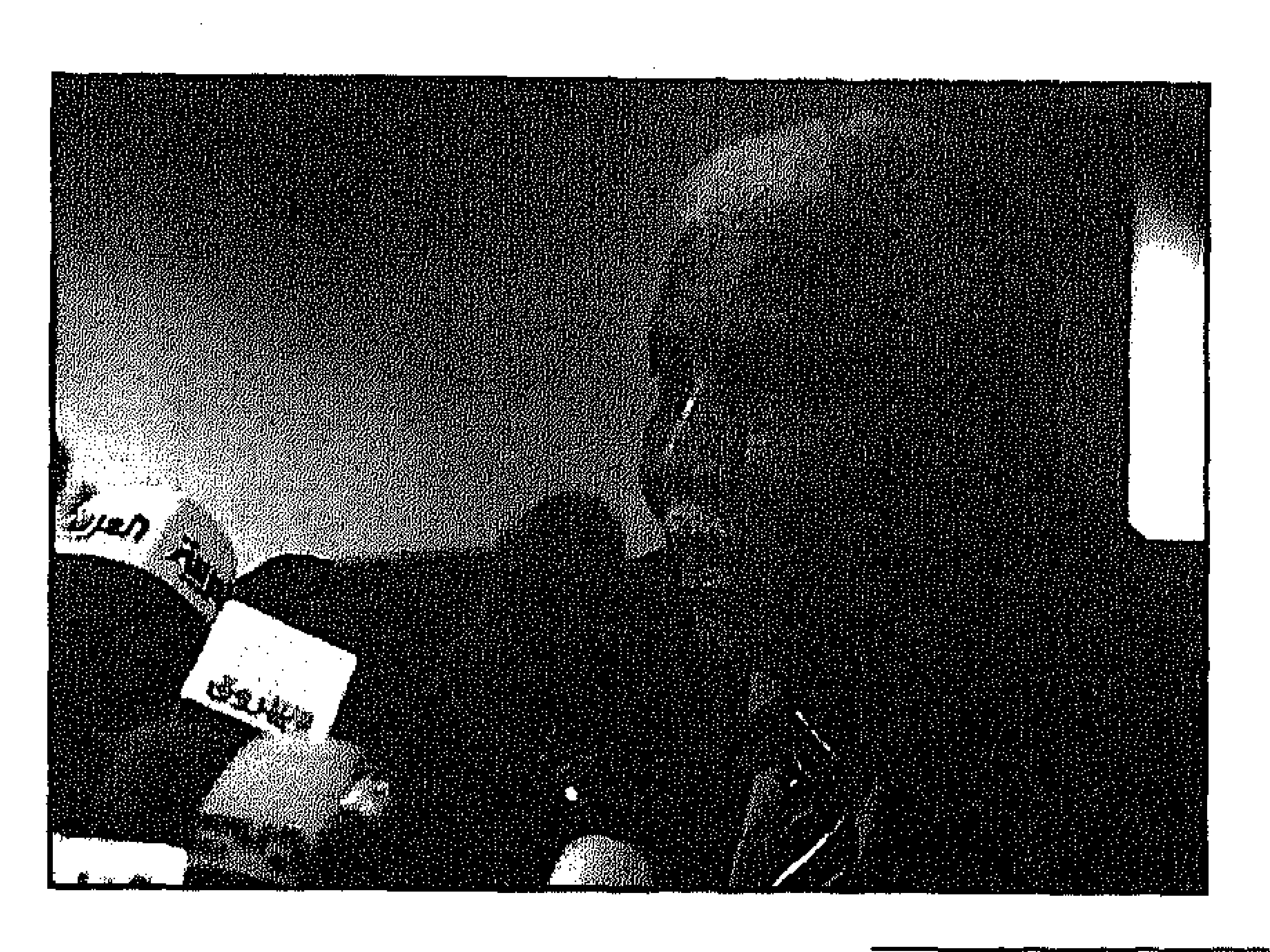
استغلالًا في التعامل مع القضية من جانب إثيوبيا؛ حيث رأت إثيوبيا أن الشعب المصري منكفئ على الداخل وأن الحكومة ومؤسسة الرئاسة وراءها الكثير من الأمور المعقدة بخصوص التنمية والاستقرار والأمن والاقتصاد وغيرها ومازالت إثيوبيا تستغل عدم وجود الاستقرار في مصر، وإذا لم يُفِقِ الشعب المصري فسيكون الخطر كبيرًا.

إسرائيل هي الممول الخفي وراء سد النهضة الذي هو حرب ضد مصر بطريقة غير مباشرة، فإسرائيل كانت تحاول أن تبني مشروعًا عن سياسة مصر المائية، وحاولت إسرائيل مرات كثيرة في كتاباتها وفي مخطط إسرائيل المائي أن يكون هناك إمداد في صحراء النقب بمياه نهر النيل وهي محاولة مطروحة، ولكنها كانت تصطدم دائمًا بطبيعة حوض نهر النيل وأن المياه لا تخرج من حوض نهر النيل إلى خارج منطقة الحوض، فخروج المياه خارج الحوض مبدأ مرفوض دوليًّا، وربما الذي يثير القلق هو أنه قد جاء في مبادرة دول حوض النيل أنه يمكن نقل المياه خارج الحوض للدول المماسة، وفسر البعض أن ما يحدث هو بسبب إسرائيل التي تتنافس مع مصر في الحدود ولكن المسألة مرت بصعوبة، ومشروع ترعة السلام هو لهذا الغرض، ولكن مشروع ترعة السلام تعطل لأسباب فنية كثيرة، ولعدم وجود مياه في مصر؛ وبالتالي مصلحة إسرائيل الآن ليس أن تحصل على مليارات هنا وهناك لتنمية صحراء النقب، ولكن هدفها أكبر من ذلك وهو وجودها في منطقة الهضبة الاستوائية ومنطقة المنابع. إسرائيل الآن لها مزايا استراتيجية في منطقة الهضبة الحبشية، وغيرها في المنطقة الاستوائية؛ لأنها ستدير كما تذكر الشركة التي ستنفذ أعمال الكهرباء وتوزيعها وإنتاجها في منطقة سد النهضة، وإسرائيل محرضة ومستفيدة من بناء السد، ولكن التمويل يأتي من جهات كثيرة ومتعددة.

إثيوبيا نفذت (13) سدًّا لم تعترض عليها مصر لعدم وجود تأثير سلبي. والحل هو حل علمي دون اللجوء إلى أعمال حربية، وهو أن توقف إثيوبيا

جميع أعمال السد لمدة عام، وفي خلال هذا العام يتم إجراء دراسات على السد بواسطة الخبراء حتى يمكن الحكم بدقة على المضار التي يمكن أن تتعرض لها السودان ومصر، خاصة عوامل الأمان، ونظام التشغيل والإدارة، ومراجعة تصميمات السد، والجداول الزمنية لتدفقات المياه لمدة 60 عامًا وهو العمر الافتراضي للسد. والضمانات والتأكيدات بأن يتم إزالة كافة مسببات الضرر، والقبول بما توصي به اللجنة في ضوء بيانات شفافة وواضحة يتم توقيع اتفاق بين إثيوبيا، والسودان الجنوبي، والسودان، ومصر، وتقوم برعايته أطراف دولية، وجهات مانحة يضمن عدم وجود ضرر، وعدم نقص حصة مصر من المياه وضمانات تعاون بين السودان الجنوبي والسودان ومصر في تنفيذ مشروعات على نهر النيل وتوثيق اتفاق بهذا الشأن في ضوء هذه الاتفاقيات الدولية والتعاون على إزالة كافة الضرر، وقبول كافة المقترحات المؤدية لذلك وتنفيذها يدفع النظر في أن تقوم مصر في التوقيع على اتفاقية التعاون، ونؤكد أن يكون ذلك بعد الاتفاقات السابق الإشارة إليها، وضمانات عدم وجود خطر على أمن مصر المائي[1].

الحكومة السودانية تعتقد أن سد النهضة الإثيوبي سيعود على السودان بالمنفعة:



(1) مقابلة أجرتها صحيفة الأهرام مع الدكتور مغاوري شحاتة خبير المياه ورئيس جامعة المنوفية الأسبق.

من جانبها أعلنت حكومة السودان بأن سد النهضة الإثيوبي سيعود عليها بالمنفعة وقللت من شأن المخاوف المصرية بشأن السد، بل أعلنت ترحيبها بإقامته. وصرح وزير الإعلام السوداني أحمد بلال في مؤتمر صحفي: إن إثيوبيا أشركت السودان في كافة تفاصيل سد النهضة، الذي وصفه بأنه سيعود بالخير على بلاده، وأكد أن علاقات السودان وإثيوبيا متميزة ومتطورة، وأن بلاده حريصة على علاقاتها مع مصر، مشيرًا إلى أن: «السد العالي في مصر ما كان له أن يقوم لولا وقوف السودان وتضحياته التي قدمها في هذا الشأن»[1].

وفي تعليق على موقف الحكومة السودانية صرح الدكتور إبراهيم حسن حميدة،[2] رئيس مركز بحوث الصحراء والمياه السابق، وعضو المجالس القومية المتخصصة، بأن توقيع جنوب السودان على اتفاقية عنتيبي كان أمرًا متوقعًا وأن سد النهضة الإثيوبي قابل للانهيار في أي وقت حال امتلاء خزان المياه، وأن أول المتضررين هو السودان بأكمله؛ لأنه سيغرق بالكامل وأن ما قاله المتحدث باسم الحكومة السودانية بأن السودان سيستفيد من سد النهضة كلام صادر من شخص لم يدرس الأمر بشكل صحيح وعليه مراجعة تصريحاته. كما أن مصر تمتلك موقفًا قانونيًا قويًا حتى وإن قامت دولة السودان - دولة المصب - بالتوقيع على اتفاقية «عنتيبي»، وأن الأضرار التي ستلحق بمصر حال تشييد سد النهضة كثيرة، وأنه لابد من تكاتف الجهود لمواجهة ذلك الخطر.

(1) مؤتمر صحفي لوزير الإعلام السوداني، وكالة السودان للأنباء.

(2) حوار مع الإعلامي محمود الورواري ببرنامج الحدث المصري عبر قناة العربية الحدث، مساء الأحد 9 يونيو 2013،

اضطراب وتباين المواقف السودانية تجاه سد النهضة

سفير السودان في القاهرة صرح بأنه صُدِمَ بالقرار الإثيوبي، وتوعد بتصعيد الموقف وإحالة الأمر بأسرع فرصة إلى الجامعة العربية، غير أن وزارة الخارجية السودانية عادت بعد يوم واحد من تصريحات السفير السوداني لتعلن «أن السودان لن يتضرر بالخطوة الإثيوبية الأخيرة بتغيير مجرى نهر النيل الأزرق، في إطار بناء سدِّ الألفية، مؤكدةً وجود مشاورات وتفاهمات بين السودان وإثيوبيا ومصر حول مشروع سدّ النهضة الإثيوبي. وقالت الخارجية في بيانٍ لها: «أكدت الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية، أن الخطوة الإثيوبية الأخيرة لا تسبب للسودان أي ضرر». في حين صرح الدكتور أحمد المفتي المستشار القانوني لوفد التفاوض السوداني لحوض النيل والوكيل السابق لوزارة العدل، بأن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر انتهاكٌ للقانون الدولي.

ومن جانبه فقد كتب الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان الخبير الدولي لقوانين وسياسات المياه مقالًا [1] أوضح فيه أن السودان ومصر قد قبلتا قيام سدِّ النهضة عندما وافقتا على الاشتراك في اللجنة الدولية لسدِّ النهضة بمندوبين لكلٍّ منهما، وأن الموافقة على قيام السدّ تعني بالضرورة الموافقة على تحويل مجرى النيل الأزرق لأن إثيوبيا لن تستطيع بناء السدِّ قبل تحويل مجرى النيل الأزرق، وأن المواقف السودانية بقيت متضاربة ومتباينة حول سدّ النهضة عندما أعلنت إثيوبيا قرارها بالشروع في بناء السدِّ في شهر إبريل عام 2011. فقد أعلنت بعض الوزارات وأوضح

(1) صحيفة سودانايل عدد الجمعة 17 مايو 2013. وقد نقلنا مقال الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان الخبير الدولي للمياه بنصه كما هو لتبيان وجهة النظر الأخرى في موضوع المياه.

بعض المسئولين السودانيين ترحيبهم بالسدِّ، بينما اعترضت عليه وزارات أخرى ورفضه مسئولون آخرون. غير أنه بعد أشهر من ذلك الارتباك أصبح الموقف الرسمي والواضح للسودان هو تأييد قيام السدِّ.

خبير المياه الدولي السوداني يعدد فوائد السد:

وقد كتب الدكتور سلمان عدة مقالات بين فيها أن لهذا السدِّ فوائد جمَّة على السودان تتمثل في الآتي:

أولًا: سوف يحجز سدُّ النهضة جزءًا كبيرًا من كميات الطمي الضخمة التي يحملها النيل الأزرق كل عام إلى السودان والتي تفوق كميتها خمسين مليون طن. وقد تسبَّبت هذه الكميات الضخمة عبر السنين في فقدان خزاني سنار والروصيرص أكثر من نصف الطاقة التخزينية للمياه والتوليدية للكهرباء. وقال: «ولا بدَّ أن الكثيرين منَّا يتذكَّرون انقطاع الكهرباء المتواصل في السودان حتى قبل بضعة أعوام بسبب «تراكم الطمي في توربينات خزان الروصيرص» كما كانت تخبرنا البيانات الرسمية للحكومة».

ثانيًا: سوف يُطيل سدُّ النهضة عمر خزان الروصيرص بحجزه كمية الأشجار والحيوانات والمواد الأخرى الضخمة التي يجرفها النيل الأزرق وقت اندفاعه الحاد في شهري يوليو وأغسطس من كل عام.

ثالثًا: سوف يوقف سدُّ النهضة الفيضانات المدمِّرة التي تجتاح مدن النيل الأزرق في السودان كل سنواتٍ قليلة، وسوف ينظِّم انسياب النيل طوال العام في السودان، بدلًا من موسميته الحالية التي يفيض فيها النيل في أشهر ثلاثة هي يوليو وأغسطس وسبتمبر. وإن الحديث عن وقف سدّ النهضة للري الفيضي (أي الري من مياه الفيضانات) في السودان قولٌ مردود. فالسودان فشل في استعمال نصيبه من مياه النيل. فما معنى الحديث عن الري الفيضي إذا كنا لا نستعمل نصيبنا الثابت من مياه النيل؟ إنه حديثٌ عن النوافل قبل أداء الفروض.

رابعًا: إن انسياب النيل الأزرق على مدى العام سوف يساعد في التغذية المتواصلة كل أشهر السنة للمياه الجوفية في المنطقة بدلًا من تغذيتها فقط في الأشهر الثلاثة التي يفيض فيها النيل الأزرق.

خامسًا: وعدت إثيوبيا ببيع كهرباء السدّ للسودان ومصر بسعر التكلفة. وهذا السعر هو حوالى ربع التكلفة لتوليد الكهرباء في خزان مروي والسدّ العالي. وقد بدأت السودان بالفعل في الاستفادة من الكهرباء التي تقوم إثيوبيا بتوليدها من الأنهر الأخرى، خصوصًا من سد تكزي على نهر عطبرة، بعد توقيعها على اتفاقية مع إثيوبيا لشراء الكهرباء منها.

حقوق إثيوبيا في مياه النيل!

يعتقد الدكتور سلمان أن إثيوبيا هي المصدر لحوالى 86٪ من مياه النيل، وأن السودان ومصر قد وضعا أيديهما بمقتضى اتفاقية مياه النيل لعام 1959 على كل مياه النيل ولم يتركا قطرةً واحدةً لدول حوض النيل التسعة الأخرى. وأن لإثيوبيا حقوقًا بمقتضى القانون الدولي والمنطق والعدالة في مياه النيل. فالنظرية الأساسية التي ينبني عليها القانون الدولي هي نظرية الانتفاع المنصف والمعقول والمساواة بين جميع دول الحوض. وهذه النظرية هي المنطلق الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وكان السودان قد صوَّت لصالح الاتفاقية في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو عام 1997 وأشاد بالاتفاقية، لكنه لم يوقّع أو ينضم للاتفاقية بعد. وتحتاج الاتفاقية إلى تصديق 35 دولة لتدخل حيز التنفيذ. ويُتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ العام القادم بعد أن صادقت عليها 30 دولة حتى الآن، بينما تُعِدُّ أكثرُ من خمس دولٍ في الوقت الراهن العدّة للتصديق عليها.

كما أن مذكرة التفاهم التي أنشأت مبادرة حوض النيل والتي وقّع عليها كلٌّ من السودان ومصر في مدينة دار السلام في تنزانيا في 22 فبراير عام 1999 قائمةٌ أساسًا على مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول.

يعلق الدكتور سلمان فيقول: (يجب هنا عدم الخلط بين مذكرة التفاهم هذه واتفاقية عنتيبي التي يرفضها السودان ومصر والتي وقّعت عليها ستٌّ من دول المنبع في مايو عام 2010). وتجب الإشارة إلى أن اتفاقية مياه النيل لعام 1959 (والتي أُبْرِمتْ بين السودان ومصر فقط) نفسها قد اعترفت بحقوق الدول النيلية الأخرى في مياه النيل، إلا أنها وضعت إجراءات في غاية من الغطرسة والاستعلاء لكي تنال هذه

الدول حقوقها!! . فعلى هذه الدول تقديم طلب لمصر والسودان للسماح لها باستعمال أي قدرٍ من مياه النيل. وتعطي الاتفاقية مصر والسودان حق رفض الطلب. وإذا تمَّ قبول الطلب فتحدِّد مصر والسودان الكمية المسموح لهذه الدولة باستعمالها، وتقوم الهيئة الفنية المشتركة بين مصر والسودان بمراقبة عدم تجاوز هذا القدر من المياه.

ويمضي الدكتور سلمان في مقاله فيقول: (إن مثل هذا النص الاستعلائي الإقصائي لا يولِّد الا الغبن، لذا لم يكن غريبًا أن تجاهلته بقية الدول، بل وظلَّت تسخر منه باستمرار)، وبدأت تستخدم في مياه النيل حتى دون التحدث عن استعمالاتها كما فعلت وتفعل إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا. ولم تؤثر هذه الاستعمالات على السودان بعد لأن السودان – وكما ذكرنا من قبل – قد فشل في استخدام أكثر من 350 مليار متر مكعب من نصيبه من مياه النيل المنصوص عليه في اتفاقية مياه النيل منذ توقيع الاتفاقية عام 1959. فنصيب السودان بموجب الاتفاقية هو 18,5 مليار متر مكعب، بينما لم تَزِدْ استعمالات السودان على 12 مليار متر مكعب في العام خلال كل هذه الفترة، كما أكّد ذلك وزير الري والموارد المائية السابق. وقد أثرنا مرارًا هذه المسألة الخطيرة وضرورة معالجتها على وجه السرعة، بينما ظلّ المستشار القانوني للوفد المفاوض السوداني يطمئننا أن مصر لن تدّعي أن هذه المياه قد أصبحت حقًّا مكتسبًا لها لأنهم اتفقوا معها في هذه المسألة. وننبه إلى أن خبراء القانون الدولي لا يعتمدون على الوعود الشفهية، خصوصًا عندما تتعلق المسألة بمياه النيل، والتي قامت مصر باستخدام كل قطرةٍ منها لم يستعملها السودان. وسيكون من الصعب على السودان رفع معدّل استخداماته من مياه النيل إلى ما يزيد على 12 مليار متر مكعب سنويًّا بسبب اعتماد مصر الآن على ما فشل السودان في استخدامه خلال الأعوام الخمسين الماضية.

بعد ساعاتٍ من إعلان إثيوبيا بناء سدّ النهضة في إبريل عام 2011،

قـام السـودان ومـصر بالاحتجاج بشـدةٍ على السـدّ بحجة أنه سيسـبّب أضرارًا بالغـة ويقلّـل كميـات الميـاه التي سـيحملها النيـل الأزرق لهما. واقترحـت إثيوبيا تكوين لجنة من عشرة أعضاء تشـمل عضوين من كلٍ مـن مـصر والسـودان وإثيوبيـا، وأربعة أعضـاء آخرين من خـارج دول حوض النيل لتنظر في أي أضرارٍ قد تنتج من سدّ النهضة وتقترح الحلول اللازمة للتقليل من هذه الأضرار. وقد قبل السـودان ومصر هذا المقترح بترحيبٍ حار. فهذه أول مـرة في تاريخ نهر النيل تتمّ الدراسـة والنقاش لمشروعٍ على حوض النيل بهذه الصورة المتّحـضرة والودّية. وقد تكوّنت اللجنـةً وبـدأت أعمالهـا بالفعل قبل أكثر مـن عام، ومـن المتوقّع أن ترفع تقريرها في الأسابيع القادمة. وقد ظل السودان ومصر تشاركان في أعمال اللجنة بانتظام منذ إنشائها.

كان يجـب أن يكـون الهمُّ الأسـاسي للسـودان ومصر (كـما نصحنا في مقالاتٍ سـابقة) هـو الفـترة الزمنية التي سـتملأ إثيوبيا فيها بحيرة سـدِّ النهضة. فكلما طالت تلك الفترة قلّت التأثيرات السلبية المتمثّلة في نقص كميات مياه النيل التي سـتصل للسـودان ومصر. وقـد أوضحنا أن هذه المسـألة يجب أن تكـون جوهر المفاوضـات مع إثيوبيا بـدلًا من الارتباك الحـالي الذي تتـمّ فيه الموافقـة في القاهرة والخرطوم على قيام السـّد يومًا، ومعارضته اليوم الآخر.

كـما تجـب الإشـارة هنـا إلى أن ميـاه النيـل الأزرق التـي سـوف يتـمّ اسـتخدامها لتوليد الكهرباء في سدِّ النهضة تعود بعد ذلك للنيل الأزرق وتواصل انسـيابها للسـودان ومـصر. كـما أن إثيوبيا قد أوضحـت مرارًا وتكرارًا أنه لن تكون هناك استخدامات أي مياهٍ من سد النهضة لأغراض الري (وأكّدت ذلك طبيعة منطقة السد الصخرية). فكيف يمكن إذن أن يسبِّب سد النهضة أي أضرار للسودان ومصر؟

تواصـل التحضـير لبناء السـدِّ خـلال فترة عمـل اللجنـة الدولية ولم

يتوقَّف لأن مرجعية اللجنة لا تشـمل إيقاف أو إلغاء قيام السـدّ. ولا بدّ من الإشـارة هنا إلى أن بناء أي سدٍّ يتطلب تغيير مجرى النهر ليتمَّ البناء في مجـرى النهر الأصلي، وتتمُّ إعادة النهر لمجراه الطبيعي الأصلي بعد اكتمال العمل في السدّ.

وهنـا يبرز الارتباك الكبير في الموقف المصري والسـوداني. فقد وافق السـودان ومصر على قيام سـدّ النهضة واشـتركا في اللجنـة الدولية التي ظلّـت تجتمـع على مدى أكثر من عام منذ قيامها، بينما تواصل بناء السـدّ. وكما ذكرنا من قبل فإن مرجعية اللجنة التي قبلها السودان ومصر وشاركا بموجبها في أعمـال اللجنة منـذ أكثر من عام لا تشـمـل وقف أو إلغاء قيام السدّ. عليه لا بُدّ من التساؤل عن أسباب هذه الضجّة الضخمة التي أثارها سـفير السـودان في القاهـرة، وأثارتها ولا تـزال تثيرها مصر حول تحويل مجرى النيل الأزرق والدعوة للحرب بسبب ذلك.

لقد أوضحت إثيوبيا في الماضي أنها سـوف تقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق في شـهر سـبتمبر بعـد انتهـاء موسـم الفيضان، ولم يثر السـودان أو مـصر أيـة اعتراضات على هـذا القرار لأنهما تدركان جيدًا أن بناء سـدّ النهضـة (مثـل بناء أي سـدٍّ آخر) يتطلـب بالضرورة تحويل مجـرى النيل الأزرق. وقـد عدّلت إثيوبيـا جدولها الزمني لتقـوم بتحويل مجرى النيل الأزرق في 28 مايـو عـام 2013 في ذكرى الاحتفـالات بمرور 22 عامًا على وصول الحزب الحاكم والحكومة الحالية للسلطة.

إن القـول بضرورة انتظـار صدور تقريـر اللجنة الدوليـة قبل تحويل مجـرى النيـل الأزرق قولٌ مـردود لأن مرجعية اللجنة كـما ذكرنا من قبل لا تشمل وقف بناء السدّ. إن مرجعية اللجنة التي قبلتها السودان ومصر وشـاركتا بموجبها في أعمال اللجنـة تتمثّل فقط في التحقق من وجود أي آثارٍ سلبية وأضرار للسودان ومصر من سد النهضة، والعمل على التقليل من هذه الآثار السلبية والأضرار.

كما أن القول بأن تحويل مجرى النيل الأزرق هو خرقٌ للقانون الدولي لأنه تمّ بدون إخطارٍ للسودان ومصر قولٌ يناقض الواقع أيضًا، فالسودان ومصر عضوان فاعلان في اللجنة الدولية التي لديها ما لديها من معلوماتٍ عن سدّ النهضة منذ أكثر من عام. وهذا الوضع هو في حقيقة الأمر، وبمقتضى القانون الدولي، أكثر من الإخطار.

ولا بد هنا من إثارة مسألة الإخطار بالنسبة لسدود السودان ومصر: هل قام السودان ومصر بإخطار أية دولة من دول النيل بالسدود التي بناها السودان ومصر على نهر النيل؟ الإجابة هي أنه لم يتم إخطار أية دولةٍ أو حتى مدّها بأبسط المعلومات عن هذه السدود. لماذا إذن الحديث عن ضرورة الإخطار من طرف إثيوبيا فقط بينما السودان ومصر ترفضان حتى اليوم إخطار أية دولة بأيٍّ من مشاريعهما على نهر النيل؟

يثير بعض الكتاب والسياسيين المصريين مسألة انهيار سدّ النهضة ويخوّفون السودانيين بأن انهيار السدّ سوف يغرق السودان ويدمّر كل أرجائه من الحدود مع إثيوبيا حتى حلفا القديمة (والتي أغرقها السدّ العالي مع 27 قرية أخرى، ومع 200,000 فدان من الأراضي الزراعية الخصبة، ومليون شجرة نخيل وحوامض، ومع آثار تاريخية لا تُقدّر بثمن).

صحيحٌ أنه لو انهار سدّ النهضة فستكون له آثار كارثية على السودان. ولكن لو انهار السدّ العالي فستكون آثاره الكارثية أكبر على مصر. ولو انهار سدّ مروي فستغرق معظم المدن والقرى السودانية حتى حلفا القديمة. ولو انهار خزان الروصيرص فستغرق كل المدن والقرى على ضفافه حتى الخرطوم. انهيار السدود ونتائجه الكارثية إذن ليس حكرًا على سدّ النهضة.

إن التقنية التي تبني بها الشركات العالمية (مثل ساليني) السدود اليوم متقدمة عشرات المرات على التقنية التي بنى بها الاتحاد السوفيتي السدّ

العالي قبل نصف قرنٍ من الزمان، وبنى بها الإيطاليون خزان الروصيرص في ستينيات القرن الماضي، وبنى بها الصينيون سدّ مروي قبل أعوام. لماذا إذن سينهار سدّ النهضة ابن تقنية العصر الحالي ولن ينهار السدّ العالي أو خزان الروصيرص أو سدّ مروي أبناء تقنية القرن الماضي؟

إن إثيوبيا (أو أية دولة أخرى) لن تصرف خمسة أو ثمانية مليارات من الدولارات من أموال شعبها على سدٍّ وتهمل موضوع سلامة ذلك السدّ. كما أنه لا توجد شركة في العالم تبني السدود ولا تهتم بأمر سلامة هذه السدود. فالشركات تهتم بسمعتها أكثر من الدول لأن بقاءها وتنافسيتها في عالم اليوم يعتمد على جودة أدائها. فسجلُّ كل دولةٍ وشركةٍ (بل وحتى كل فردٍ) كتابٌ مفتوحٌ في عالم اليوم الإسفيري.

كما أن القول بأن سدَّ النهضة يقع في منطقة زلزالٍ (وعليه فهو معرَّضٌ للانهيار) قولٌ مردودٌ أيضًا. فنحن لم نسمع عن أي زلزالٍ في إثيوبيا إطلاقًا. ولو كانت المنطقة منطقة زلزال لانهار خزان الروصيرص، ابن الخمسين عامًا، والذي يقع في نفس المنطقة الجغرافية لسدِّ النهضة، ولما كان هناك معنى لصرف مئات الملايين من الدولارات لتعلية خزان الروصيرص في نفس وقت بناء سدِّ النهضة.

إن التعاون والتفاوض مع إثيوبيا وبقية دول حوض النيل بحسن نية وصدق حول حقوق هذه الدول تحت مظلة اتفاقية عنتيبي لحوض النيل هو الضمانة الوحيدة للاستفادة القصوى من مياه الحوض. ولن يحافظ السودان ومصر على حقوقهما بالاستعلاء والإقصاء والهتافات والآراء القانونية التي تعتمد على العنتريات أكثر من اعتمادها على القانون.

إن السودان يحتاج الآن أكثر من أي وقتٍ مضى (بعد ذهاب بترول الجنوب) لاستعمال كل نصيبه من مياه النيل واسترداد السلفة المائية التي منحها لمصر عام 1959. كما أن مصر تحتاج إلى مياهٍ إضافية لتوقف استيراد أكثر من 60٪ من احتياجاتها من القمح كما تفعل الآن (مصر

هـي أكبر مسـتوردٍ للقمح في العالم رغم الاسـتعمالات الضخمة والمهولة لمياه النيل، والتي تتكوّن حاليًا من كل نصيبها وثلث نصيب السودان من مياه النيل).

لكن هذه الزيادات في مياه النيل لن تتأتّى إلا بالتعاون التام وبحسـن نية وصدق مع دول حوض النيل الأخرى، والتخلّي عن سياسة الاستعلاء والإقصاء والتهديد التي ظلّ السـودان ومصر يمارسانها لأكثر من نصف قـرنٍ من الزمـان، والتي لم تولّد إلا الغبـن والإصرار من هذه الدول على انتزاع حقوقها، بأي ثمنٍ، كما يحدث الآن.

الحرب الإعلامية تستعر بين دول حوض النيل:

الصحافـة الإثيوبية من جانبها واصلت التلويح بالاعتداء على مصر، وهاجمت موقف الحكومة الإثيوبية التي اكتفت باستدعاء السفير المصري بعد تهديدات السياسـيين المصريين، والتي أشـار بعضهم فيها إلى احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية لوقف بناء سد النهضة.

وذكـرت صحيفـة «ريبورتر» الإثيوبية[1] واسـعة الانتشـار أن خبراء عسـكريين إثيوبيين هددوا بأنه إذا ضربت مصر سـد النهضة فستضرب إثيوبيا السد العالي.

وقالـت: «إن الموقـف الإثيوبي غامض منـذ البداية، فعـلى الجميع أن يـدرك أنـه ليس هنـاك قوة قادرة على منع تشـييد السـد مهـما يكن ومهما نتعرض للتهديد». وأضافت «هناك دهشة من تدخل مصر في طموحات إثيوبيا المائية؛ لأن مصر والسودان مجرد دولتين مشاركتين في النيل، وهناك (7) دول أخرى هي مصدر النيل».

وقالـت صحيفة «تاديس»: «إن بعض الخبراء العسـكريين الإثيوبيين يطرحـون السـيناريوهات الممكنة، ويشـيرون إلى أنها سـتكون إما بقبول

(1) صحيفة «ريبورتر» الإثيوبية عدد 9 يونيو 2013 .

المصريين تقرير اللجنة الثلاثية والتوقف عن الحديث في الأمر، وإما بأن يبدأ التفاوض حول السد تحت مائدة حوار دولية تشترك فيها كل دول حوض النيل».

وأضافت: «الخيار الثالث هو استعمال مصر للخيار العسكري بالإقدام على تفجير السد بالطائرات العسكرية أو إرسال فرق الصاعقة، وفي هذه الحالة سيكون رد إثيوبيا على نفس المستوى حيث سنعمل على إرسال طائراتنا الحربية وقصف السد العالي وأماكن أخرى مهمة عند المصريين».

وكان الرئيس المصري (محمد مرسي) قد شدد على أنه لا تفريط في نقطة ماء واحدة من حصة مصر، مشيرًا إلى أن الدراسات المتوافرة عن السد ليست كافية، وأنه سيجري اتصالات بإثيوبيا لبحث الموضوع.

وكانت إثيوبيا قد استهانت بتهديدات مصر بشأن الهجوم على السد، ووصفتها بأنها أحلام يقظة، ووصل الأمر بصحيفة إثيوبية أن حرضت على الحرب ضد مصر. بينما أعلنت إثيوبيا الرسمية تصميمها على بناء «سد النهضة» على النيل الأزرق وقال (غيتاشيف ريدا)، المتحدث باسم رئيس الوزراء الإثيوبي (هايلي مريم ديسالين): «سنواصل مشروعنا»، وإن بناء السد لا يتوقف على «إرادة السياسيين» المصريين، وإن إثيوبيا دعت الرئيس المصري (محمد مرسي) لبحث موضوع السد، لكن «التفاوض» بشأن وقف المشروع غير وارد. وكانت إثيوبيا قد بدأت بالفعل التحويل الذي بدأ في مايو 2013 بعرض 500 متر، ليسمح بالبدء بأشغال السد الذي تقدر تكلفته بـ3.2 مليار يورو. بينما صرح وزير الخارجية المصري، (محمد كامل عمرو)، بأن الحوار مع إثيوبيا حول «سد النهضة» كفيل بتحقيق «أهدافها التنموية» ومصالح دولتي مصب نهر النيل، وهما مصر والسودان. في حين حذر مستشار الرئيس المصري بأن مصر ستدرس «كل الخيارات» إذا كان المشروع الإثيوبي سيضر

بمصر. وأعلنت مستشارة الرئيس المصري للشئون السياسية (باكينام الشرقاوي)،أن القاهرة ستطلب من إثيوبيا وقف مشروعها[1].

موقف المثقفين السودانيين من التصريحات المصرية:

فجرت أزمة المياه الغضب المصري الشعبي والرسمي فلم يتمالك البعض أن هدد بضرب سد النهضة بالطائرات بينما توجه البعض باللوم والنقد الغاضب لموقف السودان المتباين من الأزمة كلها. ردود الفعل الغاضبة تجاه السودان الرسمي الذي بدا واضحًا أنه يؤيد قيام سد النهضة ولا يرى فيه أي خطورة على أمن السودان القومي ويقول إن إثيوبيا كانت تنسق مع الحكومة السودانية وتطلعها على المستجدات أولًا بأول جعلت بعض الساسة والقيادات المصرية تصف الموقف السوداني بأنه «مقرف» وكانت هذه الانتقادات والتصريحات قد بثتها الفضائية المصرية الرسمية. وقد أيقظت هذه الانتقادات مواجع بعض المثقفين السودانيين ضد أشقائهم في مصر. وكان رد الصحف غير الحكومية متطرفًا جدًّا فقد نشرت بعض الصحف غير الحكومية[2] مقالًا ردت فيه على تصريحات بعض الساسة والتي بثها التلفزيون المصري على الهواء فقالت: (والسيد أيمن نور يتحدث عن السد الإثيوبي ليقول إن موقف السودان «مقرف»!!! وطوفان المواقف المقرفة من السودان يتدفق... وهياج المثقفين السودانيين يقص كيف أنه لما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م كان السيد محمد أحمد محجوب يتلقى النبأ وهو يهبط مطار هيثرو للقاء الرئيس البريطاني بعد ساعة في مقر الضيافة والمحجوب يمنع إرسال حقائبه إلى هناك.. والمحجوب حين يلقى إيدن يكيل له بلغة لندن التي يجيدها المحجوب.. وبعصبية السوداني.. ويتجه إلى المطار... وفي الأجواء المحجوب يتلقى رسالة عبد الناصر أن جامعة

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط، نشرة 7 يونيو 2013.

(2) صحيفة الانتباهة السودانية، عدد الخميس 6 حزيران/ يونيو 2013.

الدول العربية تختاره ليلقي خطابًا أمام الأمم المتحدة نيابة عن مصر وعن السودان... هو.. وليس فوزي مندوب مصر هناك... وهواتف الخرطوم تضج عندنا أمس تحصي مواقف السودان المقرفة تجاه مصر.. فالسودان يأوي سفن مصر «الظافر والقاهر» في بورسودان أيام عدوان 1967.. والكلية الحربية في جبل الأولياء تأوي طائرات مصر في وادي سيدنا و..... بينما آخرون يحصون هدايا مصر.... آخرها كان هو أن «مبارك قبل سقوطه بأسابيع كان يقيم معسكرات اللاجئين من السودان..!! بعد أن ينجح مدير مخابراته عمر سليمان في إشعال المنطقة الشمالية من السودان بالتعاون مع أيمن نور... «وغريب أن أيمن نور كان في لقاء أمس الأول هو أول من يصرح أن موقف السودان «مقرف».. ومصر ما بين إشعال شمال السودان.. ودعم «قرنق» وإيواء تمرد حركات دارفور وإيواء كل عدو للسودان.. حتى في أيام الرئيس الحالي محمد مرسي.. مصر التي تواجه مجاعة بعد خمسة أشهر فقط «هكذا تقول الدراسات» هي من يدعم الآن عملًا آخر غريبًا ضد السودان!!).

واستمرت المقالات الغاضبة تذكر مصر بمواقف السودان الداعمة لها منذ أيام حرب اليمن والعدوان الثلاثي، فقد نشرت بتاريخ الثلاثاء، 11 يونيو 2013 مقالًا نقتطف منه ما يلي: ((آه يا مصر.. بعد ضربة يونيو 67 بيوم واحد.. عبد الناصر كان أول هاتف خارجي له هو حديث مع الرئيس الأزهري..، وناصر يحدِّث الأزهري تسعين دقيقة.. وكأنه يبكي عنده. حدَّثه عن السوفيت.. ومصر حين تطلب أسلحة من هناك يعود إليه السفير ليبلغه أن إجابة السوفيت هي: لا نستطيع تزويد مصر بالسلاح قبل أن نعرف الأسباب التي جعلت القيادة العسكرية تترك السلاح السوفيتي في العراء، أكفأ وأحدث سلاح في العالم، ليصبح الأمر هزيمة للسوفيت قبل مصر، قال عبد الناصر للأزهري: قلت للسوفيت إن هذا الوقت لا يصلح للإجابة عن بعض الأسئلة،

قلت لهم: ليس بين إسرائيل والقاهرة إلا أن يتقدم الطابور الإسرائيلي.. فقط.. وطلبنا السلاح والسفير السوفيتي يعود ويقول: الكرملين تطلب الثمن قبل التسليم!!! قال السفير.. أو قطنًا.. بحيث لا تتحرك دفعة من السلاح إلى الشاطئ إلا بعد صعود دفعة من القطن إلى السفينة. هكذا قال حرفيًا وناصر يحكي ساعة ونصفًا.. وأزهري يقول.. نعم.. نعم.. وكأنه يهدهد الرجل الحزين.. الحزين، والسودان.. يعلن أن كل شيء في السودان لمصر ويفعل ما قال. بعدها كان هاتف أزهري في جلسته ذاتها يجعل الملك فيصل يسكب المال لمصر لشراء السلاح.. والأمير الصباح في الكويت.. مثلها، ويجمع مؤتمر الخرطوم وناصر حين يهبط الخرطوم تكتب صحف الغرب في دهشة عارمة .. ناصر المهزوم يُستقبل في السودان استقبال الفاتحين. كان السودان كله يتدفق في الخرطوم «لرفع الروح المعنوية» لمصر.. السودان يعرف السلاح المناسب في الوقت المناسب. قال الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن الذي ننقل عنه تفاصيل ما جرى، قال المحجوب: عبدالناصر حين دعاني لمنزله يدخل بعد عشر دقائق. ويعتذر بأن جيكوب مالك أطال البقاء، قال ناصر للمحجوب: دعوتك لأنني أريد شخصًا أستطيع أن أُفرغ أمامه ما في قلبي. كان متعبًا وحزينًا جدًّا والمحجوب يقدم الحل والسودان يطفئ حرب اليمن التي كانت حربًا بين ناصر والسعودية ويجعل قوات مصر «60» ألف رجل في اليمن يغادرون اليمن. لم يكن الأمر سهلًا، فالمحجوب حين يهبط جدة، يلقاه سفير السودان ليقول إن الملك فيصل ليس مستعدًّا للحديث حول قضية اليمن، والأمير عبد الله يلقى المحجوب ليقول: أرجو ألا تكون قادمًا للحديث مع أبي في قضية اليمن، والمحجوب يقول: ولم لا..؟ ما الذي يمنع؟ قال عبد الله: المصريون لا يحفظون اتفاقًا. قال المحجوب: يا عزيزي الأمير، الأمر الآن أكبر من مصر، وجودنا كله في خطر، والملك فيصل الغاضب من سفه الإعلام المصري «أسوأ ما عرف العرب من إعلام» يستقبل المحجوب ليقول: بالطبع أعرفك جيدًا وأحفظ لكم

بـدوري أعظـم التقدير وفـوق ذلك أعرف أنـك بصفات العـربي النبيل الـذي حين يجـد خصمه جريحًا فإنه لا يقتله، بـل يعالجه، ثم يعرض عليه ما يعرض الملك فيصل في أغرب أسلوب للمحادثات، يعطي المحجوب ورقة وقلمًا، ويجعل المحجوب يجلس خلف مكتبه مكتب الملك.. ويقول: اكتب ما تريد. والمحجوب يكتب ويكتب كل ما يصلح مصر والمصريين.. دون سـطر واحد لصالح السودان، هذا سـطر واحد من كتاب السودان تجاه مـصر، نرجـو أن يتكرم أي مصري بكتابة سـطر واحـد صنعت فيه مصر خيرًا للسودان.. في تاريخه كله.

وتسـتمر الصحيفة في ردودها الغاضبة، فتكتـب مقالًا بعنوان «حتى نفـــهم» الذي نشر بتاريخ الإثنين 10 يونيو 2013 لتقول: «ولا دهشة.. والمسرحية شـخصياتها وكلماتها هي: مدير المخابرات المصرية الذي يهبط الخرطوم الأسبوع الماضي للاعتذار عن إساءة معروفة يطير بعدها بساعة إلى أفورقـي يطلـب منه دعـم المعارضة الإثيوبيـة ضد إثيوبيا، والتفسـير البسيط الذي يمنع الدهشة - الدهشة للإساءة، وللاعتذار، وللتحريض الغريب - هو : أن مخابرات مصر هي ذاتها مخابرات مبارك، لم تتبدل هناك شـخصية واحدة. ومخابرات مـصر في تعاملها مع السـودان وإثيوبيا تتبع أسلوب: الحبل والعصا، والمخابرات المصرية تدعم المعارضة في السودان - في تاريخـه كلـه ضـد الحكومات كلهـا - وذلك حتى تصبـح المعارضة هي الكرباج الذي يسـوق الخرطوم خلـف القاهرة، والمخابرات المصرية تدعـم المعارضـة الإثيوبية سرًّا وبواسـطة أفورقي حتـى تصبح المعارضة هـذه كرباجًا يقـوم بتطويع إثيوبيـا، حتى تمشي خلـف القاهرة، والمسرح يزدحـم بالممثلين والأحداث، وإسرائيل تمنـع أفورقي من دعم المعارضة الإثيوبية.. وتطلب دعم المعارضة السـودانية، وسـلفاكير يتقدم بوساطة بـين إثيوبيا وإريتريا.. وذلك حتى تصل إثيوبيا إلى ميناء عصب... سـلفا يريد أن يذهب بإثيوبيا بعيدًا عن الخرطوم... والطلب كان هو أغنية سلفا

كير في عرس افتتاح أنبوب النفط الجنوبي في بورسودان... ومصر التي تكيل الشتائم للسودان الأسبوع الماضي ثم تعتذر - تقيم مؤتمرًا للتمرد في مصر... وتمنح 1200 فرصة في الجامعات لطلاب التمرد».

الدبلوماسية السودانية تسعى للوساطة:

غير أن الدبلوماسية السودانية واصلت تحركاتها ومساعيها مع كل من مصر وإثيوبيا لإيجاد حل شامل لأزمة سد النهضة فتمت الاتصالات المكثفة لاستضافة قمة ثلاثية في الخرطوم تضم الرئيسين المصري والسوداني - محمد مرسي وعمر البشير - ورئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ماريام دسالنج ووزراء الخارجية بالدول الثلاث وسط موافقة مبدئية وترحيب من الجانب الإثيوبي لعقد هذه القمة وذلك بهدف الوصول لاتفاق حسن نوايا أو ميثاق شرف يتعهد فيه كل طرف بعدم الإضرار بمصالح أي طرف سواء كانت مصالح مائية أو غيرها على أن يمهد هذا الميثاق لاتفاق مائي جديد بين مصر والسودان وإثيوبيا يضمن نصيبًا مقبولًا لكل طرف خصوصًا دولتي المصب مصر والسودان من مياه النيل، دون أن يتعارض هذا الاتفاق مع مصالح سائر دول حوض النيل السبع. ووسط تكتم وسياج من السرية وفي حضور عدد من وزراء دول حوض النيل والسفير الإثيوبي بالقاهرة عرض الدكتور محمد بهاء الدين وزير الموارد المائية والري في جلسات خاصة عقدت على هامش اجتماعات مجلس وزراء المياه الأفارقة مخاوف القيادة السياسية المصرية من الآثار السلبية الكارثية المتوقعة من إقامة سد النهضة الإثيوبي، وذلك في إطار الجهود والمساعي المصرية للجوء للتكتلات الإقليمية والإفريقية. مخاوف مصر لخصها المهندس أحمد بهاء الدين، رئيس قطاع نهر النيل والمسئول الأول عن ملف النيل بأن إثيوبيا لا تتبع قواعد القانون الدولي الذي ينظم التعامل مع الأنهار كنهر النيل الأزرق وتتجاهل وجوب الإخطار المسبق والدراسة المشتركة للمشروع بين الدول المتشاطئة لتقليل المخاطر

والآثار السلبية المائية والاجتماعية والاقتصادية على دولتي المصب مصر والسودان. فمصر تدعو للبحث المشترك عن بدائل ومشروعات مائية لتعويض الدولتين عن النقص المحتمل في تدفق المياه بشكلها الطبيعي وتحذر مصر من أن سد النهضة سيسمح لإثيوبيا بالتحكم الكامل في مياه النيل الأزرق والذي يمثل نحو 85٪ من الإيراد السنوي لمياه النيل.

وصرح محمد عمرو وزير الخارجية بأن الفترة القادمة ستشهد تحركًا دبلوماسيًّا مصريًّا مكثفًا يستهدف التنسيق مع الجانبين الإثيوبي والسوداني حول نتائج وتوصيات تقرير لجنة الخبراء الدولية، والتي خلصت إلى ضرورة إتمام الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع قبل استكمال عملية التنفيذ، وصعوبة الوقوف على الآثار المحتملة له على حجم ونوعية المياه الواردة إلى كل من مصر والسودان دون إعداد الدراسات الكافية وأن أمن مصر المائي لا يمكن تجاوزه أو المساس به وأن علاقات الإخوة والاحترام المتبادل وحسن الجوار بين دول حوض النيل الشرقي الثلاث كفيلة وكافية لإجراء حوار بناء يتناول الشواغل المصرية بوضوح بما من شأنه الوصول إلى نتائج تحقق الأهداف التنموية للدول الثلاث وتحفظ المصالح المائية لدول المصب.

من جانبه، أعلن الدكتور أحمد سمير وزير الدولة المفوض للتنمية الإدارية أن مصر لن ترفع السلاح في وجه أي دولة إفريقية صديقة في أي يوم من الأيام وأن أزمة سد النهضة مع إثيوبيا سوف يتم إنهاؤها بالطرق الدبلوماسية والاتصالات المباشرة بين البلدين دون وساطة، خاصة أن إثيوبيا أعلنت أن السد ليس ضد مصر أو حرمانها من حصتها من مياه النيل بل أن الهدف هو توليد الكهرباء وتوفير الطاقة لمشروعات التنمية. كما أكد الدكتور عصام صديق وزير الري والموارد المائية السوداني السابق إمكان قبول الحكومة الإثيوبية للوقف الفوري لجميع الأعمال القائمة حاليًّا في سد النهضة المقام على النيل الأزرق بالقرب من الحدود

السـودانية وذلك في حالة طلب حكومة السـودان عقـد قمة ثلاثية تجمع القيادات السياسـية لدول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا لوقـف حالـة الاحتقان الإعلامـي والشـحن الزائد في الشـارع المصري والإثيـوبي، وذلـك لتحقيق مبدأ الشـفافية وإثبات حسـن النوايا المتبادل للأشقاء المتشاركين في المصدر النهري الواحد.

دولـة جنـوب السـودان سـتفاقم أزمـة الميـاه بتوقيـع الاتفاقية:

مـن المتوقـع أن تتفاقم أزمـة المياه بتوقيـع دولة جنوب السـودان على اتفاقية «عنتيبي» والانضمام رسـميًّا للدول الموقعة على الاتفاقية الإطارية وذلـك خـلال الاجتـماع العـادي لمجلـس وزراء المياه لـدول الحوض، الذي سـيعقد في 21 يونيو 2013 بدولة جنوب السودان، وسيتم منحها العضوية بمبـادرة حوض النيل، وبذلك يصبح إجمالي الدول الموقعة على الاتفاقيـة 7 دول يمكنهـا بعدها إنشـاء المفوضية. ويترتـب على ذلك أن دولة جنوب السودان ستطالب بحصتها من مياه النيل التي تحصل عليها السـودان، والمقـدرة بـ18.5 مليار مـتر مكعب، حيـث لم يكن لها حصة محـددة من ميـاه النيل، لأنهـا كانت جزءًا من السـودان عنـد التوقيع على اتفاقيـات اقتسـام مياه النيل لعامـي 1929 و1959، وبعد اسـتقلالها لم تحدد لها حصة واضحة من مياه النيل.

موقف مصر من الاتفاقية الإطارية:

الدكتور محمد بهاء الدين، وزير الموارد المائية والري، أعلن موقف مصر الرسمي بأن مصر لن توقع على الاتفاقية الإطارية ما لم تنص صراحة على ضمان حصتها من مياه النيل، إلا إذا أصبحت شروطها ملائمة، معتبرًا أن الاتفاقية دون توقيع القاهرة والخرطوم لا جدوى لها.

وقد وقعت خمس دول حتى الآن من دول حوض النيل على هذه الاتفاقية، وهي: «إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا»، وهي الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذي لاقى رفضًا من دولتي المصب «مصر والسودان»، لأنه ينهي الحصص التاريخية للدولتين «55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان»، بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبي الأوغندية على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعًا منصفًا ومعقولًا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

اضطراب وتباين المواقف المصرية تجاه سد النهضة:

لقد ظل موضوع أزمة مياه النيل، رغم أهميته القصوى، يلفه الكثير من الغموض، حتى انفجرت الأزمة إثر انهيار المفاوضات في مؤتمر شرم الشيخ في إبريل 2010 بعد أن كانت قد بدأت في الظهور إلى العلن في مؤتمري كينشاسا في مايو 2009، والإسكندرية في يوليو 2009، رغم أن البوادر الأولى للخلاف ظهرت في وقت مبكر للغاية، حين أعلنت برلمانات كل من كينيا، وأوغندا، وتنزانيا في أواخر عام 2003 عدم الاعتراف باتفاقية 1929 [1].

وقد ظهر لاحقًا أن هناك قضايا وحقوقًا مفصلية لمصر كانت محل رفض من عدد من دول المنابع طوال الوقت، وأن استراتيجية التفاوض أو التعامل مع هذه الخلافات لم تكن في مسارها السليم، إذ إنها أدت في نهاية المطاف إلى إصرار عدد من دول المنابع على أن الوقت قد نفد أمام ما تراه هذه الدول نوعًا من الحيل والدفوع المصرية التي تهدف إلى كسب الوقت، وأنها سوف تتجه إلى التوقيع المنفرد.

---

(1) هاني رسلان :أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل – مجلة السياسة الدولية.

وهـذا ما حدث بالفعل، حين وقعت أربع دول هي إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيـا، وروانـدا، في 14 مايو 2010، بعد مشـاورات مكثفة جرت في مدينـة عنتيبـي الأوغندية، ثم سرعان ما لحقت بهـا كينيا بعد ذلك بوقت وجيز، لتجد مصر نفسها في مواجهة مفتوحة بشأن قضية من أخطر القضايا التي تتصل بشـكل مبـاشر بأمنها القومـي، وقدرتها على توفير الوسـائل والإمكانيات اللازمة للاسـتمرار في عملية التنمية، وتوفير سـبل العيش لأبنائها، الأمر الذي قد يضطرها إلى إعادة صياغة كثير من مناحي الحياة فيها. لقـد أدى ذلك كلـه إلى إثارة نوع من الدهشـة والاسـتغراب المصحوب بالقلق لدى الرأي العام المصري ووسائل الإعلام المختلفة، حيث كانت هذه التطورات مفاجئة بالنسـبة له، وغير مفهومة، في سـياق التصريحات المطمئنـة التي عاش المصريون في ظلها لسـنوات، الأمر الذي ترتب عليه إحداث ردود فعل تتسم في كثير من الأحيان بالتسرع والاندفاع.

وأشـارت بعـض الأقـلام إلى أحاديث عـن الحرب بشـكل أو بآخر، ولجـأ البعض الآخر إلى التهوين من شـأن الأزمة أو مـا قد يترتب عليها. وأصبحـت قضية المياه واحدًا من الموضوعات الجاذبة لوسـائل الإعلام، بحثًا عن المعلومات والتحليلات، في محاولة لاستكشاف الآفاق المحتملة لهذه التطورات.

وغنـي عن القـول أن بعض التغطيـات الإعلامية اتسـمت بالميل إلى الإثارة، باعتبار أن أزمة المياه أصبحت واحدة من قضايا الرأي العام التي تحظى بالمتابعة اللصيقة، الأمر الذي كانت تتابعه الدول الإفريقية المعنية، وتراه تأكيدًا لما تحاول أن تسـوق له من أن هناك اسـتعلاء مصريًّا، وروحًا أنانية، وأن مصر ترى النيل نهرًا مصريًّا، ولا حق لأحد آخر فيه، وهو أمر بطبيعة الحال يخالف المواقف المصرية داخل قاعات التفاوض، ومجهودات التعـاون التي بذلتها مصر طوال عقود متصلة، ولكنها تداعيات سياسـة الغموض والإخفاء، ومحاولة الادعاء بأن كل الأمور تسير على ما يرام.

ومن ناحية أخرى، حملت أزمة الخلاف حول نصوص الاتفاقية الإطارية وكيفية الطريقة التي تعاملت بها مجموعة الدول التي وقعت اتفاقية عنتيبي، مؤشرات وإشارات أخرى كثيرة إلى أن مكانة مصر وثقلها الإقليمي في حالة تراجع كبير. وقد ساد الإحساس لدى قطاع كبير من المهتمين والمتابعين بأن الأزمة ليست مقتصرة على مطالبات من دول المنابع بشأن احتياجاتها التنموية، وأن الأوضاع الحالية للأزمة تبين أن أبعاد الخلاف تتخطى الجوانب الفنية أو المطالب التنموية إلى أبعاد أخرى، تتصل بقضايا السياسة، والتاريخ، والسياسات والطموحات المرتبطة بتفاعلات وأوضاع إقليمية وأخرى دولية، وأنه ربما تكون هناك أطراف خارجية تشجع دول المنابع وتحرضها على هذه المواقف المتصلبة التي بدا لبعض الوقت أنها غير عملية، وأنها لا تستهدف احتياجات تنموية فقط، بل تتوخى أيضًا تحقيق أهداف أخرى ذات طابع سياسي واستراتيجي بالنسبة لتصورات وطموحات بعض القادة في هذه الدول، خاصة أولئك الذين تم تعهدهم بالرعاية الأمريكية، مثل ميليس زيناوي، ويوري موسيفيني.

يضاف إلى ذلك المتغير الجديد المتمثل في انفصال جنوب السودان وتحوله إلى دولة مستقلة، مما يعني أن هناك الكثير من التعقيدات التي سوف تواجه مشروعات استقطاب الفواقد التي كانت تعول عليها مصر في الحصول على كميات إضافية من المياه، تعينها على سد الفجوة المتزايدة في احتياجاتها. وعقب التغيرات التي حدثت، إثر ثورة 25 يناير، والانشغال المصري بالتفاعلات الهادفة إلى بناء نظام سياسي جديد، قامت دولة سادسة من دول المنابع، هي بوروندي، بتوقيع اتفاقية عنتيبي، الأمر الذي سوف يقود إلى دخولها حيز التنفيذ، وقد تبع ذلك إعلان إثيوبيا عن البدء الفعلي في إنشاء سد النهضة في إبريل 2011 المقرر له أن ينتهي في عام 2015 ومن ثم، فقد أصبح واضحًا أن موقف مصر فيما يتعلق بقضايا المياه يزداد تعقيدًا.

وفي الوقت نفسه، أخذ التناول المصري - على المستويين الإعلامي والشعبي - لقضايا أزمة المياه في حوض النيل يزداد اضطرابًا، وأصبح هناك نوع من التضارب في المواقف والمعلومات، نتيجة عدم وضوح أبعاد الأزمة منذ البداية، وأيضًا للتوجه الطبيعي الرافض لكل ممارسات النظام السابق، والسعي إلى تعداد أخطائه ومناحي تقصيره. ورغم صحة هذا الحكم من الناحية الإجمالية، فإنه لم تكن هناك التفرقة الواجبة بين تحميل الأخطاء لنظام مبارك، والتفريط في حقوق مصر التاريخية، وقدرتها على البقاء.

فالقول إن وزر أزمة مياه النيل يقع على عاتق النظام السابق بسبب تقصيره إزاء القارة الإفريقية بشكل عام، ودول حوض النيل بشكل خاص، رغم أنه قول صحيح في منطوقه العام، فإن خطورته التي لم ينتبه لها الكثيرون هي أنه يتجاهل كل العوامل والمواقف الخاصة ببعض دول المنابع، ويحمل في طياته من الناحية الأخرى التسليم بصحة مواقف مجموعة دول عنتيبي التي ترفض الاعتراف بمبدأ الإخطار المسبق -وهو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي- أو حقوق مصر التاريخية، بما يحمل أخطارًا عديدة تحمل إمكانية التقليل من كمية المياه التي تصل إلينا حاليًّا، وهي 55.5 مليار متر مكعب، ومن الممكن أن تؤثر أيضًا في قدرة كل من السد العالي وسد أسوان على توليد الكهرباء.

في ظل هذه الظروف والمعطيات، أصبح من الواضح أننا مقبلون على صراع طويل سوف يستغرق وقتًا وجهدًا، ويحتاج إلى حشد طاقات الدولة وراء أهداف محددة تنطلق من رؤية استراتيجية واضحة، بما في ذلك الأدوات والوسائل المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية. ومن المعروف أن الخطوة الأولى تتمثل في أن نعرف أين نقف الآن، وما التهديدات المحتملة، وما البدائل المتوافرة لمواجهتها، أو لتجاوزها، أو حتى التعايش معها.

وفي الوقت الحالي، ورغم إطالة المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة يناير 2011، وما يرتبط بذلك من خلافات وصراعات سياسية تشغل

الداخل المصري وتستهلك قواه، فإن أزمة المياه في حوض النيل تظل شأنًا بالغ الأهمية. ويمكن القول – دون الدخول في الكثير من المقدمات – إن أزمة قضايا مياه النيل بالنسبة لمصر تنقسم إلى محورين، أولهما يتعلق بالإطار القانوني لمبادرة حوض النيل المشتركة، المعروفة إعلاميًّا باسم اتفاقية عنتيبي. أما الآخر، فيتعلق بالسدود الإثيوبية، وبشكل خاص سد النهضة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الملف العديد من الموضوعات التي حرصنا على أن تغطي زوايا وجوانب مختلفة من أزمة المياه، سواء فيما يتعلق بالوضع القانوني لنهر النيل، أو الأمن المائي المصري، كرؤية تحليلية، أو اتفاقية عنتيبي وما يرتبط بها من جوانب مختلفة، وقضية السدود الإثيوبية، وزيادة الإدراك العام بأهمية التعاون، ومبادرات القوى المدنية المصرية في هذا المجال، فضلًا عن إلقاء الضوء على أبعاد المتغيرات السياسية في حوض النيل، وسؤال التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري.

مقترحات إيقاف حرب المياه أو تحويلها لصالح مصر والسودان:

إن الأزمة الحالية هي في واقع الأمر ذات أبعاد سياسية واستراتيجية وتنموية وفنية، ويجب أن تشمل الحلول جميع هذه الجوانب وفق استراتيجية شاملة.

يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن هناك تدخلات خارجية هي التي أحدثت جوهر الأزمة الحالية وأنها تسعى لتغيير القواعد الحاكمة لتوزيع المياه على حساب مصر والسودان وأنه يجب الحيلولة دون حدوث ذلك.

ينبغي التوضيح والتركيز على أن مطالبات مصر باحترام مبدأ الإخطار المسبق لا تمثل نوعًا من الهيمنة، أو السعي إلى السيطرة، أو التحكم، كما تسعى بعض الأطراف – بشكل حثيث – لتكريس هذه النظرة، حيث

إن هــذا أمر محل اتفــاق دولي في كل أحواض الأنهار في العالم. فالمياه ملك مشترك لكل دول الحوض، وليس لدول المنابع دون دول الممر أو المصب. وحتى لو صح أن هناك مشاريع سابقة تم تنفيذها دون إخطار مسبق فإن هذا خطأ يجب تجنب حدوثه مستقبلًا.

يجب التوضيح والتركيز على أن مصر تسـعى للتعاون دائمًا، ولا تقف حجـر عثـرة أمام تنمية أي دولـة في المنابع، أو تلبيـة احتياجاتها التنموية، بـل تبحث عن الحلول الوسـط، وترغب في التوافـق والتعاون، وكذلك المساعدة ما أمكن، سـواء في قضايا الميـاه، أو الاسـتثمـارات، أو التجـارة المتبـادلـة، أو المساعدات الفنية أو التنموية.

يجـب تأكيد أن ما تحصل عليه مصر والسـودان مـن المياه هو حق لهما، وليـس منحة من أحد، وأن هـذا الحق هو حق طبيعي ظل يصل إلى مصر والسـودان بشكل متواتر ومستقر على مدى آلاف السنين. كما أن مجريات الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية، وقـدرة البلدين على البقاء على قيد الحياة تتوقـف على نهر النيل. ومن ثم، فإن البلديـن لديهما قضية عادلة يجب أن يحسنا عرضها على المستويين الإقليمي والدولي، وأن يظهرا أنهما سيدافعان عـن هذه الحقوق المدعومة بالتاريخ، وبالقانـون، وبالاحتياجات التي لا يمكـن الاسـتغناء عنها. وفي سـبيل ذلـك فإنه يجب على البلدين السـعي المشترك نحو:

التقارب بين شـعبي وادي النيل مصر والسـودان وإزالة الاحتقانات وتنسـيق الجهود والسياسـات والقرارات وعدم الانفراد بأي قرار يتعلق بمياه النيل؛ وذلك من أجل المصير المشترك لكلا البلدين.

التخلي عن سياسـات ردود الأفعال وانتهاج استراتيجية واضحة تجاه واقع مستقبل المياه في المنطقة.

تكثيـف العمـل السـياسي والدبلوماسي الرسـمي والشـعبي في جميع

المحافل المحلية والإقليمية والدولية من أجل عزل إسرائيل عن دول حوض النيل ومنعها من تحقيق استراتيجياتها وأهدافها الرامية لتطويق دولتي مصر والسودان والسيطرة على موارد المياه ومنابع النيل، وذلك أن إسرائيل قد عملت بجد وفق استراتيجية محكمة منذ قيامها في عام 1948 فأنشأت تحالفات محكمة مع جميع دول المنبع وسجلت اختراقات واضحة لتلك الدول في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وأمدتها بالخبراء وأنشأت المشاريع وتدخلت في ملفات المياه تدخلًا سافرًا معلنًا، ونجحت في تحقيق جميع استراتيجياتها بلا استثناء، وهي الآن في سبيل تحقيق الفصل الأخير من فصول السيطرة، وذلك بخنق دولتي مصر والسودان وتهديدهما بالفناء عبر بناء سد النهضة الذي من شأنه أن يغرق الدولتين ويدمر حضارة وادي النيل للأبد.

مراجعة استراتيجية وسياسات مصر تجاه دول حوض النيل على وجه العموم وتجاه السودان على وجه الخصوص، وتقليل مجالات النزاعات وحل الإشكالات والمسائل العالقة، وتوجيه الجهود نحو العمل المشترك بصفة عامة، وتبادل التنسيق حول مياه النيل بصفة خاصة.

مقترحات معالجة أزمة السد:

- التفاوض مع السلطات الإثيوبية لاستكمال جميع الدراسات اللازمة لتأكيد سلامة السد الإثيوبي مع الشفافية في هذه الدراسات وتمليك بقية دول الحوض هذه المعلومات، وذلك أن الماء مورد مشترك يحميه القانون الدولي والاتفاقيات.
- مطالبة إثيوبيا فورًا بإيقاف العمل بالسد وإقامة سدود صغيرة بديلة لو تبين أن السد يشكل خطرًا حقيقيًا على أمن السودان ومصر من ناحية عدم سلامته أو من ناحية حجر كميات المياه المقررة لكل من السودان ومصر.

- السعي نحو تقليل علو السد، وضمان سلامته، وعدم استخدامه كمهدد لأمن السودان ومصر.
- ضمان كفاية المياه المنسابة من النيل الأزرق لكل من دولتي السودان ومصر، وعدم الإضرار بمصالح الدولتين.
- مراعاة التقاسم العادل والمنصف لمخزون المياه، وانتهاج معادلات منصفة لجميع الدول المشاطئة، مع عدم الإضرار بمصالح أية دولة.
- امتناع أي دولة منفردة عن إقامة أي مشاريع مائية في أراضيها إلا بعد مشاورة بقية دول حوض النيل.
- تشجيع مشروعات إقامة السدود عند المصب لمنع الهدر والفاقد الذي يذهب للبحر الأبيض المتوسط.
- تشجيع المشروعات التي تضمن زيادة الحصص المائية من النيل مثل مشروع تحويل هدر مياه نهر الكونغو إلى حوض النيل ومشروع قناة جونقلي وغيرها من المشاريع المائية المفيدة.
- عدم التصرف في مياه النيل لأي دولة غير مشاطئة سواء بالبيع أو خلافه؛ وذلك بمقتضى القانون الدولي.
- اشتراط موافقة دول حوض النيل على أي جهة تستثمر أو تعمل في مجال المياه، وذلك منعًا للتغول الخارجي على دول حوض النيل وأن يكون الاستثمار وفق ضوابط تتفق عليها دول الحوض وتضمن عدم التغول الخارجي ومحاولة السيطرة من أي جهة على مياه النيل والالتزام بمقررات الاتفاقيات والقانون الدولي..

استمرار التفاوض حول اتفاقية عنتيبي:

إن اللجوء للعمل الدبلوماسي والقانوني يمكنه أن يساعد في التوصل إلى اتفاقيات وحلول في مصلحة جميع الأطراف وخاصة فيما يتعلق

باتفاقية عنتيبي. وكان سفير بوروندي بالقاهرة وهي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية عنتيبى قد صرح في شهر أكتوبر من عام 2012 بأن تلك الاتفاقية «ليست مطلقة ولا نهائية مشيرًا إلى أهمية الحوار بين دول حوض النيل جمعاء من أجل التغلب على أي خلافات ....».

ونعرض فيما يلي رأي الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الإفريقية بالقاهرة، والذي كان قد نصح دولتي السودان ومصر بالتوقيع الفوري على اتفاقية عنتيبي لمياه النيل قبل فوات الأوان، محذرًا من أن الوقت ليس في صالح البلدين، وأن التقاعس عن الاتفاقية له تبعاتٌ في كامل الخطورة.

فقد نوَّه البروفيسور نصر الدين خلال ندوة نظمها «المعهد العالمي للدراسات الإفريقية» في نهاية شهر سبتمبر عام 2012 في مقره بالخرطوم حول مستقبل العلاقة السودانية المصرية في ظل الوضع الراهن إلى «أن تخوفات البلدين غير موضوعية من واقع أن حقوقهما محفوظة ولن يمسها أحد، يضاف إلى ذلك أن التوقيع يتيح لخبراء البلدين فرصة للتواجد على الأرض في كل المشروعات» (1).

وأوضح أن مصر ظلّت تستخدم أكثر من 60 مليار متر مكعب من مياه النيل سنويًّا منذ توقيع اتفاقية عام 1959 عندما كان عدد سكانها حوالي 22 مليون نسمة. أما الآن وقد تجاوز عدد سكانها 84 مليون نسمة فمن المؤكَّد أن مصر في حاجةٍ إلى مياه إضافية لن تتأتَّى إلا بالتعاون مع دول النيل الأخرى. وأنه لا بد من التذكير أن مصر تستورد أكثر من 60٪ من احتياجاتها من القمح، وهذا يجعلها أكبر مستوردٍ (ومستهلكٍ) للقمح في العالم رغم استعمالها لقدرٍ مهولٍ من مياه النيل. وهذا بالتأكيد سببٌ آخر يفرض على مصر الانضمام لاتفاقية عنتيبي حتى يتمَّ الاتفاق

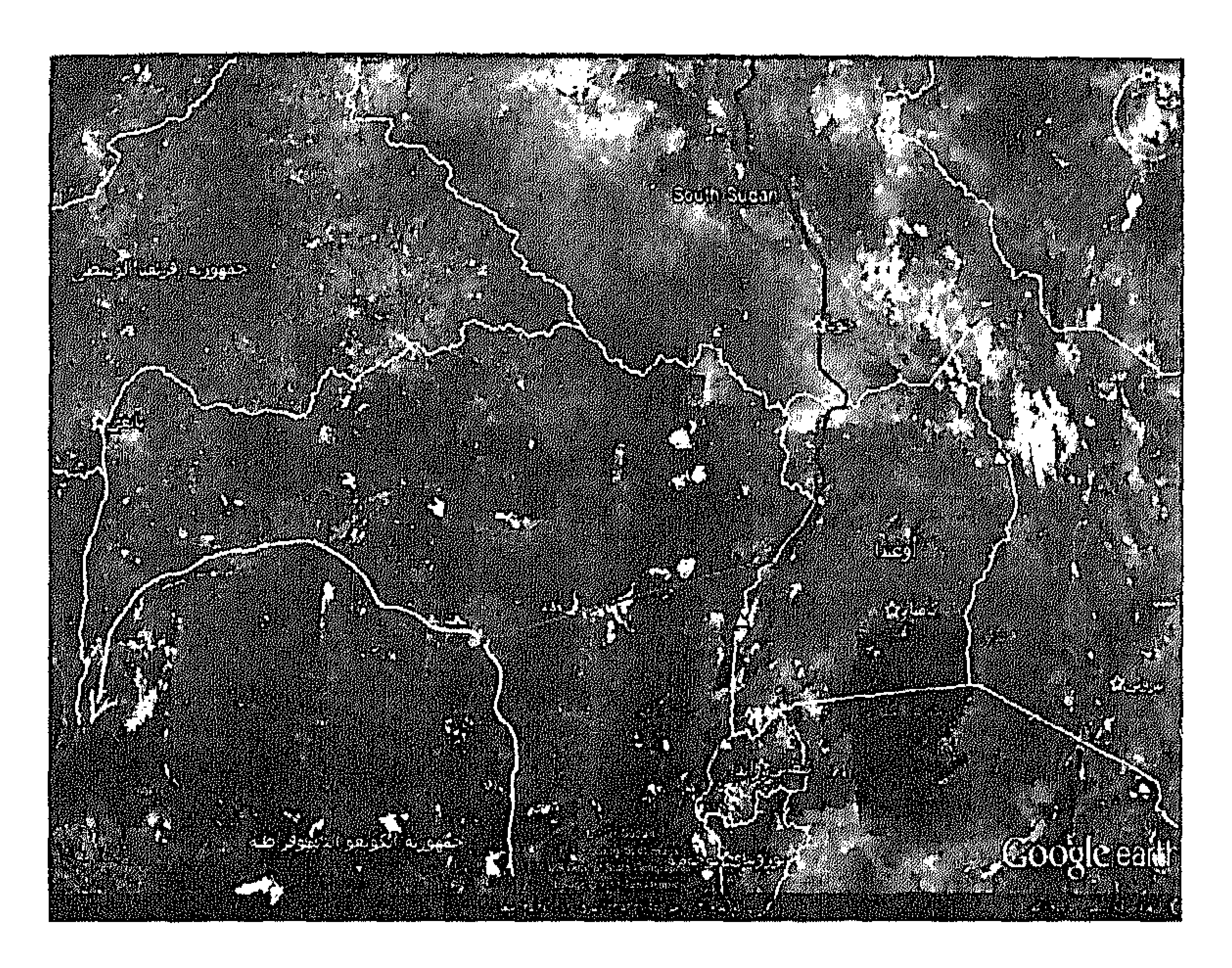
(1) جريدة الصحافة السودانية العدد رقم 6883 بتاريخ الجمعة 11 ذي القعدة عام 1433 الموافق 28 سبتمبر عام 2012 الصفحة الثالثة.

من خلال التعاون مع دول حوض النيل الأخرى على سبلٍ لزيادة مياه نهر النيل وزيادة نصيب مصر منها لمقابلة احتياجاتها المتزايدة من القمح والمواد الغذائية الأخرى.

الموقف الذي تبنّاه البروفيسور إبراهيم نصر الدين يوضِّح بجلاء الجدل المكثَّف الدائر الآن حول مياه النيل نتيجة التحوُّل الديمقراطي وانبعاث حرية التعبير والتفكير والكتابة في مصر بعد ثورة 25 يناير عام 2011. إن هذا الجدل يمكن أن ينتج عنه تغييرٌ في مصر تجاه اتفاقية عنتيبي، وإن خبراء المياه في كل من السودان ومصر مدعوون إلى حساب الأرباح والخسائر وحساب المصالح والمضار الناجمة عن اتفاقية عنتيبي من أجل مراجعتها بما يضمن المصالح المشتركة لجميع دول حوض النيل دون إضرار بأية دولة من الدول.

مقترح زيادة حصتي السودان ومصر من المياه

أولًا: مشروع تحويل هدر مياه نهر الكونغو إلى حوض النيل:



طرحت فكرة مشروع تحويل هدر مياه نهر الكونغو هذا على بساط البحث قبل أكثر من 100 عام، ففي عام 1902، عندما قام «أباتا» كبير مهندسي الري المصري في السودان باقتراح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تُهدر منه حيث يلقي النهر ما يزيد على ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتى أن المياه العذبة تمتد إلى مسافة 30 كيلو مترًا داخل المحيط بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية تكفي القارة الإفريقية كلها. وبعد 78 عامًا من طرح هذه الفكرة، عادت للظهور مجددًا في نهاية عهد الرئيس الراحل أنور السادات، عندما أمر بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات

قامت الحكومة المصرية بإرساله إلى شركة آرثر دي ليتل الشركة الأمريكية العالمية المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية لعمل التصور والتكلفة المتوقعة ثم ردت بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مدهشة تعود بالفائدة على مصر. ولكن بعد رحيل السادات، تم إغلاق الملف مجددًا، ولم يفكر الرئيس مبارك في أن يحقق أمنًا مائيًا لمصر خاصة مع تصاعد الأزمة بين البلدين على خلفية محاولة اغتياله بأديس أبابا عام 1995.

فكرة المشروع:

وكان الدكتور عبد العال حسن، نائب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية، قد أعلن عن نجاح خبراء الهيئة في وضع 3 سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل عن طريق نقل فواقد المياه المهدرة من نهر الكونغو في المحيط الهادي إلى حوض نهر النيل، دون التعارض مع اتفاقيات الأنهار الدولية؛ لأن نهر الكونغو لا يخضع للاتفاقيات الدولية، حيث سيتم استخدام جزء من فاقد نهر الكونغو الذي يصل إلى 1000 مليار متر مكعب سنويًا تلقى في المحيط الهادي، وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول 600 كيلو متر لنقل المياه إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها ومنها إلى بحيرة ناصر. وتقوم فكرة المشروع على تماس حوضي نهر النيل ونهر الكونغو، حيث سيتم الاستعانة بكافة البيانات المتاحة من خلال البيانات التي رصدتها الأقمار الصناعية المرئية والرادارية والخرائط الطوبوغرافية والخرائط الجيولوجية والبيانات المناخية، لدراسة أنسب مسار لتوصيل المياه من نهر الكونغو إلى نهر النيل عبر خط تقسيم المياه وصولًا إلى جنوب جوبا «جنوب السودان».

وتمت دراسة 3 سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه، طول الأول 424 كيلو مترًا وفرق منسوب المياه سيكون 1500، والسيناريو الثاني على مسافة 940 كيلو مترًا وارتفاع 400 متر، والثالث ينقل المياه على مسافة 600 كيلو متر وفرق ارتفاع 200 متر، وهو السيناريو الأقرب إلى التنفيذ من خلال 4 محطات رفع للمياه متتالية.

وكشـف المقترح عن إمكانية توليد طاقـة كهربائية تبلغ 300 تريليون وات في السـاعة، وهـي تكفي لإنارة قـارة إفريقيا، لافتًـا إلى أن الكونغو تُصنف على أن لديها 6/ 1 من قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية.

وأوضح الدكتور عبد العال أن العوائد الاقتصادية الأولية للمشروع تتمثل في توفير المياه المهدرة من نهر الكونغو إلى مصر عبر جنوب وشـمال السـودان، واستخدامها في خطط التنمية لخدمة الدول الثلاثة، فضلًا عن توفير الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها الكونغو ومصر ودول البحيرات الاسـتوائية وغـرب إفريقيـا. و أن تنفيـذ المشروع سـوف يتضمن إنشـاء شبكة الطرق والمسـارات التي يمكن من خلالها ربط الإسكندرية بكيب تاون لربط شعوب القارة الإفريقية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها من خلال خط سـكك حديدية. وأن تنفيذ المشروع سـيتم عـلى عدة مراحل حسـب توافـر ظـروف التمويـل تنفيـذًا للهـدف الأسـاسي، وهو وضع قـدم مـصر وتثبيتها في عمقها الاسـتراتيجي، كما أن المـدى الزمني لتنفيذ المشروع في حالـة تنفيذ السـيناريو الثالث يسـتغرق 24 شـهرًا بتكلفة 8 مليـارات جنيه، وهي تكلفـة محطات الرفع الأربعة لنقل المياه من حوض نهـر الكونغو إلى حـوض نهر النيـل، بالإضافة إلى أعمال البنية الأساسـية المطلوبة لنقل المياه.

وقـد دار جـدل داخـلي حـول فكـرة المـشروع، فقـد تحفـظ عليهـا الدكتـور حسـين العطفـي، وزيـر المـوارد المائيـة والـري الأسـبق، حين توليـه مهـام الـوزارة موضحًـا أن هـذا الرفـض يتفـق مـع القواعـد والقوانـين الدوليـة المنظمـة للأنهـار المشـتركة، وذلـك تفاديًـا لحـدوث نزاعـات بـين الـدول المتشـاطئة وهـي الـدول المتشـاركة في النهـر. هـذه التصريحات الحكومية، رد عليها المهنـدس إبراهيم الفيومي، رئيس شركة ساركو- التي نجحت في توقيع بروتوكولات التعاون مع حكومة

كينشاسا في عدد من مشروعات التنمية، حيث نفى أن يكون القانون الدولي عائقًا لتنفيذ المشروع، مؤكدًا أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار لم تتضمن الأنهار الوطنية ومنها نهر الكونغو، والذي لا يشارك فيه الكونغو أي دولة أخرى؛ لأنه ينبع منها ويصب في المحيط.

المشروع ينتج طاقة تكفي إفريقيا!!

وقد اعتبر الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية بكلية الزراعة أن هذه الفكرة ما زالت صالحة للتطبيق حتى بعد إنشاء بحيرة ناصر، إلا أن هناك عقبات حقيقية تقف دون تنفيذها، منها أن الكونغو بها أكبر ثاني منطقة غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون، حيث تبلغ مساحة الغابات في الكونغو 215 مليون فدان، وهي منطقة شديدة الوعورة، والفكرة تحتاج لدراسة اقتصادية مستفيضة.

والمشروع لو تم تنفيذه يوفر لمصر 95 مليار متر مكعب من المياه سنويًّا توفر زراعة 80 مليون فدان تزداد بالتدرج بعد 10 سنوات إلى 112 مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى أن المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة إفريقيا بمقدار 18000 ميجاوات أي عشرة أضعاف ما يولده السد العالي، أي ما قيمته إذا صدر لدول إفريقيا حوالي 3.2 تريليون دولار. وقد يؤمن هذا المشروع الطاقة الكهربائية الكافية لإثيوبيا ويغني عن قيام سد النهضة المزعوم.

ثانيًا: مستقبل قناة جونقلي:

دولة جنوب السودان بها حوالي 50 مليار متر مكعب من مياه النيل تضيع في البرك والمستنقعات، وطبقاً لمعاهدة 1959 بين مصر والسودان فقد كان من الممكن أن يتم إقامة مشروعات تحويل الهدر إلى مجرى النيل،

ويتم دفع تكلفتها مناصفة واقتسام عائدها من المياه مناصفة أيضًا بين مصر والسودان، بيد أن هذا الاتفاق لم يعد ساريًا الآن فجنوب السودان صار دولة ذات سيادة منفصلة؛ ومن ثم صار قبول هذا الاتفاق من عدمه مرهونًا بدولة الجنوب[1].

ومن المتوقع أن تقوم دولة جنوب السودان باختلاق ذرائع فنية أو اقتصادية تمنع القيام بهذا المشروع؛ وذلك لأن دولة جنوب السودان هي في واقع الأمر دولة حليفة لإسرائيل التي تسعى إلى حرمان مصر والسودان من استغلال هذه المياه المهدرة.

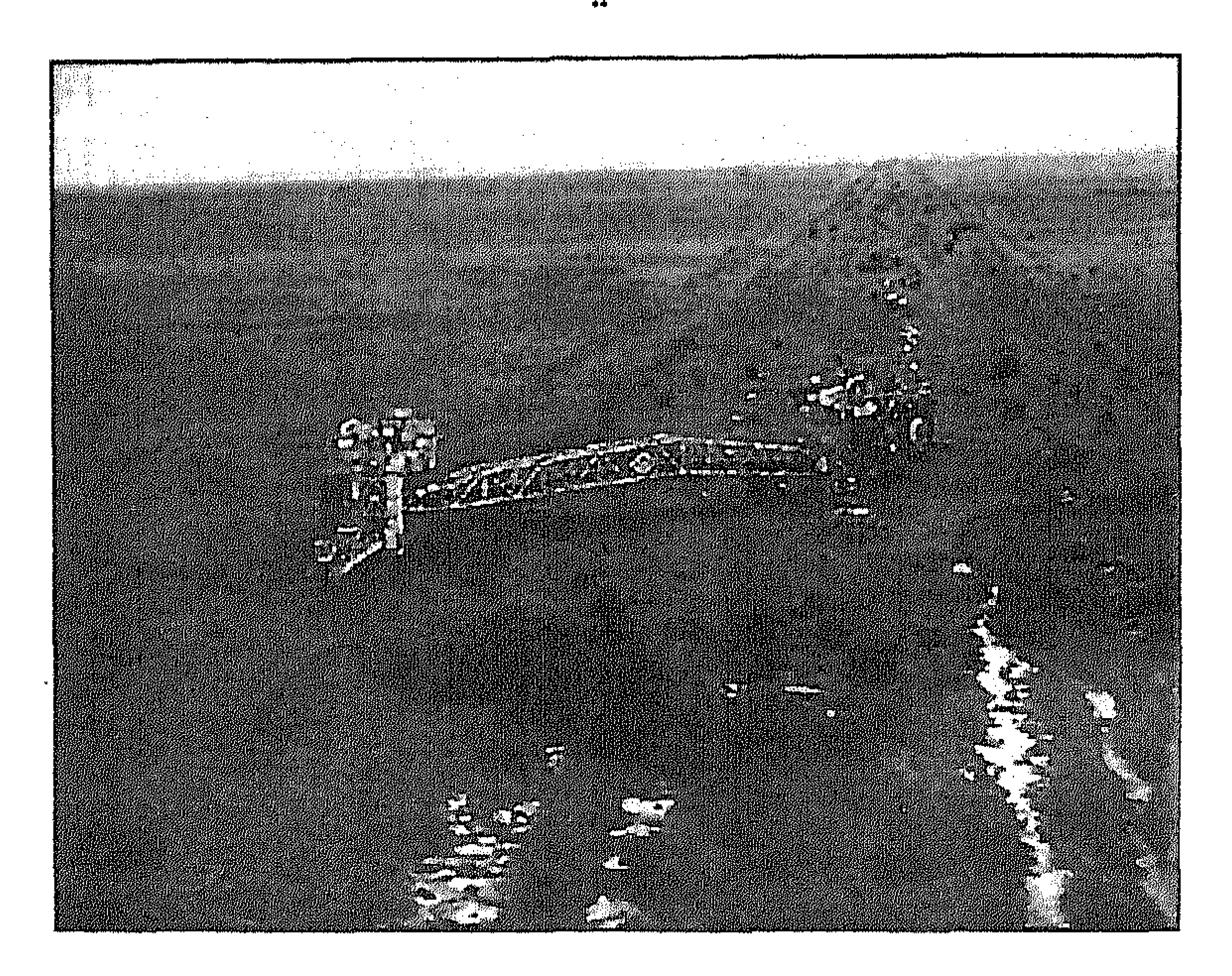
ولا يختلف اثنان في أن الوجود القوي والمكثَّف لدولة إسرائيل في جنوب السودان سيكون عامل زعزعة كبيرة للمصالح العربية عامةً، وللسودانيَّة والمصريَّة خاصةً، في دولة جنوب السودان، بل وفي المنطقة كلها. وبالطبع ستبذل إسرائيل كل ما في وسعها لوقف أي نوعٍ من التعاون بين دولة جنوب السودان من جهة وبين السودان ومصر من جهةٍ أخرى.

كما أن إكمال قناة جونقلي وحفر أي قناة أخرى مُقترحة في دولة جنوب السودان للاستفادة من مياه مستنقعات بحر الغزال ونهر السوباط ستعترضه مجموعة من الصعوبات نتجت عن الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها مصر والسودان خلال النصف الثاني من القرن الماضي والتي ستكون الأسباب الرئيسية التي ستحول دون إكمال قناة جونقلي والبدء في القنوات الأخرى. وبسبب جسامة هذه الأخطاء فإن دولة جنوب السودان لن تحتاج إلى إسرائيل كي تحرِّضها على عدم التعاون مع مصر والسودان بشأن أي من هذه القنوات.

---

(1) د. سلمان محمد أحمد سلمان: إسرائيل ومياه النيل وقناة جونقلي: تعقيب على الأستاذ هاني رسلان.

فما هو مستقبل قناة جونقلي؟



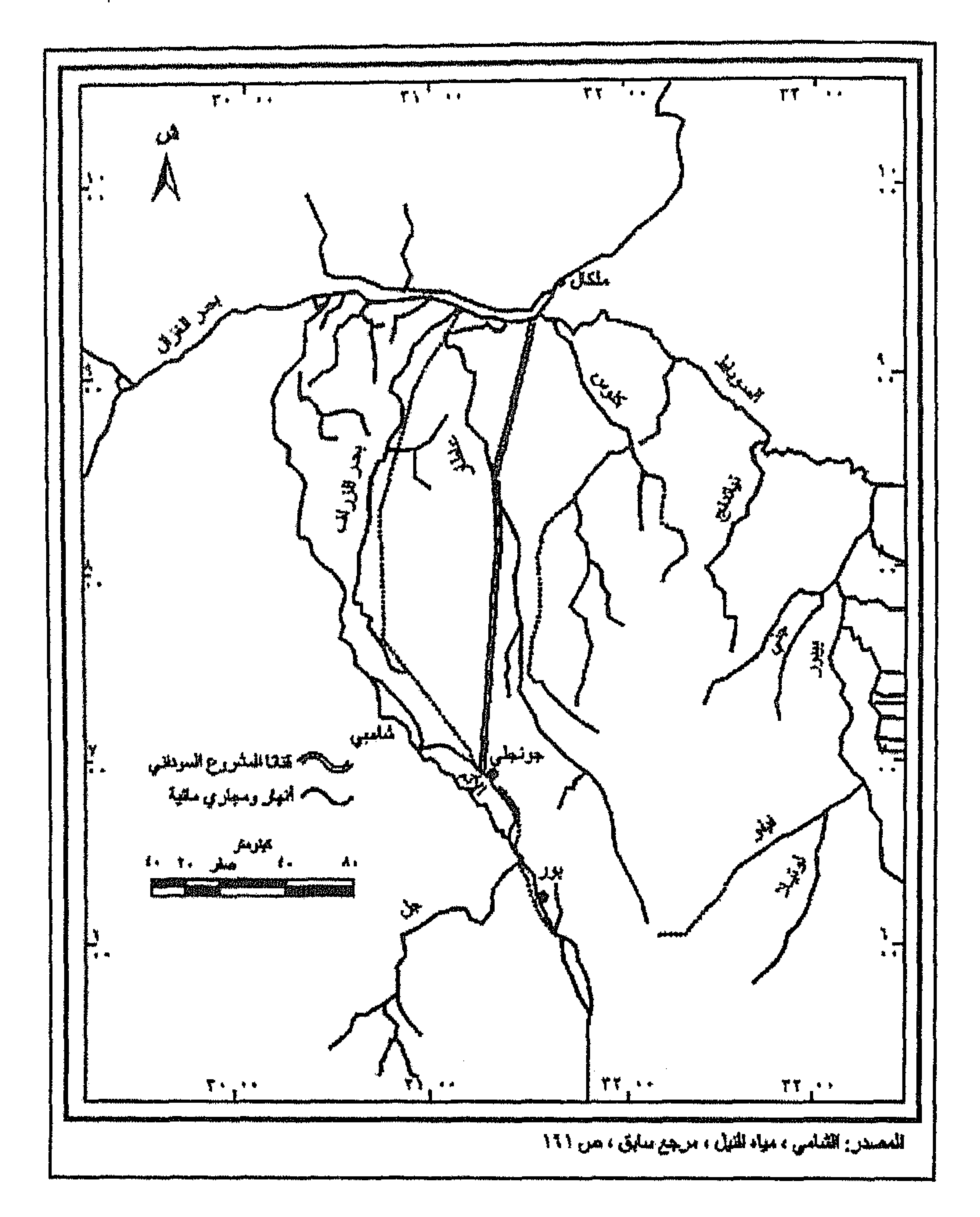
تعرَّضت اتفاقية مياه النيل لعام 1959 إلى المياه التي تضيع في مستنقعات جنوب السودان وأشارت إلى أن كمياتٍ من مياه النيل تضيع في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط، وتضمَّنت الاتفاقية مجموعةً من الإجراءات لإقامة مشاريع لزيادة مياه نهر النيل من هذه المستنقعات لصالح التوسع الزراعي في مصر والسودان، على أن يُوزَّع صافي المياه والتكاليف مناصفةً بينهما، كما نصت الاتفاقية على أن يتولى السودان الإنفاق على هذه المشروعات من ماله وتدفع مصر نصيبها في التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها في فائدة هذه المشروعات كما أعطت الاتفاقية مصر الحق في البدء في أي من هذه المشروعات إذا دعتْ حاجتُها للتوسع الزراعي لذلك.

وقد اتفقت مصر والسودان بموجب اتفاقية عام 1959 على بناء السد العالي وترحيل حوالي خمسين ألف من سكان مدينة وادي حلفا و27 من القرى المجاورة بسبب إغراق أراضيهم من جراء السد العالي. واتفقتا

أيضًا بعد مفاوضاتٍ صعبة وبعد وساطة الرئيس جمال عبد الناصر على أن تدفع مصر مبلغ 15 مليون جنيه كتعويضاتٍ لأهالي وادي حلفا عن أراضيهم وممتلكاتهم التي ستغرق تحت بحيرة السد العالي.

غير أن اتفاقية مياه النيل لعام 1959 لم تتعرض من قريبٍ أو بعيدٍ للآثار السلبية على السكان المحليين الذين سيتضررون من القنوات التي سيتم حفرها في مناطق مستنقعات جنوب السودان، ولم تُشِر الاتفاقية إلى دفع أية تعويضات لهؤلاء السكان عن الأضرار التي ستصيب أراضيهم وماشيتهم وحقوقهم جراء حفر هذه القنوات كما فعلت مع مواطني حلفا. وهذا التجاهل الصارخ لحقوق السكان المحليين تجلَّى بوضوح عندما بدأت مصر والسودان في حفر قناة جونقلي في أواخر سبعينيات القرن الماضي.

ففي 12 مارس عام 1972 تمَّ التوقيع على اتفاقية أديس أبابا بين حكومة الرئيس جعفر النميري وحركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو. وقد منحت الاتفاقية جنوب السودان الحكم الذاتي الإقليمي، وتوقفت إثر ذلك الحرب الأهلية في جنوب السودان التي كانت مستعرةً منذ عام 1955. وفي 12 فبراير عام 1974 تم الاتفاق على «منهاج العمل التكاملي» بين مصر والسودان. وكان من أوائل المشاريع التي بدأ التفكير في التخطيط لبنائها قناة جونقلي. وهكذا مهَّدت عودة السلام في جنوب السودان والتطور في العلاقات المصرية السودانية لفتح ملف قناة جونقلي بغرض البدء في تنفيذها. وفي 6 يوليو عام 1974 قامت مصر والسودان بتوقيع اتفاقية بناء قناة جونقلي. وإثر ذلك تمَّ تكوين مجلس قومي لتنمية منطقة قناة جونقلي مع جهاز تنفيذي للقيام بالأعمال اليومية. واتفق السودان ومصر على أن تقوم الهيئة الفنية الدائمة المشتركة، والتي تمَّ تكوينها بموجب اتفاقية مياه النيل، بالإشراف العام على بناء القناة. كما تمَّ الاتفاق بين البلدين على تقاسم التكلفة والعائد المائي مناصفةً كما تقضي بذلك اتفاقية مياه النيل.



المصدر: الشامي، مياه النيل، مرجع سابق، ص ١٦١

وفي 28 يوليو عام 1976م تمَّ التعاقد بين حكومة السودان والشركة الفرنسية العالمية للبناء لحفر قناة جونقلي. وكانت هذه الشركة قد قامت بحفر قناةٍ في باكستان شبيهة بقناة جونقلي تربط نهر الإندوس بنهر جيلم. وقد قامت الشركة الفرنسية بتفكيك الحفَّار الضخم والذي كان يَزِن حوالي 2000 طن، وكان لا يزال في باكستان، وشحنه بالبحر للسودان حيث قامت مجموعة من المهندسين الفرنسيين والباكستانيين بإعادة تركيبه في موقع القناة. وقامت الشركة ببناء معسكرٍ للمهندسين والفنيين الأوربيين

(حوالي الستين) والباكستانيين (حوالي خمسةٍ وأربعين) وأسرهم قرب نقطة التقاء النيل الأبيض ونهر السوباط،، أُطلِق عليه معسكر السوباط.

لكن مشروع قناة جونقلي قُوبِل بكثير من المعارضة في جنوب السودان. وقد وصفه معارضوه بأنه مشروعٌ مضرٌّ بالسكان المحليين، وسيفصل المنطقة الشرقية للقناة عن المنطقة الغربية ويُوقِف حركة القبائل في المنطقة بحثًا عن الكلأ والماء، وسيعرِّض الحياة البرية لنفس المشاكل. كما تحدَّث المعارضون عن التأثيرات البيئية السلبية للمنطقة، والتي ستشمل شح الأمطار فيها بسبب تجفيف المستنقعات وتقليل التبخر، وإضعاف الثروة السمكية التي تعتمد عليها القبائل المحلية اعتمادًا كبيرًا. وقد وصف المعارضون المشروع بأنه لمصلحة مصر والسودان وأنه مضرٌّ لجنوب السودان وللسكان المحليين.

وخرجت المظاهرات الطلابية التي شارك فيها الكثير من المواطنين في جوبا وبعض المدن في جنوب السودان، وقد تعرَّضت لها الشرطة بعنف، وقُتِل ثلاثةٌ من المتظاهرين بنيران الشرطة وجُرِح آخرون، وتم اعتقال عددٍ من المتظاهرين والمعارضين. وقد خفَّت حدَّة المعارضة بعض الشيء بعد أن التزمت الحكومة السودانية بتمويل مجموعة من المشاريع التنموية للمنطقة والتي تضمَّنت طريقًا برِّيًّا من ملكال حتى بور وعدد من الكباري على القناة لعبور السكان وماشيتهم، ومشروع ري يشمل مصنعًا للسكر، ومساكن ومدارس ومستشفيات وشفخانات بيطرية.

بدأت الشركة الفرنسية أعمال حفر القناة في عام 1978. وقد بدأ العمل ببطء بسبب التربة والطقس ومشاكل الوقود للحفار الذي كان استهلاكه عاليًا، ثم انتظم العمل مع بداية عام 1979، وسار بصورةٍ سلسة رغم مشاكل الوقود والزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعاره. وخلال الأعوام الأولى للثمانينيات كانت الأطراف الثلاثة حكومة السودان والحكومة المصرية والشركة الفرنسية سعيدةً بالتقدم المطرد في

حفـر القناة، إذ اكتمل في النصف الثاني من عام 1983 حفر حوالي 267 كيلومتر من الطول الكلي للقناة البالغ 360 كيلومترًا. وكان عرض القناة يـتراوح بـين 30 إلى 50 مـترًا، بينـما كان العمق حوالي سـبعة أمتار، وقد كان الجزء المتبقي هو الأقل من حيث المشاكل على طول القناة، وأسهلها. عليـه فقد بدأ الحديث عـن احتفالاتٍ ضخمة عند اكتمال القناة في شـهر مارس من عام 1985، وبدأ الحديث أيضًا عن قناة جونقلي الثانية.

كان عقد حفر القناة مع الشركة الفرنسـية قد تمَّ تعديله في 13 مارس عـام 1980، بعـد تغيـيراتٍ في خـط حفـر القنـاة. وتمَّ بنـاءً عليـه زيادة المبلغ الذي سـتدفعه حكومة السـودان للشركة الفرنسـية بموجب العقد ليصـل إلى حـوالي 125 مليـون دولار. ولكـن بالإضافـة إلى تكلفة حفر القناة فقـد كانت هناك الأعمال المكمِّلة والتي تشـمل الأعمال الميكانيكية والكبـاري وقـوارب النقـل والمبـاني، وكذلك الفـرق في أسـعار الوقود والتكلفـة الإدارية. وقد قُـدِّرت تكلفتها بحوالي 95 مليون دولار. وهذا يجعـل التكلفة النهائية لقناة جونقلي حوالي 220 مليون دولار. لكن هذه الأرقام لا تشـمل تكلفة مشـاريع تنمية المنطقة التـي وعدت بها الحكومة من مشروع ريٍّ وطرقٍ ومصنع للسكر، ومساكن ومدارس ومستشفيات وشفخانات بيطرية.

في الوقـت الذي كانت الشركة الفرنسـية تقوم بحفر القنـاة كان العقيد جون قرنق، مُبتعث وزارة الدفاع السودانية بجامعة أيوا بالولايات المتحدة الأمريكيـة، يعـدُّ بحثه لدرجة الدكتـوراه عن قناة جونقـلي، والتي نالها عام 1981. وقـد عـاد بعدها إلى السـودان، ثم انشـقَّ عن الحكومة السـودانية ليقـود الحركـة الشـعبية لتحرير السـودان في عام 1983م. وقـد كانت قناة جونقـلي، بحكم دراسـته ومعرفته الوثيقـة بها، وبحكـم أنه مـن مدينة بور، من أول الأهداف العسـكرية للحركة الشـعبية. فقد قامت الحركة الشـعبية بأول هجومٍ لها على منطقة القناة في 16 نوفمبر عام 1983 (أي بعد أقل من

ستة أشهر من تأسيسها) واختطفت تسعةً من المهندسين والفنيين الفرنسيين والباكستانيين العاملين بالقناة وترك الخاطفون مذكرةً في مكان الاختطاف تطالب فيها الحركةُ الشعبية الشركةَ الفرنسية بوقف العمل في القناة كشرطٍ لإطلاق سراح الرهائن الذين تمَّ إطلاق سراحهم بالفعل بعد ثلاثة أيام بعد أن سحبت الشركة معظم عامليها من مواقع العمل في القناة إلى المعسكر.

وفي 30 نوفمبر عام 1983 بعث السيد جوزيف أودوهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحركة الشعبية برسالة إلى الشركة الفرنسية والسفارة المصرية في نيروبي تضمَّنت نقدًا حادًّا للقناة، وذكرت أن البرنامج التنموي الذي وعدت به حكومة السودان منطقة قناة جونقلي من طريقٍ برِّيٍّ و(كباري) ومشروع ري ومصنع سكر ومدارس ومستشفياتٍ لم يُنفَّذ منها أي شيء، في حين أن العمل في بناء القناة أوشك على الانتهاء. ذكرت الرسالة أن القناة أصبحت عازلًا للأسر والقبائل في ناحيتي القناة، وعدَّدت مجموعةً مما تراه آثارًا ضارة على القبائل في المنطقة. وطالبت الرسالة بوقفٍ فوريٍّ للعمل في القناة، وهددت أنها تعتبر القناة هدفًا عسكريًّا مشروعًا.

وفي فجر يوم 10 فبراير عام 1984 قامت الحركة الشعبية بهجومٍ كبيرٍ على موقع القناة والمعسكر، ودمرت جزءًا من المعسكر في معركةٍ متقطعةٍ استمرت أكثر من خمس ساعات. غادر بعدها جنود الحركة المنطقة بعد أن أخذوا معهم سبعة رهائن. وقامت الشركة بإخلاء المعسكر وتوقف العمل كليةً ونهائيًّا في قناة جونقلي في ذلك اليوم من شهر فبراير عام 1984.

وبعد التوقُّف في حفر القناة برز الخلاف حادًّا بين الحكومة السودانية والشركة الفرنسية حول حقوق والتزامات كلٍّ من الطرفين تحت العقد الموقَّع بينهما في 28 يوليو عام 1976 (والمعدَّل في 13 مارس عام 1980). وقد طالبت الشركة بدفع ما تبقى لها تحت العقد وتعويضها عن الحفار الذي تركته الشركة في موقع العمل لصعوبة تفكيكه وشحنه خارج تلك

المنطقـة بسـبب الظـروف الأمنية والطبيعيـة. وقد فشـل الطرفان في حل الخلاف، وفي 15 يناير عام 1985 أحالت الشركة الخلاف، بناءً على موادَّ في العقد نفسه، إلى التحكيم بواسطة الغرفة التجارية الدولية. وأصدرت هيئة التحكيم حكمها على مراحل، وكان لصالح الشركة الفرنسية حيث قضى أن تدفع حكومة السودان مبلغ 35 مليون دولار للشركة الفرنسية. وهـذا المبلـغ يمثِّل مـا تبقى للشركة بموجـب العقد بالإضافـة إلى تكلفة الحفار والتي قُدِّرت بمبلغ ثمانية ملايين دولار أمريكي.

وهكذا توقف العمـل نهائيًا في قناة جونقلي وتبخَّرت أحلام مهندسي الـري الذيـن درسـوا وكتبوا عن مسـتنقعات جنوب السـودان، وأحلام الحكومتـين السـودانية والمصريـة. وبقـي الحفـار الضخـم قابعًـا قـرب الكيلومـتر 267 للقناة، يتآكل بفعل الصـدى ويتراكم في أطرافه التراب والغبـار والميـاه. وقد أصبح الجـزء الذي اكتمل من القنـاة خندقًا وشركًا قاتلًا للحيوانات البرية في المنطقة، وحاجزًا بين الجانب الشرقي والجانب الغربي للقناة، يعوق حركة السكان المحليين وتحركات مواشيهم.

تـدور أسـئلةٌ كثـيرة حول مسـتقبل قنـاة جونقـلي. والواقـع أن هناك مجموعـة من العوامل والظـروف الموضوعية والعملية التي سـتقف أمام مسألة إكمال قناة جونقلي، وأمام تخطيط وتنفيذ القنوات الثلاث الأخرى المقترحة. وقد يسـاهم وجود إسرائيل في جنوب السـودان في هذا أيضًا، ولكـن هـذه العوامل الموضوعيـة كافية وحدها للوقـوف في طريق إكمال قناة جونقلي والبدء في القنوات الأخرى. وهذه العوامل هي:

أولًا: لن تفكر حكومـة جمهوريـة جنوب السودان في إكمال قناة جونقلي أو بـدء أيَّـة قنـاةٍ أخـرى إن لم تكن لها مصلحـة في أيٍّ من هذه المشـاريع. عليه فإن السـؤال الرئيسي الذي يجب الـرد عليه هو: ما مصلحة حكومة جمهورية جنوب السودان في إكمال قناة جونقلي أو بدء بناء أية قناةٍ أخرى؟ وبدون مصلحةٍ مباشرة وكبرى فإن حكومة جمهورية جنوب السودان لن

توافق على إكمال قناة جونقلي، أو بناء أيٍّ من القنوات الثلاث الأخرى. وقد كان هذا هو موقف السيد سلفا كير خلال الفترة الانتقالية، وقد قطع إحدى زياراته للقاهرة بسبب إصرار مصر على مناقشة مسألة قناة جونقلي. وقد اتخذ السيد سلفا هذا القرار قبل أن تتوطَّد علاقته بإسرائيل وتفتح سفارتها في جوبا.

ثانيًا: إن الرأي النهائي حول القناة لن يكون بيد حكومة جمهورية جنوب السودان وحدها، فالمجموعات المحلية التي ستتأثر بهذه المشاريع، ومنظمات المجتمع المدني المعنيَّة بالبيئة، سيكون لها رأيٌ وصوتٌ عالٍ هذه المرة، على عكس عام 1978 عندما بدأ العمل في قناة جونقلي. فقد تضررت تلك المجموعات كثيرًا من القناة ولم يكن هناك أدنى تفكيرٍ في تعويضها كما حدث ويحدث في مشاريع المياه الأخرى. كما أن حكومة السودان لم تُنجِز أيًّا من المشاريع التنموية التي وعدت بها المنطقة. وعليه فإن حكومة جمهورية جنوب السودان لن تستطيع اتخاذ أي قرارٍ بشأن القناة، أو أي من القنوات الأخرى المقترحة، بدون الرجوع إلى هذه المجموعات المحلية وإقناعها والاتفاق معها. وكما ذكرنا أعلاه، فقد اعترض عددٌ كبيرٌ من السياسيين والفنيين والمواطنين على قناة جونقلي، وتظاهر عددٌ كبير من الطلاب والمواطنين ضدها عام 1976.

ثالثًا: إن مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف المعروفة بـ «السُّد» قد تم إعلانها في يونيو عام 2006 مناطق رطبة ذات أهمية عالمية بموجب الاتفاقية الدولية للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية المعروفة بـ «اتفاقية رامسار»، والتي يشرف عليها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. هذا بدوره سيقوِّي أيادي منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بحماية البيئة عمومًا، ومستنقعات جمهورية جنوب السودان خاصةً.

رابعًا: إن الوضع الأمني في ولاية جونقلي ظل مضطربًا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وقد وقعت عدة حوادث قتالٍ قبلي وتمردٍ في المنطقة،

أبرزها التمرد بقيادة اللواء جورج أثور، وآخر بقيادة السيد ديفيد ياوياو. وتجعل الظروف الطبيعية والمستنقعات من منطقة جونقلي مكانًا مناسبًا للتمرد، مثلما حدث عام 1983م عندما تَمَتْرَسَت الحركة الشعبية لتحرير السودان لبعض الوقت في تلك المنطقة.

خامسًا: لابد من الإشارة إلى أن تجربة الشركة الفرنسية في العمل في قناة جونقلي ستكون درسًا مهمًّا لكل شركةٍ تفكر مستقبلًا في الاستثمار في قنوات جنوب السودان (وهي شركاتٌ قليلة على كل حال). فالحفار قد تآكل وصدئ خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية ولا أحد يؤمل عليه. والحالة الأمنية غير مستقرة. والشركة ما زالت في انتظار أن تدفع لها حكومة السودان - بعد أكثر من خمسةٍ وعشرين عامًا - التعويض الذي قررته هيئة التحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية عام 1985.

سادسًا: تجاوزت تكلفة الجزء الذي اكتمل من قناة جونقلي المائتي مليون دولار، وهذا الرقم لم يشمل المشاريع التنموية التي وعدت بها الحكومةُ المنطقةَ ولم يُنفَّذ أيٌّ منها. وإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة الكبيرة التي لا بدَّ أن تكون قد طرأت على التكلفة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتعويضات للمجموعات المتضرِّرة ومشاريع التنمية في المنطقة، فإن التكلفة الجديدة المتوقعة للقناة ستكون باهظةً.

سابعًا: يجب إضافة أن الدول النيلية الأخرى قد أوضحت بجلاء في العامين الماضيين أنها تريد أن تكون طرفًا فاعلًا في كل ما يتعلق بمياه النيل وأن تنال حقوقها في مياه الحوض. هذه الدول قد لا تلزم الصمت تجاه أيّة فكرةٍ لإكمال قناة جونقلي أو بناء أيّة قناةٍ أخرى في مناطق مستنقعات جمهورية جنوب السودان قبل معالجة مسألة نصيبها من مياه النيل. فمياه مستنقعات السدِّ تأتي من البحيرات الاستوائية، كما أن مياه مستنقعات مشار/ السوباط تأتي من الهضبة الإثيوبية. وهذا بدوره يثير التساؤل الكبير حول من يملك مياه نهر النيل.

الفهـــرس

الإِهْدَاء.. 5

المقدمة.. 7

الماء أقوى سلطة 12

النيل من أعظم أنهار الدنيا 14

الميزان المائي لدول حوض النيل 16

البعد السياسي للمشكلة.. 19

الخلاف حول المياه.. 21

أولًا: الخلافات المصرية السودانية 21

ثانيًا: الخلافات مع دول أعالي النيل 22

الدور اليهودي:.. 25

• الدور المباشر: 25

• الدور الخفي: 27

مستقبل الصراع على مياه النيل 29

الأزمة الحالية: ما الذي حدث؟ 30

مصر ترد على المزاعم الإثيوبية 33

تدخل خارجي 34

إسرائيل كانت تنتظر انفصال الجنوب.. 35

ملخص أزمة مياه النيل.. 36

اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل 37

مبادرات واتفاقيات حوض النيل.. 41

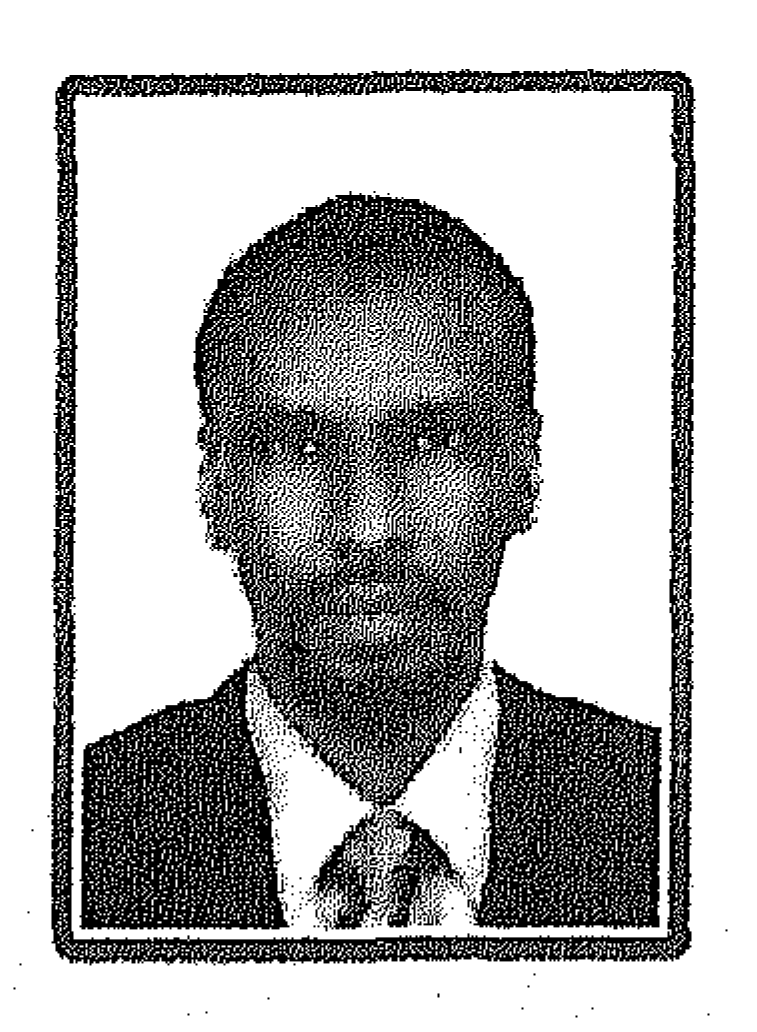
الدور الصهيوني في حرب المياه الحالية 43

إسرائيل تغزو دول حوض النيل.. 43

إسرائيل في السودان.. 43

إسرائيل تدَّعي وجودًا يهوديًّا في السودان وأن قبائل في جنوب السودان ذات أصول يهودية !! 45
إسرائيل في إثيوبيا 49
الدعم الإسرائيلي العسكري لإثيوبيا 59
موقف إثيوبيا من أزمة المياه 69
إسرائيل في كينيا 72
العلاقات السياسية 73
النشاط الاستخباري والعسكري 74
اختراقات اقتصادية 76
إسرائيل تؤكد رسميًّا مساندة كينيا في إدارة مياه النيل 81
كينيا معبر تصدير النفط من جنوب السودان إلى إسرائيل 82
إسرائيل تساعد كينيا في تقوية الأمن الداخلي 83
الوجود الإسرائيلي في كينيا مهدد حقيقي للأمن المائي المصري 84
اتفاق إسرائيل مع كينيا لتنفذ مشروعات لتطهير وتحلية المياه ببحيرة فكتوريا 87
كينيا سبقت إثيوبيا في إعلان حرب المياه 88
مشروع إسرائيل في الأمم المتحدة لاعتبار الماء سلعة 90
إسرائيل في تنزانيا 92
إسرائيل في إريتريا 94
إسرائيل في رواندا وبوروندي 95
إسرائيل في الكونغو الديموقراطية 96
إسرائيل أكملت الطوق لخنق مصر والسودان 96
سد النهضة الإثيوبي الفتيل الذي أشعل حرب المياه بين دول حوض النيل.. 97
الخطر الناجم عن بناء سد النهضة 102
خبراء المياه في مصر يعتبرون قيام السد كارثة تهدد أمن مصر 108
توقيع السودان على اتفاقية الإطار السودانية يُعد ضربة لأمن مصر 109

الحكومة السودانية تعتقد أن سد النهضة الإثيوبي سيعود على السودان بالمنفعة ... 112
اضطراب وتباين المواقف السودانية تجاه سد النهضة 114
خبير المياه الدولي السوداني يعدد فوائد السد.................... 115
حقوق إثيوبيا في مياه النيل! 117
الحرب الإعلامية تستعر بين دول حوض النيل....................... 123
موقف المثقفين السودانيين من التصريحات المصرية 125
الدبلوماسية السودانية تسعى للوساطة 129
دولة جنوب السودان ستفاقم أزمة المياه بتوقيع الاتفاقية.............. 131
موقف مصر من الاتفاقية الإطارية.............................. 131
اضطراب وتباين المواقف المصرية تجاه سد النهضة 132
مقترحات إيقاف حرب المياه أو تحويلها لصالح مصر والسودان 136
مقترحات معالجة أزمة السد.................................... 138
استمرار التفاوض حول اتفاقية عنتيبي 139
مقترح زيادة حصتي السودان ومصر من المياه...................... 142
أولًا: مشروع تحويل هدر مياه نهر الكونغو إلى حوض النيل........ 142
فكرة المشروع 143
المشروع ينتج طاقة تكفي إفريقيا!! 145
ثانيًا: مستقبل قناة جونقلي 145
فما هو مستقبل قناة جونقلي؟ 147



نبذة عن المؤلف

أ. عمر فضل الله

- مفكر وباحث وكاتب وشاعر وأديب، متخصص في نظم المعلومات وتقنياتها، له إسهامات في العلوم والمعارف والأدب والفكر.
- ولد بقرية العيلفون، وهي إحدى قرى السودان فى ضاحية من ضواحي العاصمة الخرطوم في عام 1956 .
- بكالوريوس الإعلام - جامعة الملك عبد العزيز.
- بكالوريوس العلوم - جامعة الملك عبد العزيز.
- ماجستير تقنية المعلومات - جامعة كاليفورنيا.
- دكتوراه في استراتيجيات ونظم المعلومات - جامعة كاليفورنيا.
- المدير الأسبق والمؤسس لمركز الدراسات الاستراتيجية بالسودان.
- المدير الأسبق والمؤسس للمركز القومي للمعلومات بالسودان.
- مؤسس هيئة رعاية الإبداع العلمي ورئيس فرع العلوم والحاسوب بالهيئة.
- عضو مجلس إدارة المكتبة الوطنية السودانية.
- محاضر وعضو مجلس الإدارة بجامعة الخرطوم.
- محاضر بمعهد الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم.
- محاضر وعضو مجلس الإدارة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- يعمل حاليًا استشاريًا لأنظمة الحكومة الإلكترونية بحكومة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ـــــــــث إصـــــدارات

الدكتـــــور

عـمـر فضـل اللـه

- رواية «ترجمـــــان الملـــك»..
- رواية «أطياف الكون الآخر» ـ قيد الطبع..
- تاريخ وأصول العرب بالسودان للفحل الفكي الطاهر بتحقيق المؤلف..
- حرب المياه على ضفاف النيل «حلم إسرائيلي يتحقق»..



حرب المياه

على ضفاف النيل

حلم إسرائيلي يتحقق

هل نحن على شفا حرب نخوضها دفاعًا عن مياه النيل؟ وإلى أي مدى تهدد إسرائيل أمن مصر القومي في منابع ذلك النهر الخالد؟ وهل بتنا بين المطرقة والسندان بعد إعلان إثيوبيا قرارها ببناء سد النهضة؛ إما عطشًا نتيجة التغول على حصة مصر وحقها القانوني في مياه نهر النيل، أو غرقًا بفيضان كارثي في حال انهيار السد الإثيوبي بما يؤثر بالتالي على السد العالي في مصر؟ أسئلة يطرحها هذا الكتاب الذي يناقش قضية مياه نهر النيل وحرب المياه التي بات علينا مواجهتها في الفترة المقبلة لنعرف حقيقة سد النهضة الإثيوبي وأسباب اهتمام إسرائيل بمياه نهر النيل ومنابعه و الرغبة في التحكم فيها.

نهر النيل إلى أين؟ دول حوض النيل ... إلى أين؟ أسئلة يطرحها الكتاب و يجيب عن...





